أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
15 يونيو 2026م
29 ذو الحجة 1447هـ
84

الدمازين.. خندق أخضر

بين أصوات الحرب وصمت الأرض، تنمو في النيل الأزرق قصة مختلفة؛ ليست قصة معارك أو نزوح، وإنما حكاية أشجار صغيرة تحولت إلى سند لأسر كاملة، وحدائق منزلية أصبحت مخزنًا للغذاء وملاذًا للأمل.

ومن حِيشَان الدمازين والروصيرص خرجت مبادرات بسيطة أعادت وصل الإنسان بأرضه، وأثبتت أن الحياة قادرة على شق طريقها حتى في أكثر الأوقات قسوة.

ثـم مـاذا بعـد؟

الحرب لم تعد حدثاً سياسياً أو عسكرياً يُتابَع عبر البيانات العسكرية ونشرات الأخبار، وكذلك لم تعد آثارها تُقاس فقط بعدد القتلى والنازحين والخراب الذي أصاب المدن والبنى التحتية. أربعة أعوام من الصراع المستمر، انتقلت فيها الحرب إلى مستوى أكثر عمقاً وأشد قسوة؛ إلى تفاصيل الحياة اليومية، إلى الأسواق، إلى المائدة، وإلى قدرة الأسر على تأمين أبسط احتياجاتها.

الغلاء الذي يضرب البلاد اليوم ليس موجة عابرة ولا أزمة موسمية ترتبط بندرة سلعة أو اضطراب مؤقت في الأسواق، وإنما نتيجة تراكم طويل لانهيارات اقتصادية متسارعة لفقدان الاستقرار وتراجع الإنتاج وتآكل مؤسسات الدولة تحت ضغط الحرب. وما يعيشه المواطن السوداني اليوم ليس مجرد ارتفاع في الأسعار، بل تبدل كامل في شروط الحياة.

في الأسواق تتغير الأسعار بوتيرة غير مسبوقة، وأصبح كثير من التجار عاجزين عن تثبيت قيمة السلع حتى لساعات محدودة. المواطن الذي يخرج إلى السوق بميزانية مضبوطة على أسعار الأمس يعود غالباً بقائمة أقل مما خطط له، أو يعود خالي اليدين. الرواتب إن وُجدت فقدت جزءاً كبيراً من قيمتها، والدخول المحدودة لم تعد قادرة على ملاحقة واقع اقتصادي يتحرك بسرعة تفوق قدرة الناس على التكيّف.

هذه ليست مجرد أزمة أرقام أو مؤشرات مالية؛ إنها أزمة اجتماعية وإنسانية عميقة. حين تبدأ الأسر في تقليص وجباتها، أو الاستغناء عن العلاج، أو إخراج الأطفال من المدارس، فإن الاقتصاد يتحول من ملف حكومي إلى قضية تمس بنية المجتمع ومستقبله.

على امتداد السنوات الماضية ظل السودانيون يبتكرون وسائل للبقاء: شبكات التكافل، ودعم الأقارب، والاقتصاد المنزلي، وإعادة ترتيب الأولويات، والتعايش مع النقص المستمر في الخدمات. لكن كل أدوات الاحتمال هذه أصبحت تُستنزف تدريجياً أمام موجة الغلاء الحالية، فحين تتراجع القدرة الشرائية بصورة حادة ويصبح الحصول على الضروريات تحدياً يومياً، فإن المجتمع كله يدخل في حالة إنهاك ممتدة.

الحرب بطبيعتها تعطل الإنتاج وتربك الأسواق وتؤثر على حركة التجارة والنقل والاستثمار، لكن استمرارها دون أفق واضح للحل يجعل الأزمات تتحول من ظروف استثنائية إلى واقع دائم. هنا تكمن الخطورة، لأن المجتمعات تستطيع تحمل الصدمات المؤقتة، لكنها تدفع ثمناً باهظاً عندما تتحول الأزمات إلى كونها الحالة الدائمة.

الاقتصاد السوداني اليوم يواجه تحديات مركبة، تراجع النشاط الإنتاجي، وارتفاع تكاليف الاستيراد، واضطراب أسواق النقد، وضعف الخدمات الأساسية، وانخفاض مستويات الدخل، لكن خلف كل هذه العناوين توجد قصة إنسانية أكبر؛ ملايين الأفراد الذين يحاولون الحفاظ على الحد الأدنى من الحياة الكريمة وسط ظروف تتغير كل يوم نحو الأصعب.

في الأحياء والأسواق يمكن سماع الجملة ذاتها بصيغ مختلفة: الناس لم تعد تشتري كما كانت، تغيرت أنماط الاستهلاك، تقلصت الكميات، وأصبحت الأولوية للضروريات فقط، وهذا التحول لا يعكس فقط أزمة مالية، بل يعكس تغيراً في المزاج العام وفي قدرة المجتمع على الاستمرار بالوتيرة نفسها.

ولا يمكن النظر إلى أزمة الغلاء باعتبارها منفصلة عن المشهد العام في البلاد، فالاقتصاد لا ينفصل عن الاستقرار السياسي، ولا يمكن معالجة تدهور المعيشة عبر إجراءات جزئية أو مؤقتة بينما تستمر الأسباب الأساسية للأزمة دون معالجة.

اليوم يحتاج السودان إلى ما هو أبعد من تفسير ارتفاع الأسعار أو تبادل الاتهامات حول أسبابها؛ يحتاج إلى استعادة فكرة الأولوية الوطنية لمعاش الناس، وإلى رؤية تعيد الاعتبار للإنتاج والاستقرار والخدمات والحماية الاجتماعية، لأن الدول لا تُقاس فقط بقدرتها على إدارة المعارك العسكرية، وإنما أيضاً بقدرتها على حماية مواطنيها من الانهيار.

لقد أظهرت السنوات الماضية أن المجتمع السوداني يمتلك قدرة كبيرة على الصمود، لكن الصمود ليس مورداً لا ينفد، وكل يوم إضافي من الحرب والاضطراب الاقتصادي يضاعف الكلفة التي يدفعها المواطن العادي.

ما يجري اليوم ليس مجرد أزمة أسعار، بل اختبار حقيقي لقدرة البلاد على الحفاظ على تماسكها الاجتماعي والإنساني، فبعد أن أصبحت المعيشة نفسها معركة يومية، لا يكون السؤال: إلى متى تستمر الحرب؟ بل كم تبقى من قدرة الناس على الاحتمال؟

الغلاف

وجهات نظر

البرهان رجلُ حربٍ نسيَ الدولة.
عثمان فضل الله 12

حين يطالب صانع الأزمة بالصبر على نتائج الأزمة
حيدر المكاشفي 15

الأبعاد الاستراتيجية لمشروع القانون الأمريكي الجديد تجاه السودان..
أمريكا من التنديد إلى الردع..
أحمد عثمان محمد المبارك 25

العقوبات الأمريكية والسودان
هل بدأت مرحلة السلام القسري وتحديد المسؤوليات الفردية؟
حاتم أيوب أبو الحسن 27

مشروع الدولة المدنية الديمقراطية والأسئلة الكبرى
طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة
الهادي الشواف 30

اقتصاد تحت الضغط
محمد عمر شمينا 38

الوعي في زمن تسليع الانتباه
مقاربة تحليلية لحالة الاقتصاد السوداني في ظل الحرب
صلاح الحبو 41

حرب السودان..
نار مستعرة ومآلات مفتوحة
نمارق سعد الجاك 50

غلاء معيشي طاحن يضرب السودان
09

تحت الأشجار وفي العراء..
النزوح يفاقم معاناة سكان النيل الأزرق
18

الإيبولا على الأبواب..
«الصحة» ترفع التأهب وتشدّد الرقابة على المعابر
21

حرب أخرى داخل الحرب
الأطفال المكفوفون.. رحلة شاقة إلى مقاعد الدراسة
33

مسلحون مرتبطون بالقاعدة يكبحون قسوتهم في مناطق سيطرتهم في مالي
43

دكتور عبد المحمود أبو لـ«أفق جديد»:
(من ينادون بفصل الدين عن الدولة لديهم شطط)
47

هلال مريخ بين ركام الحرب ومدرجات الحياة..
82

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

كيف تحولت بساتيـــن المنـازل إلى خط دفاع أخير ضد تداعيات الحرب؟!

خندق أخضر في الدمازين

ملخص

يسلط المقال الضوء على تحول الزراعة المنزلية في مدينة الدمازين من نشاط بسيط إلى وسيلة أساسية للصمود في ظل الحرب والأزمة الاقتصادية. فبالنسبة لزينب غزالي، أصبحت أشجار المانجو والليمون في فناء منزلها مصدرًا للغذاء والأمان والأمل بعد انقطاع الإمدادات وتدهور الخدمات.

يذكر الكاتب أن ولاية النيل الأزرق تواجه تدهورًا بيئيًا متسارعًا بسبب الحرب، مع تراجع الغطاء النباتي وزيادة قطع الأشجار والرعي الجائر وتآكل التربة. وقد أدى غياب الرقابة والمؤسسات البيئية إلى تفاقم الأضرار، مما هدد الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية في الإقليم.

يشير إلى أنه أمام هذه التحديات، لجأ السكان إلى المعارف الزراعية التقليدية مثل حصاد المياه، واستخدام السماد العضوي، والحفاظ على النحل لتحسين الإنتاج. وأسهمت هذه الممارسات في تعزيز قدرة الأسر على تأمين احتياجاتها الغذائية وتقليل اعتمادها على الأسواق التي تأثرت بالحرب والتضخم.

يرى الكاتب أن حدائق المنازل تحولت إلى «خنادق خضراء» للدفاع عن الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي. فالمبادرات الفردية والجماعية في الزراعة والتشجير أظهرت أن الاستثمار في الأرض والمعرفة المحلية يمكن أن يكون وسيلة فعالة لمواجهة آثار الحرب وبناء أسس التعافي والاستقرار في المستقبل.

دجاج تحت شتلات وأشجار منزل سامي العاقب – تصوير سامي 2026

بقلم: البشير دهب

بينما كانت المدافع تعيد رسم حدود الجغرافيا بالحديد والنار في إقليم النيل الأزرق، كانت زينب غزالي تعيد رسم حدود فناء منزلها في حي السوق الشعبي بالدمازين، ليس بالأسلاك الشائكة بل بأشجار الليمون والمانجو. لم تعد الزراعة مجرد نشاط اقتصادي أو هواية ريفية، بل تحولت إلى «فعل مقاومة» واستراتيجية بقاء ذكية لمواجهة تداعيات نزاع أنهك القدرة الشرائية للمواطنين.

تحت ظلال متقطعة يلقيها شريط النيل الأزرق على أرض أرهقها الصراع، تقف زينب تراقب شتلاتها بخفة، تقطف ثمار المانجو والليمون الناضجة وهي تنبض بحياة أكبر من مساحة فناء منزلها الصغير. وُلد هذا المشهد من رحم سنوات الحرب الطويلة، حيث افترش الناس الأرض وتغيرت علاقتهم بالبيئة المحيطة. بالنسبة لزينب لا تُعتبر الأشجار فقط مصدرًا للغذاء، بل أصبحت رئة يتنفس من خلالها الأمل وسط غبار المعارك.

«قبل الحرب كانت هذه الأرض مساحة عادية نزرعها عفويًا»، تهمس زينب، «لكنها اليوم أصبحت شريان حياتنا. في الأيام التي حوصرنا فيها وانقطعت عنا الإمدادات، كانت هذه الثمار هي ما يسد رمقنا، وتحت ظلها وجدنا الملاذ حين انقطعت الكهرباء واشتد الهجير». تحول هذا بفعل الضرورة القاسية إلى «خطة طوارئ» يومية ترمم ما أفسده ضعف خدمات الدولة. بدأت زينب الزراعة المنزلية قبل عشر سنوات بشتلة مانجو، لكنها مؤخرًا أضافت شتلات جديدة.

بحث المقصلة: كيف تنهك الحرب رئة الإقليم؟

خلف أسوار منزل زينب يواجه الإقليم بأكمله

صحن به حبات ليمون قطفتها زينب ووضعته قبل تحضيره للعصير – تصوير زينب 2026

كارثة بيئية صامتة. الحرب التي استنزفت البشر لم تترك الحجر ولا الشجر في حالهما. بالرغم من هشاشة النظم البيئية النهرية في النيل الأزرق قبل النزاع نتيجة التصحر وتآكل الضفاف، إلا أن الصراع المسلح الأخير عمل كـ «مسرّع» لهذا الانهيار، ويتطابق هذا التدهور الميداني مع تحذيرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الذي أشار إلى أن النزاعات المسلحة تسرع فقدان التنوع الحيوي، مما يجعل استعادة النظم البيئية مهمة تستغرق عقودًا.

مع تواري مؤسسات الحوكمة البيئية وغياب

شجرة ليمون وباباي مثمرة بمنزل سامي العاقب – تصوير سامي 2026

منظر خارج منزل زينب يظهر الطريق وبعض الأشجار حول جانبي الطريق الممتد – تصوير زينب 2026

الرقابة، تعرض الغطاء النباتي لضغوط غير مسبوقة:

القطع القهري: تحولت الغابات إلى مصدر وحيد للطاقة (حطب وفحم) بعد توقف إمدادات الغاز.

النزوح والضغط الرعوي: أدى التشريد الجماعي للسكان والماشية إلى رعي عشوائي جائر استنزف قدرة الأرض على التجدد.

تآكل البنية التحتية: إهمال «الكنتورية» والمصائد المائية التقليدية جعل التربة عرضة للانجراف مع كل فيضان.

قال الرشيد عبد المجيد، رئيس الجمعية السودانية لحماية البيئة بالنيل الأزرق، لجيسكا: «قبل الحرب كانت هناك جهود رسمية رغم محدوديتها لحماية الغابات، لكن الصراع خلق فراغًا إداريًا أتاح استغلال الموارد بلا ضوابط، ما أثر بشكل مباشر على توازن المياه والتربة». وتتجلى مأساة هذا الفراغ في مناطق مثل «العزارة» شرق الروصيرص، حيث تسبب قطع غابة «النور» في تقلص المساحات الزراعية للأهالي بنسبة 40%، محولًا الأرض المنتجة إلى مساحات قاحلة، بحسب الرشيد.

إرث الأجداد.. «شيفرة» البقاء في زمن الفوضى

مع صعوبة الواقع لم ينتظر المزارعون حلولًا من الخارج، بل استدعوا معارفهم التقليدية المتوارثة كخط دفاع أخير. هذه «المقاومة بالخضرة» تعتمد على أدوات أثبتت فعاليتها حيث فشلت الحلول التقنية الحديثة. من الزراعة الموسمية المرنة التي تتحسس نبض الأمطار إلى تقنيات حصاد المياه التقليدية (التروس) التي توجه المياه إلى جوف الأرض بدلًا من تركها تجرف السطح.

ويتجلى هذا الوعي البيئي الفطري في تجربة زينب مع النحل؛ فبعد أن كانت تحاول طرده، أدركت أنه «شريك إنتاج». تقول زينب: «فهمنا أن وجود النحل يعني تلقيحًا أفضل لثمارنا، فتركناه يشاركنا المكان، فزادت بركة ثمار أشجارنا».

هذا التناغم يثبت أن المعرفة المحلية قادرة على التطور والاستجابة للتحديات الجديدة.

ولم يكتفِ السكان بالبذور، بل أعادوا تدوير مخلفات المطبخ وروث الماشية لإنتاج سماد

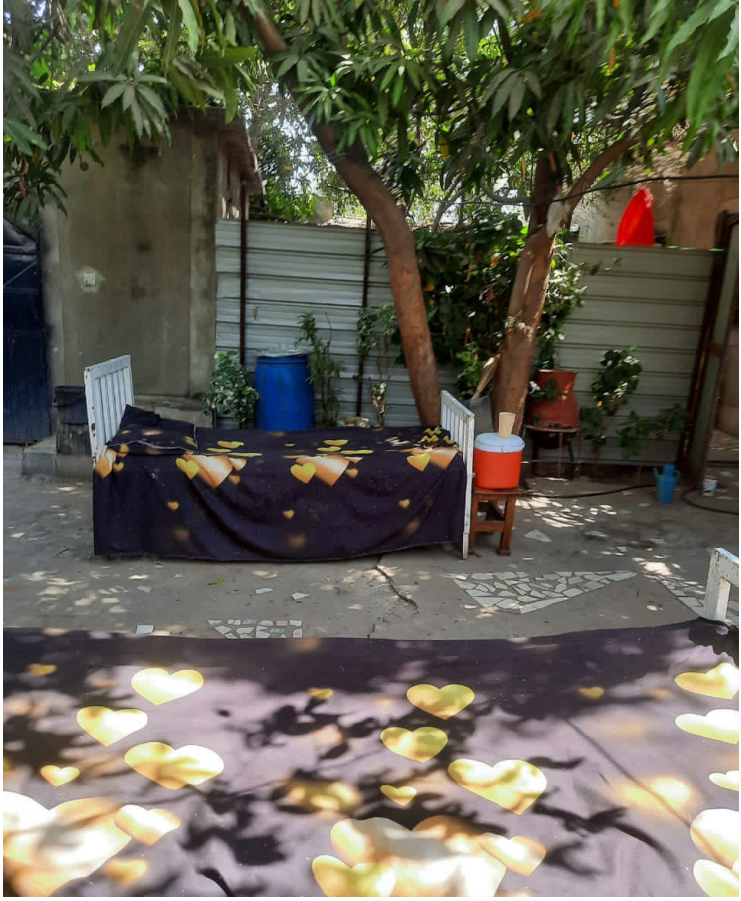

سريران مفروشان تحت ظلال الأشجار داخل فناء منزل زينب، مع زير للماء وحافظة وأضواء الشمس تتسرب بين فروع الأشجار – تصوير زينب 2026

شقيق زينب الأصغر يسقي شتلات مانجو صغيرة في فناء منزلهم، ممسكًا إبريق الماء – تصوير زينب 2026

عضوي (كمبوست) محلي يوزع على الشتلات والأشجار، كما فعل زينب وسامي، متجاوزين أزمة انقطاع الأسمدة الكيميائية المستوردة، في دورة زراعية مغلقة تعيد للتربة حيويتها دون تكلفة.

النظام البيئي المصغر كخيار استراتيجي

الكثير من الجيران بدأوا يتبادلون خبراتهم حول الزراعة المنزلية، ما خلق شبكة صغيرة للصمود المجتمعي في حي السوق الشعبي. لم تتوقف تجربة زينب عند عتبة بيتها، بل تحولت إلى نموذج ملهم لجيرانها. سامي العاقب، أحد سكان الحي، قرر بعد رؤية «واحة زينب» أن يبني نظامه الغذائي الخاص. زرع تشكيلة متنوعة (ليمون، مانجو، جوافة، رمان، وموز)، وأرفقها بقفص لتربية الحمام والدجاج. هذا «النظام البيئي المصغر» هو إعلان استقلال عن أسواق أرهقها الغلاء وعدم اليقين. إنه أشبه ببناء «أمن غذائي» داخل أسوار المنزل.

ويتماشى هذا مع تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التي تشير إلى أن تعطل حركة التجارة الداخلية في السودان أدى إلى عجز حاد في المدخلات الزراعية، مما جعل المبادرات المنزلية آلية دفاعية أساسية لمواجهة الفجوة الغذائية. بالنسبة لسامي توفر حديقة المنزل ما يعادل 40% من احتياجات الأسرة الغذائية الأساسية.

في ظل تضخم جامح تجاوز 300%، تحولت هذه الثمار من رفاهية إلى عملة صعبة؛ فما تنتجه شجرة ليمون واحدة في فناء زينب يعادل شراء سلة خضروات أسبوعية كانت ستكلف الأسرة نصف دخلها المحدود، مما يجعل الحديقة «بنكًا غذائيًا» لا يتأثر بانهيار العملة، حيث يتبادل الجيران الفائض من المانجو مقابل الليمون، مما خلق شبكة تضامن اجتماعي تبدو كأنها «دبلوماسية خضراء» غير رسمية ساعدت على ترميم التمزق الذي أحدثته الحرب في النسيج المجتمعي للمدينة.

على غرار الجهود الفردية، كانت المبادرة الجماعية لتشجير الطرقات الرئيسية في مدينة الروصيرص بأشجار المانجو تواجه تحديات كبيرة على الأرض. بحسب عضو المبادرة إيهاب سيسيبو لجيسكا القرن، قال: «إن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية مثل إدارة الكهرباء والمياه والجهات النظامية، إضافة إلى الحاجة لإقناع المواطنين بجدوى المبادرة، جعل الإنجاز بطيئًا، خاصة مع تأثير الوضع الأمني ونقص الموارد. توقف العمل مؤقتًا بسبب نقص الأقفاص والشتول وتدخل بعض المواطنين نتيجة فهم خاطئ لأهداف المشروع».

أي توقف طويل يعرض العديد من الأشجار للفقدان، مما يزيد الضغط على البيئة المحلية ويرفع درجات الحرارة نتيجة التعرية وقطع أشجار النيم المنتشرة على الطرقات، ما يؤكد

أشجار الموز في مزرعة هاشم مغمورة بالمياه عقب فيضان 2025 وزيادة منسوب الماء – تصوير هاشم

يد زينب تعصر ليمون في صحن به شرائح منقة – تصوير زينب 2026

أن نجاح المبادرات البيئية يعتمد على تضافر جهود الجميع وليس على العمل الميداني فقط.

الزراعة على الحافة: هاشم يعاتب النيل

على بعد 18 كيلومترًا من خزان الروصيرص، تأخذ المعركة شكلًا آخر في مزرعة هاشم محمد. هناك يواجه هاشم تقلص أرضه بسبب تغير مجرى النهر والتعرية الناتجة عن تعلية سد الروصيرص، حيث كانت فيضانات خريف 2025 قاسية حسب وصفه؛ فبدلًا من جلب «الطمي» الذي يخصب التربة، كانت الفيضانات تجرف الأرض وتقتلع الأشجار.

اليوم يحاول هاشم استعادة أمتار من أرضه التي ابتلعها النهر في معركة صامتة ضد التعرية لا تقل ضراوة عن معارك الميدان، خاصة في ظل انقطاع طرق التصدير وتوقف تجارة الموز التي كانت تصل يومًا إلى السعودية. يشير هاشم بيده إلى نقطة باتجاه ضفاف النيل الأزرق ويقول: «هناك كانت تقع حدود مزرعتي قبل عشر سنوات». تداخل الحرب مع نقص عمليات (الترس والمكافحة) لتعرية الضفاف جعل النهر يزحف سنويًا بمعدل أمتار داخل الأراضي الزراعية. هذا التآكل الهيدروليكي للتربة، مضافًا إليه غياب الآليات الحكومية التي كانت تقوم بتنظيف القنوات، جعل المزارع في مواجهة منفردة مع الطبيعة الغاضبة، مما حول الاستثمار في الأشجار الدائمة مثل الموز إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر. ما يواجهه هاشم هو ما يصفه معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) بـ «الهشاشة البيئية المزدوجة».

الحياة تضرب جذورها بعمق

يقدر المهندس الزراعي معاوية إبراهيم أن المناطق التي شهدت مبادرات زراعية مجتمعية أظهرت تعافيًا جزئيًا بنسبة تصل إلى 20%. وهذا الرقم، رغم تواضعه، يحمل دلالة كبرى؛ فحماية البيئة في النيل الأزرق هي فعل مقاومة هادئة وضرورة للبقاء.

في أوقات الأزمات، عندما ينجح السكان في تحويل أفنية المنازل إلى وحدات إنتاجية مستقلة، يمثل ذلك درسًا للمؤسسات الدولية بضرورة الانتقال من «منطق الإغاثة» إلى «منطق السيادة» عبر توطين المدخلات ودعم المعرفة المحلية.

إن تجربة «الخندق الأخضر» تثبت أن الصمود البيئي يمكن أن يكون أداة للبقاء، وأن إرادة الإنسان حين تتحد مع الطبيعة تصنع الأمل. البذور التي تُغرس في عز الحرب بوعي أصحابها هي وحدها التي ستثمر كرامة وسلامًا حين تصمت المدافع، مؤكدة أن الاستثمار في الإنسان والأرض هو الضمانة الوحيدة لتقليل تكلفة التعافي المستقبلية.

غلاء معيشي طاحن يضرب السودان

ملخص

تشهد الأسر السودانية أوضاعاً معيشية قاسية نتيجة موجة غلاء كبيرة ضربت الأسواق والخدمات الأساسية، مدفوعة بانهيار الجنيه أمام العملات الأجنبية وارتفاع أسعار الوقود واستمرار الحرب. وقد ارتفعت أسعار السلع الغذائية بأكثر من 30% خلال أسبوع واحد فقط..

أكد تجار في أم درمان أن الأسعار أصبحت تتغير عدة مرات يومياً تبعاً لتقلبات سعر الدولار، ما أدى إلى حالة من الارتباك في الأسواق. كما وصل سعر الدولار في السوق الموازية إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي أضعف القدرة الشرائية للمواطنين بشكل حاد.

أثرت الأزمة الاقتصادية على حركة التجارة بشكل كبير، حيث تراجعت المبيعات واضطر كثير من المواطنين إلى شراء كميات صغيرة من السلع بسبب ضعف الدخل. كما أغلقت بعض المحال التجارية أبوابها نتيجة اضطراب الأسعار وتراجع النشاط الاقتصادي.

في ظل استمرار الحرب وتدهور الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والوقود، تتفاقم معاناة المواطنين مع انتشار الفقر والبطالة والنزوح. وبينما تتهم السلطات جهات بالتلاعب بالعملة وأسعار الوقود، لا تزال الأزمة المعيشية تتسع دون حلول عملية واضحة.

« وخلال أسبوع واحد تجاوزت الزيادة في السلع الغذائية نسبة 30%.»

أم درمان: أفق جديد

تعيش الأسر السودانية، التي تعاني ويلات الحرب والنزوح، أوضاعاً معيشية صعبة مع موجة غلاء فادحة اجتاحت الأسواق والخدمات الأساسية، منذ مطلع الأسبوع الجاري، نتيجة تدهور الجنيه وانهياره المتسارع أمام العملات الصعبة وارتفاع أسعار المحروقات واستمرار الحرب لعامها الرابع توالياً.

وخلال أسبوع واحد تجاوزت الزيادة في السلع الغذائية نسبة 30%، بحسب ما قاله تُجار لـ«أفق جديد» في جولة ميدانية شملت أسواقاً ومحال تجارية كبرى ودكاكين شعبية في مدينة أم درمان.

يخبر صالح النور، وهو تاجر جملة بشارع الوادي، أنَّ أسعار الضروريات تتبدَّل أكثر من مرَّة في اليوم الواحد بحسب حركة الدولار، وتتراوح نسبة ارتفاع أسعار السلع الأساسية بين 30% و35%: «ما في سعر ثابت نهائي، والأسعار مرتبكة وتتغير على مدار الساعة، سنخسر لو ثبتنا السعر القديم. الدولار كل لحظة بسعر جديد».

ووصلت أسعار العملات الصعبة لقياسات

«الناس بقت تشتري بالوقية وربع الكيلو» تُعد من أكثر العبارات تعبيراً عن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وتأثير الغلاء على حياتهم اليومية.

«وصلت أسعار العملات الصعبة لقياسات غير مسبوقة في السوق الموازية، حيث بلغ سعر الدولار (4700) جنيه، بزيادة تقارب 900 في المائة عما كان عليه إبَّان الفترة الانتقالية في 2023.»

غير مسبوقة في السوق الموازية، حيث بلغ سعر الدولار «4700» جنيه، بزيادة تقارب 900 في المائة عما كان عليه إبَّان الفترة الانتقالية في 2023، حيث لم يتجاوز سعر الدولار حاجز «500» جنيه، وفقد، بحسب خبراء اقتصاديين، 90 بالمائة من قيمته الشرائية، وتراجعت القوَّة الشرائية لملايين العاملين والموظفين إلى ما يقارب عُشر مستواها بسبب ثبات المرتبات وضعف الدخول، مما يحوّل الأزمات المعيشية من ظواهر طارئة إلى ملامح بنيوية وتآكل متزايد للبنى الاقتصادية والاجتماعية في السودان، وسط ارتفاع شاهق لكُلَف الاستيراد، وتقلص مريع في الإنتاج المحلي لانعدام الاستقرار وشُح التخطيط والهيكلة.

ويعاني الاقتصاد السوداني أوضاعاً كارثية بسبب الحرب المستمرة للعام الرابع على التوالي، دون أي حلول ملموسة، سياسية واقتصادية، لمواجهة أزمة الغلاء وتدني مستوى الحياة المعيشية للمواطنين الذين يعيشون أوضاعاً مأساوية ويواجهون البطالة ومشكلات الجوع والفقر والنزوح. وتشهد البلاد انقطاعاً متواصلاً في خدمات الكهرباء والمياه وأزمة في تدفق الوقود، مما يضاعف معاناة المواطنين.

ويذهب الحاج عثمان، صاحب دكان بكرري، إلى أنَّ حركة البيع والشراء تقلَّصت كثيراً بسبب الغلاء الفاحش وضعف دخول المواطنين: «الناس بقت تشتري بالوقية وربع الكيلو». ويضيف في حديث إلى «أفق جديد»: «الوضع أصبح كارثياً وأغلب المحلات أغلقت أبوابها بسبب اضطراب الأسعار».

وفي تعليقه للمرَّة الأولى حول معاش الناس، اتهم عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة، خلال زيارته لمنطقة العيلفون ظهر الجمعة، جهات لم يسمها بتأجيج الأوضاع الاقتصادية، وقال إنَّ الأزمة الاقتصادية الحالية بفعل فاعل، وحثَّ السودانيين على عدم الضيق.

وبينما لم يصرح رئيس المجلس السيادي صراحة بالجهة المتسببة في هذه الأزمة التي حدثت بفعل فاعل وفقاً لحديثه، قال وزير الإعلام خالد الإعيسر إن التلاعب باستقرار العملة وأسعار المشتقات النفطية لا يمثل جشعاً اقتصادياً فحسب، وإنما يُعد تهديداً مباشراً للأمن الوطني ومحركاً رئيسياً لارتفاع الأسعار.

البرهان رجلُ حربٍ نسيَ الدولة

عثمان فضل الله

ملخص

ينتقد الكاتب خطاب عبد الفتاح البرهان الذي دعا فيه المواطنين إلى الصبر على تدهور الأوضاع المعيشية، مع عبارة "كنا وين وبقينا وين"، معتبرًا أنها تعكس فجوة كبيرة بين قيادة الدولة ومعاناة الناس اليومية في ظل الجوع وتدهور الخدمات.

يرى أن المشكلة ليست في طلب الصبر، بل في صدوره من قيادة تبدو بعيدة عن إدراك حجم الكارثة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح المواطن يعاني من انهيار الدخل وغلاء المعيشة وتراجع الخدمات الأساسية دون حلول ملموسة.

ينتقد الكاتب ما يصفه بعقلية إدارة الحرب بدل إدارة الدولة، حيث تُقدَّم الأولويات العسكرية على حساب الاقتصاد والمعيشة، مع الاعتماد على تصور أن الانتصار العسكري وحده كفيل بحل الأزمات، بينما الواقع يثبت عكس ذلك.

يخلص المقال إلى أن استمرار التعامل مع الدولة بمنطق الحرب يؤدي إلى تآكلها، لأن المواطنين لا يعنيهم مسار القتال بقدر ما تعنيهم حياتهم اليومية، مؤكداً أن المسؤولية الحقيقية للحكم تُقاس بقدرة السلطة على حماية حياة الناس لا إدارة المعارك فقط.

في لحظة تتسع فيها رقعة الجوع، وتتآكل فيها قيمة العمل، وتنهار الخدمات الأساسية، وتتحول الحياة اليومية لملايين السودانيين إلى معركة مرهقة من أجل البقاء، خرج القائد العام للقوات المسلحة ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ليطلب من المواطنين الصبر على انقطاع الخدمات وغلاء المعيشة، قبل أن يضيف عبارته الشهيرة: «كنا وين وبقينا وين».

جملة قصيرة، لكنها حملت أكثر مما أراد قائلها ربما، لأنها لم تكشف عن قراءة سياسية للأزمة بقدر ما كشفت عن فجوة هائلة بين من يدير الدولة ومن يعيش داخلها.

أي مكان يقصده الرجل حين يقول: «بقينا وين»؟

هل يقصد مدنًا خرجت من الخدمة؟

هل يقصد أسواقًا أصبح المواطن يدخلها ليخرج منها خاسرًا حتى لو لم يشترِ شيئًا؟

هل يقصد أسرًا فقدت مصادر دخلها، وأصبحت تقيس الغذاء بالجرام والدواء بالحبّة؟

هل يقصد بلدًا تحوّل فيه السؤال من «كيف نتقدم؟» إلى «كيف نصمد حتى نهاية الأسبوع؟».

المشكلة ليست أن البرهان طلب من الناس الصبر. الشعوب تعرف الصبر أكثر من حكامها غالبًا، المشكلة أن الطلب جاء وكأنه منفصل عن الإحساس بحجم الثمن الذي يُدفع.

هناك فرق بين قائد يخاطب شعبًا يعرف آلامه ويصارحه بها، وقائد يبدو وكأنه يطلب من الناس تحمّل نتائج خيارات لا يعترف حتى بأنها نتائج

وهنا يبدأ السؤال السياسي الحقيقي.

منذ اندلاع الحرب، يتحرك البرهان كقائد جيش، ناسيًا أو متناسيًا أنه اختار منذ انقلابه على الحكومة المدنية أن يكون رأس السلطة الفعلية، والوجه السياسي للدولة، والمرجعية التنفيذية العليا، ومن يختار موقع الرئاسة لا يعود من حقه أن يتحدث كأنه مراقب للأزمة أو مجرد طرف عسكري فيها.

من يجلس على كرسي الدولة لا يُسأل فقط عن الجبهات.

يُسأل عن الخبز.

عن المدارس.

عن المستشفيات.

عن سعر الدواء.

عن المياه والكهرباء.

عن الأطفال الذين كبروا وسط النزوح وفي طرقات اللجوء.

وعن الناس الذين صاروا يعدّون خسائرهم بالأيام لا بالأعوام.

لكن الخطاب الذي خرج في الأيام الماضية بوجه باسم وملامح باردة كشف شيئًا مقلقًا: أن الرجل لا يزال يدير بلدًا بعقلية الميدان.

في عقلية الحرب هناك هدف واحد: هزيمة الخصم.

في عقلية رجل الدولة يجب أن يكون هناك سؤال أصعب: ماذا سيبقى من البلد بعد انتهاء المعركة؟

ويبدو أن هذا السؤال لا يحتل الموقع نفسه في سلم أولويات البرهان.

فالرجل يتحدث كما لو أن الانتصار العسكري وحده قادر على حل كل شيء، كأن الأسواق ستنتظم تلقائيًا، والعملات ستتعافى وحدها، والخدمات ستعود بمجرد إعلان الغلبة على الخصوم.

لكن لا المنطق ولا التاريخ يقول ذلك.

كم من حروب انتهت وبقيت البلدان مكسورة؟

كم من سلطات أعلنت الانتصار بينما خرج المجتمع مهزومًا؟

المشكلة أن خطاب الحرب الطويل يخلق وهمًا خطيرًا، أن كل شيء يمكن تأجيله إلى ما بعد المعركة.

المعيشة تؤجل.

الاقتصاد يؤجل.

السياسة تؤجل.

العدالة تؤجل.

الحياة نفسها تؤجل.

ثم يأتي يوم يكتشف الجميع أن ما تم تأجيله هو الدولة نفسها.

وفي السودان اليوم، هذا الخطر لم يعد نظريًا.

بلد يتآكل اقتصاده.

عملة تتراجع باستمرار.

قطاع إنتاج يتوقف.

تعليم يتراجع.

ومواطن أصبح يعيش دون الحد الأدنى من كل شيء.

وفي مواجهة كل ذلك، يبدو الخطاب الرسمي وكأنه لا يرى سوى خط النار.

هذه ليست قيادة دولة.

هذه إدارة معركة ممتدة.

وهنا تظهر المفارقة القاسية.

السلطة الحالية ترفض أن تُعامل كطرف عسكري، وتصر على شرعية الدولة وامتيازاتها، لكنها في المقابل تتعامل مع واجبات الدولة

باعتبارها شأنًا ثانويًا.

تريد أن تُحسب لها الانتصارات، لكن لا تُحسب عليها الكلفة.

تريد سلطة الدولة دون أعباء الدولة.

وهذا لا يستقيم.

حين يجوع المواطن لا يهمه من بدأ الحرب.

حين ينهار الدخل لا يهمه من كسب الجولة.

وحين تنطفئ الكهرباء لا يسأل عن خرائط السيطرة.

هو ينظر فقط إلى من يحكم.

ومن يحكم يُحاسب.

ليس لأن كل شيء بيده، بل لأنه قبل أن تكون السلطة في يده.

وقد يقول البعض إن ظروف الحرب استثنائية.

صحيح.

لكن الظروف الاستثنائية لا تعفي الحاكم من المسؤولية، بل تضاعفها.

القائد الحقيقي لا يطلب من الناس الاحتمال فقط، بل يشعرهم أن الدولة تحاول تخفيف العبء.

أما أن يتحول الصبر إلى سياسة عامة، والمعاناة إلى واجب وطني، والغلاء إلى قدر، فهذا ليس برنامج حكم.

هذا إعلان عجز بصيغة خطاب.

والأخطر أن الدول لا تنهار فقط عندما تخسر الحروب.

أحيانًا تنهار عندما يقتنع قادتها أن الحرب وحدها هي الدولة.

وعندما يحدث ذلك يصبح الناس مجرد تفاصيل صغيرة على هامش مشروع كبير اسمه «النصر».

لكن لا يوجد نصر حقيقي في بلد يخسر أهله قدرتهم على العيش.

ولا يوجد انتصار في دولة يطلب رئيسها من الناس أن يصبروا بينما لا يقدم لهم سوى ولا حتى وعود مؤجلة، فقط يريدهم أن ينتشوا ويفرحوا بكم قتل هو من يصنفهم أعداء.

وقد يكون السؤال الذي يجب أن يُطرح اليوم ليس: كنا أين وأصبحنا أين؟

بل، ماذا تبقى من السودان بينما يبحث قادته عن صورة المنتصر؟

حين يطالب صانع الأزمة بالصبر على نتائج الأزمة

حيدر المكاشفي

ملخص

ينتقد المقال الخطاب الذي يطالب المواطنين بالصبر وتحمل الأوضاع الصعبة، بينما يتجاهل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الأزمة. فغالبًا ما تصدر هذه الدعوات من الجهات نفسها التي ساهمت في صنع المشكلة أو فشلت في معالجتها في الوقت المناسب..

يشير الكاتب إلى أن الصبر قيمة مهمة عندما يكون مصحوبًا بخطة واضحة للإصلاح وتحمّل المسؤولية، لكنه يفقد معناه عندما يُستخدم لتبرير الأخطاء أو تأجيل الحلول. فالمواطن لا يستطيع الاستمرار في تحمل الأعباء دون رؤية نتائج ملموسة.

يوضح أن إدارة الأزمات تتطلب الشفافية والاعتراف بالأخطاء، لأن إنكار أسباب الأزمة أو تحميلها لعوامل خارجية فقط يضعف الثقة بين المجتمع وصناع القرار ويزيد من حالة الإحباط العام.

يخلص الكاتب إلى أن تجاوز الأزمات لا يتحقق بالمطالبة بالصبر وحدها، بل باتخاذ قرارات جادة تعالج جذور المشكلة. فالمحاسبة والإصلاح الحقيقي هما الطريق لاستعادة الثقة وتحقيق الاستقرار، وليس الاكتفاء بالوعود والخطابات.

في زيارته لأهالي منطقة العيلفون، دعا الفريق أول عبد الفتاح البرهان المواطنين إلى عدم التضجر من أزمات الكهرباء والوقود الأخيرة، معتبراً أنها نتيجة (أفعال مقصودة) دون أن يسمي هذه الأفعال المقصودة. بهذا التصريح المبني للمجهول بدا البرهان وكأنه خارج للتو من عزلته في البدروم، ليتفاجأ بأن البلاد تعيش حرباً وانهياراً اقتصادياً وانقطاعاً للخدمات، وليس صادراً من البرهان الذي يقود الدولة والجيش بوضع اليد منذ سنوات ويشرف على حرب دخلت عامها الرابع وحولت البلاد إلى أكبر كارثة إنسانية في تاريخها الحديث.

والغريب المثير للخطر في حديث البرهان هذا ليس تحميله المسؤولية لـ(أفعال مقصودة) مبنية للمجهول، بل تجاهله المتعمد للحقيقة الأكثر وضوحاً من الشمس، وهي أن الحرب نفسها هي أكبر فعل مقصود أدى إلى انهيار الخدمات وانقطاع الكهرباء وشح الوقود وتراجع الاقتصاد.

فأزمة الكهرباء لم تهبط من السماء فجأة، ولم يختفِ الوقود بفعل ساحر مجهول، ولم يُصب الخراب البنية التحتية بفعل المردة والأبالسة، بل هي الحرب التي أصبحت فيها المحطات وخطوط النقل ومرافق الإنتاج أهدافاً مباشرة أو غير مباشرة للصراع، وعطلت الإنتاج والنقل والتوزيع ودفعت الاقتصاد كله إلى حافة الانهيار.

والمواطن السوداني الذي يقف في صف الوقود لساعات، أو يقضي ليله في الظلام، لا يحتاج إلى تصريح من البرهان ولا لغير البرهان ليعرف سبب معاناته. هو يرى ويعيش الحرب في كل تفاصيل يومه، في الأسعار التي تقفز بلا رحمة، وفي الخدمات التي تنهار، وفي المدن التي تحولت إلى ساحات قتال، وفي ملايين النازحين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم.

المفارقة الساخرة في حديث البرهان أن حكومته التي ظلت تقدم الحرب باعتبارها الطريق إلى الاستقرار أصبحت تطالب الناس بتحمل نتائج غياب الاستقرار. وكأن المطلوب من المواطن أن يتقبل الظلام والجوع والعطش وانعدام الخدمات باعتبارها مجرد آثار جانبية لا تستحق التذمر والتضجر..

الحقيقة التي يحاول البرهان القفز فوقها بسيطة للغاية، وهي أنه لا يمكن فصل أزمات الكهرباء والوقود عن الحرب، تماماً كما لا يمكن فصل الدخان عن النار. وكل حديث عن النتائج دون الاعتراف بالسبب الرئيسي ليس سوى محاولة للهروب من السؤال الأكبر: من الذي أوصل السودان إلى هذه المرحلة أصلاً؟.

لذلك لم يكن مستغرباً أن يستقبل كثيرون تصريحات البرهان بالسخرية. فحين يطلب قائد الحرب من المواطنين ألا يتضجروا من آثار الحرب، يصبح المشهد أقرب إلى رجل أشعل الحريق ثم خرج ليعظ الناس عن فضائل التعايش مع الحريق.

إن الحقيقة التي يعرفها راعي الضأن في الخلاء هي أن الحرب لا تنتج استقراراً، ولا تولد كهرباء، ولا تملأ خزانات الوقود. الحرب تنتج ما يراه السودانيون ويعايشونه اليوم ويتضجرون ويتذمرون منه، خراباً ونزوحاً وفقراً وتعطيلاً للاقتصاد، وانهياراً للخدمات الأساسية.

وقد حق للناس أن يسألوا البرهان، إذا لم تكن الحرب هي السبب الرئيسي لانهيار الخدمات فمن يكون إذن، وما المقصود بـ(أفعال مقصودة) إن لم تكن هي فعايل الحرب ومترتباتها وإفرازاتها ونتائجها، لكن يبدو أن البرهان يريد فرض فلسفة جديدة على المواطنين مؤداها: تحملوا نتائج الحرب وانسوا وجود الحرب نفسها.

المؤسف أن خطاب البرهان وصل إلى مرحلة لم يعد يناقش فيها أسباب الكارثة، بل يكتفي بمطالبة الضحايا بتحسين سلوكهم تجاه الكارثة. وكأن المشكلة ليست في الحرب، بل في تذمر المواطنين من نتائج الحرب (فتعجب وأدّ ربك العجب).

والمواطن الذي يقضي نهاره بين صفوف الوقود وليله في ظلام دامس، لا يحتاج إلى خطابات وعظية عن الصبر. المواطن يحتاج إلى إجابة عن سؤال غاية في البساطة وهو: من المسؤول عن هذا الواقع الأليم المزري؟

المشكلة ليست في أن السودانيين يتضجرون، فأي شعب في العالم سيتضجر من واقع كهذا. المشكلة الحقيقية أن سلطة الأمر الواقع ما زالت تتحدث عن نتائج الحرب وكأنها ظاهرة طبيعية لا علاقة لها بالقرارات السياسية والعسكرية التي أوصلت البلاد إلى هذا الدرك.

ولعلم البرهان والبلابسة كافة، ما من حرب وقعت في هذه الدنيا سابقاً وما هو واقع منها حالياً مثل حرب غزة والسودان وكرواتيا وروسيا وما ستقع في المستقبل،

كانت وستكون حرباً نظيفة خالية من الانتهاكات والفظائع.

فأيما حرب هي بالضرورة رديفة الانتهاكات والموبقات والفظائع. فالحرب تتسبب في طيف واسع من الانتهاكات الفظيعة مما يشكو منه الناس الآن في السودان، مثل سقوط الأبرياء قتلى وفقدان الأحياء لكل ما يملكون، وتشريدهم من بيوتهم، فيضربون في الأرض هائمين على وجوههم بحثاً عن المأوى الآمن داخل الوطن وخارجه، وفقدان الرعاية الطبية والصحية، مما يتسبب في انتشار الأوبئة والأمراض في ظل تدهور بل وانعدام الخدمات العلاجية وانهيار كامل المنظومة الصحية.

وتفشي حالات الاغتصاب التي تقع على الحرائر، كما تشمل آثار الحرب الأضرار الجسدية والنفسية طويلة المدى على الأطفال والبالغين على حد سواء، فضلاً عن تفشي الفقر وسوء التغذية والإعاقة والتدهور الاقتصادي والأمراض النفسية والاجتماعية الناجمة عن صدمة الحرب، وتدمير كامل البنية التحتية، وخاصة تلك التي تدعم الصحة العامة للمجتمع، مثل قطاعات الأنظمة الغذائية والرعاية الطبية والنظافة وتدهور البيئة والنقل والاتصالات والطاقة الكهربائية.

لهذا فلنكن معنيين بمناهضة ومكافحة كل إفرازات الحرب السالبة والضارة، ولملمة هذه الجراح المتفتقة ومحاولة مداواتها، بتعزيز الخطاب الديمقراطي وإفشاء روح وثقافة السلام، ومناهضة خطاب الكراهية المنتن، وإفشاء قيم التسامح المجتمعي في ضوء الخلخلة والزلزلة الاجتماعية التي ضربت كافة مكونات المجتمع السوداني، التي نخرت في وحدته وهلهلت نسيجه الاجتماعي وهددت وحدته الوطنية، وما يرافق ذلك من نشر ضار وسالب وتضليل إعلامي، لدرجة جعلت من الحقيقة المجردة أكبر ضحايا هذه الحرب.

وبعبارة جامعة، لا بد من إيقاف الحرب لنوقف كل هذا الخراب والدمار.

تحت الأشجار وفي العراء..

النزوح يفاقم معاناة سكان النيل الأزرق

ملخص

يشهد إقليم النيل الأزرق في السودان موجة نزوح واسعة بسبب تصاعد المواجهات المسلحة، ما أجبر نحو 60 ألف شخص من قرابة 12 ألف أسرة على ترك منازلهم ومصادر رزقهم بحثًا عن الأمان. ويعيش معظم النازحين في ظروف إنسانية قاسية وسط نقص الغذاء والمياه والخدمات الصحية..

وفقًا لمنظمة الهجرة الدولية، يقيم 72% من النازحين في مواقع مفتوحة وتحت الأشجار بسبب نقص مراكز الإيواء، بينما تستضيف الأسر المحلية جزءًا منهم. وتواجه النساء والأطفال وكبار السن تحديات يومية كبيرة، مع تزايد المخاطر الصحية والأمنية.

بدأت موجة النزوح الحالية عقب هجمات مسلحة استهدفت محليات باو والكرمك وقيسان، ما أدى إلى انتشار النازحين في مختلف أنحاء الولاية. وتحذر المنظمات الإنسانية من استمرار تدهور الأوضاع في ظل محدودية المساعدات وافتقار مواقع النزوح إلى الخدمات الأساسية.

تتجاوز أزمة النيل الأزرق كونها قضية نزوح داخلي، إذ تحمل أبعادًا إقليمية بسبب موقع الإقليم الحدودي مع إثيوبيا وجنوب السودان وأهميته الاستراتيجية. ومع استمرار القتال وتعثر الحلول السياسية، يظل آلاف المدنيين في انتظار الأمن والمساعدات وفرصة العودة إلى ديارهم.

«يشهد إقليم النيل الأزرق في السودان موجة نزوح واسعة بسبب تصاعد المواجهات المسلحة.»

أفق جديد

لم يكن أمام آلاف الأسر في إقليم النيل الأزرق سوى الفرار، تاركةً خلفها المنازل والمزارع ومصادر الرزق، مع اتساع رقعة المواجهات المسلحة وتصاعد وتيرة العنف.

حاليًا يجد عشرات الآلاف من النساء والأطفال وكبار السن أنفسهم عالقين في ظروف إنسانية بالغة الصعوبة، وسط نقص حاد في الغذاء والمياه والخدمات الصحية.

وبينما تحذر الأمم المتحدة من تفاقم الأزمة، تكشف شهادات النازحين عن معاناة يومية تتجاوز أرقام النزوح والإحصاءات الرسمية، لتروي فصولًا مؤلمة من رحلة البحث عن الأمان والبقاء؟

وولاية النيل الأزرق من ولايات السودان الجنوبية حسب تقسيم السودان بعد انفصال الجنوب في 2011، وتجاورها من الشمال ولاية سنار، ومن الشرق إثيوبيا، ومن الغرب والجنوب دولة جنوب السودان، وعاصمتها هي الدمازين.

تنقسم الولاية إداريًا إلى 7 محليات هي: محليات (الدمازين، الروصيرص، باو، الكرمك، التضامن، ود الماحي، وقيسان).

تقول سعاد المختار، وهي نازحة تقيم في أحد التجمعات المفتوحة بالقرب من مدينة الروصيرص لـ«أفق جديد»: «نشعر بالخوف لغياب الحماية. النساء يواجهن صعوبات كبيرة، خاصة عند البحث عن المياه أو استخدام المرافق البدائية المتوفرة. نأمل أن تصل المساعدات الإنسانية سريعًا لأن أوضاعنا تزداد سوءًا يومًا بعد يوم.

ويقول الزين عبد الله، أحد كبار السن النازحين لـ«أفق جديد»: «عشت سنوات طويلة من النزاعات، لكنني لم أشهد أوضاعًا بهذه القسوة. نحن بحاجة إلى مأوى يحفظ كرامتنا وإلى رعاية صحية لكبار السن والأطفال. كل ما

«ويعيش معظم النازحين في ظروف إنسانية قاسية وسط نقص الغذاء والمياه والخدمات الصحية.»

«أجبر نحو 60 ألف شخص من قرابة 12 ألف أسرة على ترك منازلهم ومصادر رزقهم بحثًا عن الأمان.»

نريده هو الأمن والعودة إلى منازلنا».

فرار من العنف

أعلنت منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة عن تفاقم حاد للأزمة الإنسانية في إقليم النيل الأزرق، مؤكدة أن عدد الفارين من موجة العنف الأخيرة ارتفع إلى نحو 60 ألف شخص، يمثلون قرابة 12 ألف أسرة، في واحدة من أكبر حركات النزوح التي شهدها الإقليم خلال الأشهر الماضية.

وأفاد تقرير المنظمة بأن نحو 72% من النازحين الجدد يقيمون حاليًا في تجمعات غير رسمية ومواقع مفتوحة في العراء نتيجة النقص الحاد في مراكز الإيواء، بينما لجأ 21% منهم إلى أسر مضيفة، واستقرت نسبة 7% فقط داخل المدارس والمباني العامة.

وتعود موجة النزوح الحالية إلى مطلع العام الجاري، عقب هجوم واسع شنّه تحالف قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال على محلية باو.

وتصاعدت حركة فرار المدنيين بصورة ملحوظة بعد هجمات لاحقة استهدفت محلية الكرمك ومناطق قريبة من قيسان خلال مارس الماضي، ما أدى إلى انتشار النازحين في سبع محليات بالولاية، تصدرتها الدمازين والروصيرص.

ووفقًا للمنظمة الدولية، اضطر 57% من الفارين إلى الانتقال نحو مناطق ريفية معزولة داخل الإقليم، في حين استقر 43% منهم في المراكز الحضرية. وحذرت المنظمة من التداعيات الخطيرة لاستمرار إقامة آلاف الأسر تحت الأشجار وفي المزارع المفتوحة، حيث تفتقر تلك المواقع إلى الحد الأدنى من الحماية الأمنية والخدمات الأساسية، وتعاني نقصًا حادًا في مياه الشرب والمرافق الصحية.

كما نبه التقرير إلى أن النساء والفتيات يشكلن 53% من إجمالي النازحين الجدد، الأمر الذي يزيد من مخاطر تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي والانتهاكات المرتبطة بظروف النزوح.

أبعاد إقليمية

مؤخرًا حذر فرع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أن السودان سجل أكبر عملية نزوح داخلي في العالم.. ويعيد التصعيد العسكري إقليم النيل الأزرق، الواقع على الحدود مع إثيوبيا وجنوب السودان، إلى واجهة المشهد الأمني المعقد في السودان..

الإقليم يحمل إرثًا طويلًا من النزاعات المسلحة بين الحكومة المركزية والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، بدأت فصوله خلال الحرب الأهلية السودانية الثانية في ثمانينيات القرن الماضي، وتجددت عقب انفصال جنوب السودان عام 2011 بسبب تعثر ملفات الترتيبات الأمنية والمشورة الشعبية..

ومع اندلاع الحرب الراهنة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، ازدادت تعقيدات المشهد في النيل الأزرق مع انخراط فصائل مسلحة محلية في القتال وتبدل التحالفات الميدانية. كما تصاعدت اتهامات بوجود دعم عسكري يعبر الحدود المفتوحة مع إثيوبيا لصالح تحالف الدعم السريع والحركة الشعبية، وهي اتهامات نفتها أديس أبابا.

وفي ظل استمرار القتال وتعثر المسارات السياسية، لم تعد أزمة النيل الأزرق مجرد قضية نزوح داخلي، بل تحولت إلى تحدٍ إنساني وأمني ذي أبعاد إقليمية. فالإقليم الذي يضم منشآت استراتيجية حيوية، أبرزها خزان الروصيرص الذي يمثل ركنًا أساسيًا في منظومتي الكهرباء والري بالسودان، يواجه مخاطر متزايدة قد تنعكس على الاستقرار في المناطق الحدودية بين السودان وإثيوبيا..

وبينما تتواصل الجهود الإنسانية وسط إمكانات محدودة، يبقى عشرات الآلاف من النساء والأطفال وكبار السن في مواجهة ظروف معيشية قاسية، حيث تحولت أبسط مقومات الحياة، من مأوى آمن ومياه نظيفة ورعاية صحية، إلى تحديات يومية تثقل كاهل أسر أنهكتها الحرب والنزوح المتكرر، في انتظار حلول توقف دوامة العنف وتمنحهم فرصة للعودة إلى حياة أكثر أمنًا واستقرارًا.

«يقيم 27% من النازحين في مواقع مفتوحة وتحت الأشجار بسبب نقص مراكز الإيواء.»

الإيبولا على الأبواب..

«الصحة» ترفع التأهب وتشدّد الرقابة على المعابر

ملخص

رفعت وزارة الصحة الاتحادية درجة التأهب تحسبًا لاحتمال انتقال فيروس الإيبولا إلى السودان، في ظل استمرار تسجيل إصابات بدول الجوار، وبدأت تنفيذ خطة استجابة تشمل تشديد الرقابة الصحية بالمعابر والمطارات وتجهيز مراكز للعزل والعلاج.

تركز الوزارة على ثلاثة منافذ رئيسية هي مطارا بورتسودان والخرطوم ومعبر جودة الحدودي مع جنوب السودان، مع متابعة دقيقة للقادمين من أوغندا والكونغو الديمقراطية. كما يتم تسجيل بيانات الوافدين ومراقبتهم صحيًا لمدة 21 يومًا، وهي فترة حضانة المرض.

أكدت وزارة الصحة امتلاك السودان خبرة سابقة في التعامل مع الإيبولا والحميات النزفية، مشيرة إلى جاهزيتها للتعامل مع أي حالات مشتبه بها، ونفت في الوقت نفسه وجود أي إصابات مؤكدة داخل البلاد أو صحة التقارير المتداولة عن إصابة سوداني بالإيبولا في الهند.

شملت الاستعدادات تنفيذ زيارات ميدانية للمطارات والمعابر، وتدريب الكوادر الصحية، وتوفير معدات الوقاية والأدوية، إلى جانب حملات توعية للمسافرين والعاملين بنقاط الدخول لتعزيز الاكتشاف المبكر ومنع دخول المرض إلى البلاد.

«تتركز إجراءات الترصد والرقابة الصحية في مطاري بورتسودان الدولي، والخرطوم، ومعبر جودة الحدودي باعتبارها نقاط دخول ذات أولوية.»

أفق جديد: ابتسام حسن

كثفت وزارة الصحة الاتحادية استعداداتها لمواجهة خطر انتقال فيروس الإيبولا إلى السودان، في ظل استمرار تسجيل إصابات بالمرض في بعض دول الجوار، وأعلنت رفع درجة التأهب بالمنافذ والمعابر الحدودية، مع وضع ترتيبات احترازية تشمل المتابعة الصحية للقادمين وتجهيز مراكز للعزل والعلاج تحسبًا لظهور أي حالات مشتبه بها.

وأكدت الوزارة أنها شرعت في تنفيذ خطة استجابة متكاملة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، تشمل تعزيز الرقابة الصحية في المعابر وتدريب الكوادر وتوفير الإمدادات الطبية اللازمة، وسط توقعات بإمكانية وصول حالات مشتبه بها عبر حركة السفر والتنقل من الدول التي سجلت إصابات بالمرض.

وقال مدير إدارة الوبائيات بوزارة الصحة، د. منتصر محمد، في تصريح لـ«أفق جديد»، إن الإدارة تركز حاليًا على ثلاثة معابر رئيسية هي مطار بورتسودان الدولي، ومطار الخرطوم، ومعبر جودة الحدودي بين السودان وجنوب السودان، باعتبارها نقاط دخول ذات أولوية في إطار إجراءات الترصد والرقابة الصحية.

وأوضح أن هذه المعابر تكتسب أهمية خاصة لكونها تستقبل مسافرين قادمين من أوغندا التي تشهد تفشيًا لفيروس الإيبولا، مشيرًا إلى أن السودان يستقبل بصورة دورية وافدين من أوغندا، سواء كانوا سودانيين أو أجانب، إلى جانب العاملين في منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وأضاف أن السلطات الأوغندية أبلغت مؤخرًا عن تسجيل ما بين 24 و25 حالة إصابة بالمرض.

خطورة الموقف

أوضح مدير إدارة الوبائيات د. منتصر محمد أن هناك سودانيين يصلون إلى البلاد عبر جنوب السودان قادمين من أوغندا باستخدام وسائل المواصلات والعربات الخاصة، مشيرًا إلى أن الوزارة تتابع حركة هؤلاء القادمين بدقة، وتقوم بتسجيل جميع الوافدين من أوغندا والكونغو الديمقراطية، باعتبارهما الدولتين اللتين سجلتا حالات إصابة بالإيبولا.

وأضاف أنه يتم إدخال بيانات القادمين عبر المعابر والتأكد من عناوينهم وأرقام هواتفهم، ومن ثم تتم متابعتهم من قبل وزارات الصحة بالولايات حتى إكمال فترة الحضانة البالغة 21 يومًا، مع إجراء متابعة دورية مشتركة بين وزارة الصحة الاتحادية ووزارات الصحة الولائية.

وأشار إلى تفعيل مجموعة عمل الحميات النزفية مع التركيز على فيروس الإيبولا، والتي تضم إدارات صحية مختصة وجهات داعمة، إلى جانب جهات شريكة مثل الطيران المدني والدفاع المدني، في إطار تنسيق الجهود للحد من مخاطر دخول المرض.

وأكد أن الوزارة اتخذت كافة التحوطات اللازمة لمنع دخول المرض، وتعمل حاليًا على تنفيذ برامج لتنوير الكوادر الصحية على المستويين الاتحادي والولائي، إضافة إلى حملات توعية موجهة للمواطنين عبر إدارة تعزيز الصحة.

واختتم بالإشارة إلى أن الوزارة تعمل في جميع الاتجاهات وبالتنسيق مع الولايات الثلاث، إلى جانب السعي لإنشاء مركز متخصص لعلاج الحالات المشتبه بها أو المؤكدة عند ظهورها، مع استمرار العمل على استكمال جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة.

أكدت وزارة الصحة امتلاكها خبرة تراكمية في التعامل مع فيروس الإيبولا والحميات النزفية بشكل عام، مشيرة إلى استمرار جهود المتابعة والترصد في هذا المجال.

وأوضح مدير إدارة الوبائيات أن للسودان خبرة سابقة مع الدول التي ظهر فيها المرض، لا سيما عند تسجيل أول بلاغ للإيبولا في السودان عام 1976، وكذلك في زائير وجنوب السودان قبل الانفصال.

وأضاف أن البلاد اكتسبت أيضًا خبرات مهمة خلال أعوام 2001 و2004، حيث ظهرت حينها حالات في جنوب السودان، مؤكدًا أن كل هذه التجارب تُؤخذ في الاعتبار ضمن خطط التحسب والاستعداد.

«فعّلت الوزارة مجموعة عمل الحميات النزفية مع التركيز على فيروس الإيبولا، بمشاركة جهات صحية وشركاء من الطيران المدني والدفاع المدني.»

«يتم تسجيل جميع الوافدين من أوغندا والكونغو الديمقراطية ومتابعتهم حتى إكمال فترة الحضانة البالغة 21 يومًا.»

وشدد على أن الوزارة تضع في حسبانها احتمال ظهور حالات مشتبه بها، مؤكدًا جاهزيتها الكاملة للتعامل مع أي تطورات محتملة تتعلق بالمرض.

هلع في الهند

نقلت بعض التقارير الإخبارية حالة من الذعر في الهند عقب الاشتباه في إصابة مواطن سوداني بفيروس الإيبولا بعد وصوله إلى هناك، غير أن هذه الأنباء لم يتم تأكيدها.

وأكد د. منتصر، مدير الإدارة العامة للطوارئ ومكافحة الأوبئة، في تصريح لـ«أفق جديد»، عدم صحة هذه المعلومات، مشيرًا إلى أن هناك أمراضًا عديدة قد تتشابه أعراضها مع الإيبولا.

وأوضح أن من بين هذه الأمراض حمى الضنك، التي قد تسبب نزيفًا وأعراضًا قد تؤدي إلى الالتباس في التشخيص، مشددًا في الوقت ذاته على أنه لا توجد حاليًا أي حالات إصابة بالإيبولا داخل السودان.

المعابر

قامت وزارة الصحة الاتحادية خلال الأيام الماضية بزيارة ميدانية إلى مطار بورتسودان الدولي، عبر فريق صحي مشترك يضم وزارة الصحة بولاية البحر الأحمر، ووزارة الصحة الاتحادية، ومنظمة الصحة العالمية، والحجر الصحي القومي بولاية البحر الأحمر.

وترأس الفريق وزيرة الصحة المكلفة بولاية البحر الأحمر د. أحلام عبد الرسول، حيث وقف الوفد على الترتيبات والاحترازات والاستعدادات الجارية لمجابهة جائحة الإيبولا. وكان في استقبال الوفد مدير مطار بورتسودان الدولي موسى جبريل، وبحضور الجهات ذات الصلة، حيث قدّم شرحًا وافيًا حول سير العمل بالمطار في إطار التنسيق والتعاون بين مختلف الإدارات، واستمع الوفد إلى تقرير حول أهداف الزيارة المشتركة. كما تفقد الوفد آليات التعامل مع الركاب القادمين من مناطق الخطورة العالية، بما في ذلك جمع البيانات الأولية عبر الاستمارات لتسهيل المتابعة خلال فترة الحضانة.

فرز الحالات

وقف الوفد على جاهزية الطاقم العامل من حيث توفر الكوادر والتدريب والمعينات التشغيلية من أدوية ووسائل حماية شخصية، إلى جانب تجهيز غرف مخصصة لاستقبال الحالات المشتبه بها. كما شملت الزيارة صالة استقبال الركاب وآليات فرز الحالات عبر الكشف البصري وقياس درجات الحرارة، إضافة إلى رصد التحديات والمعوقات داخل الصالة.

كما تم تفقد الوحدة الصحية والتأكد من كفاية الكوادر الطبية والصحية وتوفير معدات الحماية الشخصية والأدوية والمستهلكات

الطبية. واختتم الفريق زيارته بعقد اجتماع في مكتب الحجر الصحي القومي ببورتسودان، جرى خلاله استعراض النواقص المتعلقة بالعمل، واحتياجات التدريب والمعينات، إضافة إلى تعزيز التوعية الصحية عبر طباعة وتوزيع رسائل إرشادية في صالات الوصول لتوعية المسافرين بمخاطر المرض، وتم الاتفاق على خطة مشتركة للاستعداد والاستجابة للإيبولا.

استعدادات احترازية

وفي إطار تعزيز الجاهزية، نظمت إدارة التدريب وبناء القدرات بالحجر الصحي القومي المنتدى التدريبي الثاني للمحاجر الصحية، ضمن الاستعدادات الاحترازية لمنع دخول فيروس الإيبولا إلى البلاد، بالتعاون مع إدارة مكافحة العدوى بوزارة الصحة بولاية البحر الأحمر.

واستهدف البرنامج الكوادر الطبية والصحية العاملة في قطاعات الحجر الصحي ونقاط الدخول والمعابر الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك مطارا الخرطوم وبورتسودان، بمشاركة حضورية وافتراضية.

وحضر الفعالية بقاعة الحجر الصحي ببورتسودان وزير الصحة المكلف بولاية البحر الأحمر د. أحلام عبد الرسول، ومدير الحجر الصحي القومي د. الفاتح ربيع، ومدير إدارة التدريب بالحجر الصحي القومي، ومدير الحجر الصحي قطاع البحر الأحمر د. أحمد درير، إلى جانب عدد من مدراء القطاعات واللجان الفنية وفريق الحجر الصحي القومي.

وأعلنت د. أحلام دعم مشروعات التدريب، مشيرة إلى أن الورشة تأتي ضمن توصيات زيارة الفريق الصحي المشترك لمطار بورتسودان، والتي خرجت بعدد من الملاحظات التي تعمل منظمة الصحة العالمية على معالجتها بالتنسيق مع الوزارة وإدارة المطار، مؤكدة أهمية تعزيز مكافحة العدوى ورفع كفاءة التدريب وتحسين الأداء.

سبل الوقاية

وقدمت مدير إدارة مكافحة العدوى د. سماح سعيد محاضرة توعوية تناولت تعزيز الجاهزية الصحية والوقاية من الأمراض المعدية، وشملت محاور متعددة حول أهمية مكافحة العدوى في نقاط الدخول، وطرق انتقال الأمراض، ووسائل الوقاية، وتطبيق الاحتياطات القياسية أثناء التعامل مع المسافرين.

كما تطرقت إلى أهمية نظافة الأيدي، والاستخدام السليم لمعدات الوقاية الشخصية، وآليات الاكتشاف المبكر للحالات المشتبه بها والإبلاغ عنها، والإجراءات الواجب اتباعها عند التعامل مع الحالات المحتملة، إضافة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الصحية المختلفة لضمان الاستجابة الفعالة للطوارئ، والإدارة الآمنة للنفايات الطبية والمخاطر البيولوجية.

وأكدت د. سماح أهمية الأنشطة التدريبية في رفع كفاءة العاملين وتعزيز منظومة الوقاية والسلامة الصحية، بما يسهم في حماية المجتمع والحد من انتشار الأمراض عبر المنافذ والمعابر ونقاط الدخول المختلفة.

الأبعاد الاستراتيجية لمشروع القانون الأمريكي الجديد تجاه السودان..
أمريكا من التنديد إلى الردع..

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يستعرض المقال تحوّل المقاربة الأمريكية تجاه الحرب في السودان من الاكتفاء ببيانات التنديد إلى طرح مشروع قانون جديد في مجلس الشيوخ لعام 2026، يقوم على أدوات ردع تشريعية تستهدف تفكيك البنية التي تغذي النزاع المستمر، في خطوة تعكس انتقال السياسة الأمريكية من الدبلوماسية التقليدية إلى الضغط المباشر.

يشير الكاتب إلى المشروع يركز ، الذي يحظى بدعم مشرعين من الحزبين، على ما يمكن وصفه بـ»تجفيف اقتصاد الحرب»، عبر تتبع مصادر تمويل النزاع وشبكاته العابرة للحدود، بما في ذلك تجارة الذهب والصمغ العربي والتحويلات المالية والشبكات المصرفية الرقمية، إلى جانب مراقبة تدفقات السلاح والمقاتلين، بهدف رفع الكلفة السياسية والاقتصادية على الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع.

يوضح أن القانون يتضمن بعداً قانونياً وإنسانياً، من خلال توثيق الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين، بما فيها استهداف المرافق الصحية واستخدام التجويع كسلاح حرب، بما يفتح الباب أمام ملاحقات جنائية مستقبلية، ويضاعف الضغط على قادة الفصائل عبر التلويح بإدراجهم في قوائم العقوبات والإرهاب، بما يحد من هامش حركتهم السياسي والعسكري.

يخلص الكاتب إلى أن هذا التحول التشريعي، في حال تطبيقه بصرامة، قد يعيد تشكيل ديناميات الأزمة السودانية عبر أدوات مالية وقانونية وسياسية متكاملة، لا تكتفي بالضغط على أطراف الحرب فحسب، بل تدفع باتجاه إعادة بناء مسار سياسي جديد يفضي إلى تقليص نفوذ الفاعلين العسكريين، وفتح الباب أمام انتقال مدني واستقرار طويل الأمد.

بينما تطوي حرب السودان عامها الثالث مخلفةً وراءها إحدى أكبر الكوارث الإنسانية في العصر الحديث، تبدو المقاربة التشريعية الجديدة المطروحة في مجلس الشيوخ الأمريكي لعام 2026 بمثابة تحول استراتيجي عميق، ينتقل بالسياسة الدولية من مربع الإدانات الدبلوماسية التقليدية إلى صياغة أدوات ردع صلبة تهدف إلى تفكيك البنية التحتية والمادية التي تغذي هذا الاقتتال المستمر.

هذا التحرك، الذي يقوده مشرعون من الحزبين تحت اسم «قانون منع العدوان الخارجي وتصعيد النزاع في السودان»، يحمل أبعاداً تتجاوز فكرة معاقبة المذنبين إلى محاولة خنق الحرب اقتصادياً وعسكرياً برؤية شاملة. تبرز القيمة التحليلية لهذا المشروع في تركيزه المكثف على تدويل الرقابة، حيث لم يعد الهدف ملاحقة البنادق داخل السودان فحسب، بل تعقب الشرايين الممتدة عبر الحدود، من خلال تكليف أجهزة الاستخبارات برصد وتوثيق تدفقات الطائرات المسيرة، وشحنات الأسلحة، والمقاتلين الأجانب، مما يرفع الكلفة السياسية والاقتصادية على القوى الإقليمية والدولية التي تستثمر في هذا النزاع.

وفي عمق هذه الاستراتيجية، يدرك المشرعون أن النزاعات المعاصرة لا تستمر بالشعارات بل بالسيولة المادية؛ لذا يتجه المشروع بذكاء نحو شل ما يمكن تسميته «اقتصاد العنف». ويتجلى ذلك في المحاولات الحثيثة لملاحقة الروابط المالية المعقدة التي تشمل تجارة الذهب والصمغ العربي، وخطوط الطيران، وصولاً إلى المنظومات المصرفية الرقمية والعملات المشفرة التي تستخدمها الفصائل المتقاتلة للالتفاف على النظام المالي التقليدي، وهو ما يمثل محاولة جادة لتجفيف المنابع التي تمنح أطراف الصراع القدرة على الصمود في الميدان.

ولا تقتصر المقاربة على الشق المالي والعسكري، بل تمتد لتؤسس لملفات جنائية وقانونية بالغة التعقيد عبر توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين، واستهداف المنشآت الطبية، واستخدام التجويع سلاحاً حربياً. هذا التوثيق الدوري يضع قادة الفصائل كافة تحت وطأة المساءلة الجنائية المستقبلية، كما أن مراجعة معايير إدراج أي فاعل مسلح ضمن قوائم الإرهاب العالمي تمثل ضغطاً سياسياً مصلتاً على النخب العسكرية، يدفعها لإعادة حسابات الربح والخسارة.

أما على صعيد دفع مسارات الحل، فإن المشروع يوفر للإدارة الأمريكية أدوات ديناميكية قادرة على تغيير ديناميكيات التفاوض. فمن خلال فرض تجميد أصول القادة، وأفراد عائلاتهم، والجهات الأجنبية المسهلة لهم، يضع القانون مصالح النخبة العسكرية المباشرة في مهب الريح، مما قد يجعل الجلوس إلى طاولة المفاوضات والقبول بتسوية سياسية أقل كلفة بالنسبة لهم من استمرار القتال.هذا الضغط الشخصي والمادي يتكامل مع رؤية سياسية تفرض هندسة مظلة دولية موحدة تجمع الشركاء الإقليميين والدوليين لمنع تشتت المبادرات وتوحيد الرسائل الموجهة لأطراف النزاع. وفي الوقت ذاته، فإن إصرار القانون على رهن أي دعم مالي مستقبلي أو إعفاء للديون بالعودة إلى مسار الحكم المدني الخاضع للمساءلة، يجرد أي سلطة عسكرية من الشرعية الاقتصادية الدولية، ويمنح القوى المدنية السودانية غطاءً سياسياً قوياً لإعادة بناء الدولة.

في المحصلة، يعيد هذا التحرك التشريعي صياغة الأزمة السودانية باعتبارها مهدداً حقيقياً للأمن والاستقرار الإقليميين يستوجب معالجات حاسمة. وإذا ما أُقر هذا القانون وتم تطبيقه بصرامة وبدون استثناءات سياسية، فلن يكون مجرد وثيقة دبلوماسية تضاف إلى أدراج التنديد، بل سيتحول إلى أداة حقيقية لتقييد حركة المستفيدين من الحرب وتجفيف مواردها، مما يمهد الطريق مجبراً، وبقوة الردع، نحو إنهاء مأساة السودانيين واستعادة تطلعاتهم نحو الاستقرار والديمقراطية.

العقوبات الأمريكية والسودان

هل بدأت مرحلة السلام القسري وتحديد المسؤوليات الفردية؟

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يستعرض المقال التحول في نظرة المجتمع الدولي إلى الحرب في السودان، حيث لم يعد التركيز منصبًا على تحديد الجهة التي بدأت الصراع، بل على الأطراف والأشخاص الذين يعرقلون إنهاءه. ويعكس ذلك انتقالًا من متابعة التطورات العسكرية إلى البحث عن سبل فرض تسوية سياسية بعد سنوات من الاستنزاف والكارثة الإنسانية.

يرى الكاتب أن العقوبات الأمريكية والدولية الجديدة تمثل تحولًا من مفهوم المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية، عبر استهداف القادة وصناع القرار والمؤثرين في استمرار الحرب. وبذلك تصبح العقوبات أداة لربط الأفراد مباشرة بتبعات النزاع بدل الاكتفاء بإدانة الجماعات أو المؤسسات.

يوضح أن العقوبات لا تقتصر على تجميد الأصول أو تقييد الحركة، بل تؤثر أيضًا على الشرعية السياسية الدولية للأشخاص المستهدفين. ومن هذا المنطلق تُستخدم كوسيلة لفرز القوى التي يمكن أن تشارك في مستقبل السودان السياسي، وتلك التي قد تواجه العزلة أو الإقصاء.

يخلص المقال إلى أن العقوبات وحدها لا تكفي لصناعة السلام، لكنها ترفع كلفة استمرار الحرب وتدفع الأطراف نحو التسوية. ويرجح أن السودان يدخل مرحلة جديدة يصبح فيها البقاء السياسي مرتبطًا بالمساهمة في إنهاء النزاع وبناء الدولة، أكثر من ارتباطه بإدامة الحرب أو تحقيق مكاسب عسكرية.

في الحروب الطويلة تأتي لحظة يتغير فيها معنى الصراع نفسه. فلا يعود السؤال: من يسيطر على مدينة أو يحقق تقدمًا عسكريًا، بل من يستطيع تحمل كلفة الاستمرار، ومن يملك القدرة على النجاة من تبعات النهاية. ويبدو أن الحرب السودانية تقترب من هذه اللحظة مع تصاعد الحديث عن توسيع العقوبات الدولية واستهداف شخصيات وقيادات من مختلف أطراف النزاع، في تحول يعكس تغيرًا جوهريًا في طريقة فهم المجتمع الدولي للأزمة السودانية.

ففي السنوات الأولى للحرب انشغل العالم بتحديد المسؤوليات المباشرة عن اندلاع القتال ومتابعة خرائط السيطرة العسكرية والتحولات الميدانية. لكن بعد سنوات من الانهيار الاقتصادي والتشظي الاجتماعي والكارثة الإنسانية، لم يعد الاهتمام الدولي منصبًا على سؤال من بدأ الحرب بقدر ما أصبح منصبًا على سؤال من يمنع نهايتها.

وهنا يكمن التحول الحقيقي.

فالعقوبات الجديدة لا تبدو مجرد رد فعل على أحداث بعينها، بل تعكس انتقالًا من مرحلة إدارة الأزمة إلى مرحلة إدارة ما بعد الأزمة. فالمجتمع الدولي بات يتعامل مع استمرار الحرب باعتباره مشكلة مستقلة بذاتها، بغض النظر عن الروايات المتنافسة حول أسباب اندلاعها. وكلما طال أمد النزاع أصبحت المسؤولية مرتبطة ليس فقط بالفعل الذي أشعل الحرب، وإنما أيضًا بالفعل الذي يمنع إطفاءها

هذه النقلة الفكرية والسياسية بالغة الأهمية لأنها تنقل مركز الثقل من المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية. ففي السابق كانت الإدانات تُوجَّه إلى الأطراف والتنظيمات والمؤسسات. أما اليوم فإن الاتجاه الدولي المتصاعد يقوم على تحديد الأشخاص الذين يمتلكون سلطة القرار أو التأثير أو التمويل أو التعبئة، وربط استمرار الحرب بخياراتهم الفردية لا بالشعارات العامة التي يرفعونها.

وفي هذا السياق تتحول العقوبات من وسيلة للضغط إلى وسيلة لإعادة تعريف المسؤولية السياسية نفسها. فالقائد الذي كان يختبئ خلف مؤسسته أو جماعته أو خطابه السياسي يجد نفسه تدريجيًا أمام واقع جديد يربط اسمه الشخصي بنتائج الحرب وتكاليفها. وبذلك تصبح العقوبات جزءًا من عملية أوسع تهدف إلى تفكيك الحصانة السياسية والأخلاقية التي كثيرًا ما توفرها الحروب لقادتها.

لكن الأبعاد الأعمق للعقوبات لا تتوقف عند هذا الحد.

ففي عالم ما بعد الحرب الباردة لم تعد الشرعية السياسية تُنتج بالكامل داخل حدود الدول، بل أصبحت تتشكل جزئيًا من خلال منظومة الاعتراف الدولي. ولذلك فإن العقوبات لا تعني فقط تقييد الحركة أو تجميد الأصول، بل قد تعني سحب جزء من الشرعية الدولية من أفراد أو مجموعات بعينها. وعندما يحدث ذلك يصبح السؤال أكثر تعقيدًا من مجرد القدرة على البقاء في السلطة، ليصبح متعلقًا بالقدرة على العودة إلى الحياة السياسية الطبيعية بعد انتهاء الحرب.

ولهذا تبدو العقوبات في الحالة السودانية أقرب إلى عملية فرز سياسي مبكر للقوى المرشحة للمشاركة في المستقبل، والقوى المهددة بالإقصاء عنه. فالمجتمع الدولي لا يبحث فقط عن وقف إطلاق النار، بل يبحث أيضًا عن شركاء محتملين لأي عملية سياسية قادمة. ومن هنا فإن العقوبات تتحول تدريجيًا إلى أداة لإعادة رسم حدود المقبول وغير المقبول في مرحلة ما بعد النزاع.

غير أن المفارقة الكبرى تكمن في أن العقوبات لا تُفرض عادة عندما تكون الأطراف في ذروة قوتها، بل عندما يبدأ الاقتناع الدولي باستحالة الحسم العسكري. فكلما تراجع احتمال الانتصار الكامل لأي طرف، زادت الرغبة الدولية في فرض تسوية سياسية. وعندما تعجز أدوات الوساطة التقليدية عن تحقيق ذلك، تبدأ أدوات الإكراه السياسي والاقتصادي في الظهور

ولهذا يمكن النظر إلى التصعيد الدولي الراهن باعتباره اعترافًا ضمنيًا بأن الحرب السودانية دخلت مرحلة الاستنزاف التاريخي. وهي المرحلة التي يصبح فيها الجميع قادرين على القتال، لكن غير قادرين على الانتصار. ويصبح الجميع قادرين على التعطيل، لكن غير قادرين على بناء دولة قابلة للحياة.

الخطر الحقيقي هنا لا يكمن في العقوبات ذاتها، بل في احتمال وصول جميع الأطراف إلى ما يسميه علماء الصراعات بـ«فخ الخسارة المتبادلة». وهي اللحظة التي يدرك فيها الجميع أن الحرب لم تعد تحقق مكاسب حقيقية، لكنهم يعجزون عن التراجع خوفًا من كلفة التراجع نفسها. وفي هذه المرحلة تصبح الحسابات الشخصية للقادة أكثر تأثيرًا من المصالح الوطنية، لأن إنهاء الحرب قد يعني بالنسبة

لبعضهم خسارة النفوذ أو التعرض للمساءلة أو فقدان القدرة على التأثير في ترتيبات المستقبل.

ومن هنا تبرز أهمية التحول نحو المسؤولية الفردية. فالمجتمع الدولي يحاول أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن كلفة استمرار الحرب لن تُحمَّل للشعوب وحدها، بل ستنتقل تدريجيًا إلى الذين يتخذون قرارات استمرارها. وبعبارة أخرى، فإن العالم يحاول نقل ثمن الحرب من المجال الجماعي إلى المجال الشخصي.

لكن التاريخ يعلمنا أن العقوبات وحدها لا تصنع السلام. فهي تستطيع رفع كلفة الحرب، لكنها لا تستطيع خلق السلام من العدم. فالسلام يحتاج إلى مشروع سياسي، وإلى ضمانات، وإلى تصور لمستقبل الدولة يتجاوز مجرد إسكات البنادق. وإذا غابت هذه العناصر فقد تتحول العقوبات إلى مجرد عامل إضافي في تعقيد الأزمة بدل حلها

ومع ذلك فإن ما يحدث اليوم يحمل دلالة لا ينبغي تجاهلها. فالسودان لم يعد يُنظر إليه دوليًا باعتباره ساحة حرب مفتوحة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، بل باعتباره أزمة وصلت إلى مرحلة تتطلب إعادة تعريف المسؤوليات وتحديد من يتحمل كلفة الإبقاء عليها

وربما يكون السؤال الأهم الآن ليس من سينتصر في الحرب، بل من سيبقى مؤهلًا للمشاركة في صناعة السلام عندما تنتهي. فالتاريخ لا يتذكر فقط من ربح المعارك، بل يتذكر أيضًا من امتلك الشجاعة السياسية للانتقال من منطق الحرب إلى منطق الدولة. أما الذين يراهنون على إطالة الصراع إلى ما لا نهاية، فقد يكتشفون متأخرين أن أكبر خسائرهم لم تكن في ساحة القتال، بل في المستقبل الذي تشكل من دونهم

وعندما تبدأ العقوبات في ملاحقة الأفراد بدل الاكتفاء بإدانة الجماعات، وعندما تضيق مساحة المناورة أمام أمراء الحرب ومهندسي الصراع، وعندما يصبح البقاء السياسي مرتبطًا بالقدرة على صناعة السلام لا بإدامة الحرب، فقد نكون أمام بداية مرحلة جديدة في السودان؛ مرحلة لا يُفرض فيها السلام لأن الجميع اقتنعوا به، بل لأن كلفة رفضه أصبحت أعلى من كلفة قبوله.

مشروع الدولة المدنية الديمقراطية والأسئلة الكبرى

طبيعة العلاقة بين الجيش والسياسة

الهادي الشواف

ملخص

ناقش المقال أن أبرز عوائق قيام الدولة المدنية الديمقراطية في السودان يتمثل في استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة، إلى جانب ضعف القوى المدنية والانقسامات الحزبية والتدخلات الإقليمية، مما يجعل الانتقال الديمقراطي هشاً ومعرضاً للانهيار أو العودة للاستبداد.

يوضح الكاتب أن تدخل الجيش في السياسة لم يكن طارئاً، بل نتيجة تاريخ طويل من الانقلابات وضعف المؤسسات المدنية وتوسع الدور الاقتصادي والعسكري للمؤسسة العسكرية، وهو ما جعل الجيش طرفاً سياسياً يمتلك نفوذاً يتجاوز مهامه المهنية.

ويطرح المقال أن إخراج الجيش من السياسة يتطلب إصلاحاً شاملاً يشمل دستوراً واضحاً يحدد دوره، وإصلاحاً داخلياً للمؤسسة العسكرية، وإخضاعها لرقابة مدنية، وفصل اقتصادها عن الدولة، إلى جانب ضرورة نجاح المدنيين في الحكم لمنع عودة "المنقذ العسكري".

يخلص إلى أن الجيش في الدولة الديمقراطية يجب أن يقتصر دوره على حماية السيادة والدستور دون تدخل سياسي، وأن استمرار وجوده في الحكم يؤدي إلى الانقلابات والحروب وتدهور الدولة، بينما بناء السودان الجديد يتطلب عقداً وطنياً يعيد تعريف الدولة ويضع السلطة في يد المدنيين..

هيمنة المؤسسة العسكرية:

أبرز التحديات السياسية أمام مشروع الدولة المدنية الديمقراطية في السودان تتمثل في الصراع بين المؤسسة العسكرية والقوى المدنية، فاستمرار تدخل الجيش في السياسة يمثل العقبة الأكبر أمام التحول المدني الديمقراطي، كما أن الانقسامات الحزبية والأيديولوجية وضعف الثقة بين الأطراف المدنية أضعفت الفترات الانتقالية المؤسسة لمشروع الدولة المدنية، بالإضافة إلى تأثير التدخلات الإقليمية والدولية وتقاطع مصالحها في السودان. هذه التحديات تجعل الانتقال الديمقراطي هشًا ومهددًا بالانزلاق نحو الفوضى أو عودة الاستبداد مرة أخرى.

ظل الجيش يسيطر على مفاصل السلطة بقوة السلاح لمعظم سنوات حكم البلاد منذ الاستقلال عبر سلسلة من الانقلابات المتكررة (آخرها في أكتوبر 2021م)، ما يؤكد أن المؤسسة العسكرية ترى نفسها وصية على الدولة، بل صرحت بذلك بعض قيادات الجيش في أكثر من مناسبة، والممارسة اليومية للقوات المسلحة وتدخلها المباشر في السياسة والاقتصاد يعضد ذلك الزعم، وهو ما يتعارض مع قانونها والدستور وفكرة الدولة المدنية الديمقراطية ويضعف فرص قيام سلطة مدنية مستقلة. والتحدي السياسي هنا هو: كيف يمكن إخراج الجيش من المعادلة السياسية دون تفكيك الدولة أو إشعال حرب جديدة؟ لأن تمسك العسكر وحلفائهم من ما يسمى بالإسلاميين وشريحة الرأسمالية الطفيلية بالسلطة يضعها أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التفكيك أو الحرب.

علاقة الجيش بالسياسة:

يمثل سؤال علاقة الجيش بالسياسة أحد أكبر الأسئلة أمام بناء دولة مدنية ديمقراطية، خاصة في البلدان التي شهدت انقلابات عسكرية أو حروبًا أهلية أو ضعفًا في المؤسسات المدنية، فحين يتحول الجيش من مؤسسة وطنية مهنية مسؤولة عن حماية حدود السودان والحفاظ على الأمن القومي والمشاركة في إدارة الأزمات الداخلية والخارجية والدفاع عن السيادة الوطنية ومواجهة التهديدات المسلحة والمساهمة في الاستقرار السياسي والاجتماعي إلى فاعل سياسي، تختل موازين الدولة وتصبح القوة المسلحة منافسًا للشرعية الشعبية. لذلك فإن الخروج الحقيقي للجيش من السياسة لا يتم بالشعارات، بل عبر مشروع وطني شامل يعيد تعريف الدولة وتحديد دور المؤسسة العسكرية داخل النظام المدني الديمقراطي.

دخول الجيش إلى السياسة لم يحدث من فراغ، إنما نتيجة عوامل متراكمة مرتبطة بطبيعة القوات المسلحة وظروف تأسيسها وحدود الدور المرسوم لها في هذا السياق، ومثل تمددها في الجانب الاقتصادي رافعة من روافع إصرارها على التدخل في السياسة للمحافظة على المكتسبات التي تحصلت عليها نتيجة لهذا التدخل. كما أن ضعف أو إضعاف الأحزاب والقوى المدنية وعجزها عن إدارة خلافاتها الذاتية شكل عاملًا أساسيًا من عوامل استمرار تدخل الجيش في السياسة، وغياب الدستور المستقر والمؤسسات القوية للدولة المدنية الديمقراطية. وكذلك يعتبر تسييس المؤسسة العسكرية نفسها عبر الامتيازات الاقتصادية والتحالفات واستمرار النزاعات المسلحة والحروب الداخلية التي تمنح العسكر نفوذًا إضافيًا وتخلق له مبررًا غير منطقي للتدخل في السياسة. إذن المشكلة ليست في الجيش وطموح قياداته السياسية والاقتصادية فحسب، بل في البيئة السياسية الكلية التي تسمح له بالتدخل.

كيف نخرج الجيش من السياسة؟:

لكي يخرج الجيش من السياسة نحتاج إلى معالجة الأسباب بشكل جذري، بداية من القوانين ومرورًا بوضع الضمانات للتقيد بها وعدم الارتداد. فمراجعة النصوص القانونية والدستورية التي تعرف وتحدد مفاهيم الدولة ومؤسساتها وعلاقتها وحدود سلطاتها وصلاحياتها هي العتبة الأولى. إذن نحتاج إلى تنظيم وبناء عقد دستوري واضح ينص بوضوح على أن الجيش مؤسسة وطنية مهنية يخضع للسلطة التنفيذية المدنية ويمنع على أفراده ممارسة النشاط السياسي الحزبي ويمنع التدخل في الانتخابات أو الحكم. فالإصلاح الدستوري هو أول خط دفاع ضد عسكرة السياسة.

وتأتي أهمية إصلاح المؤسسة العسكرية في المرحلة التالية، فلا يمكن إخراج الجيش من السياسة دون إصلاح داخلي يشمل تفكيك البنية الحزبية والأيديولوجية وإعادة هيكلة القيادة على أساس المهنية لا الولاء، وتحديث العقيدة العسكرية لتكون حماية الوطن والدستور لا حماية الحكام، وتوحيد القوات المسلحة وإنهاء الجيوش الموازية والمليشيات والأجسام المسلحة وتحسين شروط الخدمة والاحترافية.

ومن ثم الرقابة المدنية الديمقراطية؛ فأي جيش محترف في العالم يخضع لرقابة مدنية عبر البرلمان ولجان الدفاع والأمن ومراجعة الميزانية العسكرية ومساءلة قانونية عند الانتهاكات، والرقابة لا تعني إضعاف الجيش بل تحصينه من الانحراف.

وأيضًا تأتي على رأس المعالجات التي تبعد الجيش عن ممارسة السياسة معالجة الاقتصاد العسكري، فحين يمتلك الجيش شركات وإمبراطوريات اقتصادية يتخلى عن واجبه الأساسي ويصبح لاعبًا اقتصاديًا وسياسيًا وينصرف لحماية مصالحه باستخدام قوة الدولة وسلاحها. لذلك يجب إخضاع الشركات العسكرية لوزارة المالية وفصل النشاط التجاري عن المؤسسة العسكرية وتحويل الموارد للدولة والخزينة العامة، ومن ثم وضع ميزانيات واضحة للقوات النظامية والإشراف عليها من قبل وزارة المالية مثلها ومثل مؤسسات الدولة الأخرى.

ويمثل نجاح المدنيين في الحكم وفي إدارة خلافاتهم السياسية واحدة من أدوات حماية وتحصين السلطة المدنية ومن أهم عوامل إبعاد الجيش من السياسة. إذا فشلت القوى المدنية في إدارة الدولة المدنية تفتح الطريق أمام المغامرون ويعود خطاب «المنقذ العسكري». لذلك فإن أفضل وسيلة لإبعاد الجيش هي نجاح المدنيين في تقديم الخدمات ومكافحة الفساد وإدارة التنوع واحترام القانون.

كيف نعيد تعريف دور الجيش في الدولة المدنية الديمقراطية؟:

الدولة المدنية لا تعني إلغاء الجيش أو إضعافه، بل وضعه في مكانه الصحيح وتحديد دوره الطبيعي الذي يشمل حماية السيادة الوطنية والدفاع عن الحدود والاستقلال الوطني ضد أي تهديد خارجي وحماية الدستور والنظام الديمقراطي، وليس حماية شخص الحاكم أو الحزب الحاكم أو ممارسة السياسة أو الانحياز إلى أي طرف سياسي أو اجتماعي وغيره، بالإضافة إلى التدخل في حالات الطوارئ والكوارث مثل الفيضانات والزلازل والإنقاذ والإغاثة والدعم اللوجستي والمشاركة في حفظ السلام والأمن عبر أطر قانونية ودولية معتمدة.

ومن أهم المفاهيم التي يجب تكريسها في أذهان الجميع هو أن القوات النظامية بما فيها الجيش تعتبر رمزًا للوحدة الوطنية تمثل كل الأقاليم والمكونات المجتمعية دون تمييز قبلي أو جهوي أو سياسي أو ديني.

ما المطلوب في الحالة السودانية؟:

في الحالة السودانية تعتبر هذه القضية مركزية بسبب التاريخ الطويل للانقلابات والحروب، والمطلوب يشمل إعادة تأسيس جيش قومي مهني واحد موحد عبر دمج وتسريح القوات المتعددة والحركات المسلحة والمليشيات وفق برنامج مهني احترافي يعيد تعريف وتسكين المفاهيم المخلوطة عن احتكار العنف وتوظيفه وعلاقته بالدولة الحديثة والمواطن، بالإضافة إلى إنهاء النشاط السياسي والاقتصادي للعسكر بشكل قاطع وصارم ونهائي.

إنجاز اتفاق توافق وطني على الانتقال المدني الديمقراطي وتحديد ثوابت للدولة السودانية لا تراجع عنها، والتوافق على عقد اجتماعي يؤسس لمواطنة متساوية دون تمييز ودولة مؤسسات وعدالة اجتماعية وانتقالية تضمن معاقبة الجناة وكل من ارتكب جرمًا في حق الشعب السوداني والتأكيد على عدم الإفلات من العقاب. وتأتي عملية إصلاح الأحزاب من الواجبات المقدمة لضمان استدامة الديمقراطية، فلا ديمقراطية دون أحزاب ديمقراطية وقوية.

ما المخاطر إذا لم يحدث ذلك؟:

إذا بقي الجيش داخل السياسة فإن النتائج غالبًا تكون تكرار الانقلابات العسكرية، وتعطيل الحياة الديمقراطية وقطع الطريق أمام دمقرطة المجتمع واستمرار الإصلاح والتطور، واستمرار الحروب والنزاعات المسلحة والانقسامات الاجتماعية، واقتصادًا مغلقًا ومحتكرًا لصالح نخب محدودة متحالفة ومسنودة بقوة السلاح، والنتيجة الحتمية ضعف الثقة بين الشعب والدولة.

خاتمة:

إخراج الجيش من السياسة ليس معركة ضد الجيش، بل معركة من أجل جيش موحد ومهني ومحترف ومحترم، ومن أجل دولة مستقرة يحكمها الشعب عبر المؤسسات الديمقراطية. فالجيش القوي في الدولة الديمقراطية هو الذي يبتعد عن السلطة ويقترب من واجبه الوطني المقدس، أما حين يحكم الجيش فإنه يضعف السياسة ويضعف نفسه، وبالتالي فالطريق الصحيح هو: السياسة للمدنيين لا للعسكر، والسلاح للدولة لا للمليشيات، والجيش للوطن لا جيش حزب أو أي مجموعة أو كيان، والسلطة للشعب.

وإعادة تعريف مفهوم الدولة في السودان مسألة جوهرية لأن الأزمة السودانية ليست فقط أزمة سلطة وجيش أو انقلابات عسكرية وحكومات متعاقبة، بل أزمة فهم للدولة نفسها: هل هي غنيمة تسيطر عليها النخب؟ أم جهاز قمع؟ أم ملك لحزب أو قبيلة أو جيش؟ أم إطار جامع لكل المواطنين؟ ومن دون حسم هذا السؤال سيظل تدخل الجيش في الحكم يتكرر، لأن الفراغ المؤسسي دائمًا يفتح الباب للقوة المسلحة.

حرب أخرى داخل الحرب

الأطفال المكفوفون.. رحلة شاقة إلى مقاعد الدراسة

ملخص

يواجه الأطفال المكفوفون في السودان تحديات كبيرة في مواصلة تعليمهم بعد الأضرار التي لحقت بمعهد النور لتعليم المكفوفين بمدينة بحري جراء الحرب. ويُعد المعهد المؤسسة القومية الوحيدة المتخصصة في تعليم المكفوفين، وكان يستقبل طلابًا من مختلف ولايات البلاد قبل اندلاع النزاع.

تسببت الحرب في تدمير ونهب أجزاء واسعة من المعهد، شملت مطبعة برايل، ومعامل الحاسوب الناطق، والوحدة الصحية، وعددًا من الفصول الدراسية والمرافق الخدمية، إضافة إلى سرقة حافلات ترحيل الطلاب، ما أثر بشكل مباشر على العملية التعليمية.

تمكنت إدارة المعهد من استئناف الدراسة بشكل محدود، حيث استقبلت عددًا قليلًا من الطلاب، مع استمرار الجهود لإعادة تأهيل المرافق وتوفير الدعم اللازم لاستعادة النشاط التعليمي بصورة كاملة خلال السنوات المقبلة.

تبقى إعادة إعمار المعهد ضرورة ملحة لضمان حق الأطفال المكفوفين في التعليم، إذ لا تمثل خسائر الحرب مجرد أضرار مادية، بل تهدد مستقبل مئات الطلاب الذين يعتمدون على المعهد بوصفه نافذتهم الأساسية للتعلم والاندماج في المجتمع.

«المعهد الذي ظل لعقود نافذةً للمعرفة والأمل لمئات الطلاب من مختلف ولايات البلاد، وجد نفسه أمام تحديات غير مسبوقة بعد تعرض مرافقه للتدمير والنهب».

أفق جديد

بين جدران أنهكتها القذائف، وفصول دراسية فقدت تجهيزاتها، يحاول معهد النور لتعليم المكفوفين بمدينة بحري استعادة دوره التعليمي بعد أن ألقت الحرب بظلالها الثقيلة على المؤسسة القومية الوحيدة المتخصصة في تعليم المكفوفين بالسودان.

المعهد الذي ظل لعقود نافذةً للمعرفة والأمل لمئات الطلاب من مختلف ولايات البلاد، وجد نفسه أمام تحديات غير مسبوقة بعد تعرض مرافقه للتدمير والنهب، بما في ذلك مطبعة برايل ومعامل الحاسوب والوحدة الصحية ووسائل ترحيل الطلاب.

ورغم حجم الخسائر، تواصل إدارة المعهد والعاملون فيه جهودهم لإعادة الحياة إلى المؤسسة واستئناف العملية التعليمية، إدراكًا منهم لأهمية التعليم بالنسبة للأطفال المكفوفين الذين تسببت الحرب في حرمان كثير منهم من الدراسة.

تاريخ النشأة

يُعد معهد النور لتعليم المكفوفين بمدينة بحري المؤسسة القومية الوحيدة المتخصصة في تعليم المكفوفين في السودان، ويتبع للإدارة الاتحادية للتربية والتعليم. أُنشئ المعهد عام 1960، وتناوبت على إدارته عدة جهات حكومية، إذ كان تابعًا لوزارة الشؤون الاجتماعية خلال الفترة من 1960 إلى 1968، قبل أن ينتقل إلى وزارة التربية والتعليم بموجب قرار جمهوري صدر عام 1993، وظل منذ ذلك الحين تحت إشراف وزارة التربية والتعليم الاتحادية.

قبل اندلاع الحرب، كان المعهد يضم نحو 145 طالبًا، من بينهم 46 طالبًا يقيمون بالداخلية، ويستقبل طلابًا من مختلف ولايات السودان إلى جانب طلاب من أطراف العاصمة الخرطوم. ويُعتبر المعهد وجهة قومية للمكفوفين الراغبين في مواصلة تعليمهم.

ويقول أبو بكر محمد الفكي، مدير معهد النور

«التحدي الأكبر يتمثل في إعادة المعهد إلى وضعه الطبيعي، بل وتطويره ليصبح أفضل مما كان عليه قبل الحرب.»

«تعرضت مطبعة برايل للتدمير الكامل بعد سقوط قذيفة على المبنى... إلى جانب معمل لتعليم المكفوفين باستخدام الحاسوب الناطق يضم أكثر من عشرين كمبيوتر، دُمّرت جميعها».

لتعليم المكفوفين بمدينة بحري، لـ«أفق جديد»: إن «الحرب خلّفت دمارًا واسعًا داخل المعهد»، مضيفًا: «عندما عدنا بعد الحرب وجدنا أن المعهد فقد معظم وسائل التعليم والتأهيل. فقد تعرضت مطبعة برايل للتدمير الكامل بعد سقوط قذيفة على المبنى. وكانت المطبعة تضم طابعتين لطباعة الكتب بطريقة برايل، تبلغ تكلفة الواحدة منهما نحو 15 ألف دولار، إضافة إلى معمل لتعليم المكفوفين باستخدام الحاسوب الناطق يضم أكثر من عشرين جهاز كمبيوتر، وقد دُمّرت جميعها».

أضرار بالغة

وأضاف الفكي أن الأضرار شملت كذلك الوحدة الصحية التابعة للمعهد، والتي كانت تقدم خدماتها للطلاب المقيمين بالداخلية وللمواطنين في الأحياء المجاورة، حيث سُرقت الأجهزة والمعدات الطبية، بما في ذلك المجهر الطبي والثلاجات المخصصة لحفظ الأمصال.

وأشار إلى أن قذائف أخرى أصابت مرافق مختلفة داخل المعهد، من بينها المطبخ الرئيسي والسفرة، ما أدى إلى تدميرهما بالكامل، إلى جانب تضرر عدد من الفصول الدراسية ومكاتب المعلمين.

وأوضح الفكي أن خمس حافلات كانت مخصصة لترحيل الطلاب من الخرطوم وبحري وأم درمان تعرضت للنهب والسرقة، الأمر الذي فاقم التحديات التي تواجه إدارة المعهد في استئناف العملية التعليمية.

وقال: «اضطررنا إلى بدء العام الدراسي الحالي بطاقة محدودة، حيث استقبلنا 12 طالبًا فقط من طلاب الصف السادس وأسكنّاهم في داخلية واحدة، رغم سرقة الأسرة والمراتب. ولم نتمكن من استدعاء جميع الطلاب لأن المعهد لم يكن جاهزًا لاستقبالهم».

وأعرب عن أمله في أن يتمكن المعهد من استئناف نشاطه بصورة كاملة خلال العام

«التعليم بالنسبة لهؤلاء الأطفال ليس خدمةً إضافية، بل نافذة أساسية على العالم، وحقًا لا ينبغي أن يكون ضحية أخرى للحرب».

الدراسي 2027 بدعم من وزارة التربية والتعليم والمنظمات الخيرية والجهات الداعمة، لكنه لفت إلى أن أزمة الترحيل لا تزال تمثل عقبة كبيرة.

وأضاف: «في حال عدم توفير وسائل النقل، سنضطر إلى استيعاب عدد أكبر من الطلاب بالداخلية، وهو ما يتطلب موارد مالية كبيرة لتغطية تكاليف الإعاشة اليومية من وجبات ومستلزمات معيشية. فالمكفوفون شريحة تحتاج إلى رعاية خاصة ودعم مستمر، ولذلك فإن إعادة تأهيل المعهد مسؤولية تتطلب تضافر جهود الجميع».

وأشار إلى أن دور المعهد لا يتوقف عند مرحلة التعليم الأساسي والمتوسط، بل يمتد إلى دعم خريجيه خلال المراحل التعليمية اللاحقة، موضحًا أن المعهد يواصل طباعة الكتب الدراسية بطريقة برايل للطلاب الذين ينتقلون إلى المرحلة الثانوية وحتى الجامعية، بالتعاون مع عدد من المنظمات والجمعيات الخيرية.

فقدان الممتلكات

من جهته، يقول وكيل معهد النور لتعليم المكفوفين، البشرى مشرف البشرى، لـ«أفق جديد»: إن المعهد تأثر بالحرب شأنه شأن العديد من المؤسسات الحكومية، حيث فقد معظم ممتلكاته وأثاثه ومعداته التعليمية، خاصة ما يتعلق بالمطبعة ومرافق التدريب.

وأضاف: «التحدي الأكبر يتمثل في إعادة المعهد إلى وضعه الطبيعي، بل وتطويره ليصبح أفضل مما كان عليه قبل الحرب. وتبذل الإدارة جهودًا كبيرة بالتعاون مع الجهات الداعمة لإعادة تأهيله واستعادة دوره في خدمة المكفوفين».

بدوره، أوضح أحمد إبراهيم، معلم مادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمعهد، أن طريقة برايل تمثل الوسيلة الأساسية لتعليم المكفوفين، وتعتمد على حاسة اللمس في القراءة والكتابة.

وقال لـ«أفق جديد»: «جميع المناهج الدراسية، بما فيها الرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم، تُطبع بطريقة برايل. كما يؤدي الطلاب واجباتهم وتمارينهم باستخدام هذه الطريقة، فهي ليست وسيلة للقراءة فقط، وإنما نظام متكامل للتعليم والتواصل، ومعتمد عالميًا للمكفوفين».

ويروي إبراهيم مقبول، أحد طلاب المعهد، تأثير الحرب على مسيرته التعليمية قائلًا: «درست في المعهد منذ الصف الأول الابتدائي وحتى الصف السادس، وكان مستواي الدراسي جيدًا جدًا. لكن الحرب تسببت في توقف الدراسة لفترة طويلة، ما أثر على تحصيلي الأكاديمي».

وأضاف: «بعد استئناف الدراسة اضطررت إلى إعادة بعض المقررات من جديد لتعويض ما فاتني، لكننا أحرزنا تقدمًا ملحوظًا، ووصلنا الآن إلى مرحلة المراجعات الدراسية، فيما أوشكت بعض المواد على الاكتمال».

في معهد النور، لا تُقاس خسائر الحرب بعدد المباني المتضررة أو المعدات المنهوبة فحسب، بل بعدد الأحلام التي توقفت مؤقتًا في انتظار فرصة جديدة للانطلاق. وبينما يسعى المعهد إلى استعادة نشاطه، يظل مستقبل مئات الطلاب المكفوفين مرهونًا بقدرة الدولة والمنظمات والمجتمع على توفير الدعم اللازم لإعادة تأهيل هذه المؤسسة العريقة. فالتعليم بالنسبة لهؤلاء الأطفال ليس خدمةً إضافية، بل نافذة أساسية على العالم، وحقًا لا ينبغي أن يكون ضحية أخرى للحرب.

اقتصاد تحت الضغط

محمد عمر شمينا

ملخص

يعاني السودان من أزمة اقتصادية حادة بسبب تداعيات الحرب المستمرة منذ عام 2023، والتي أدت إلى تراجع الإنتاج وتعطل مؤسسات الدولة وانخفاض الصادرات. وأصبح ارتفاع سعر الدولار مصدر قلق يومي للمواطنين، لأنه ينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية والخدمات..

يشير الكاتب إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في نقص النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الوقود، وهو عنصر حيوي لقطاعات النقل والزراعة والصناعة والخدمات. ومع تراجع الموارد الدولارية، قد تضطر الدولة إلى شراء الدولار من السوق المحلية، مما يزيد الطلب عليه ويرفع سعره بشكل أكبر..

ايرى الكاتب أن تحميل المضاربين كامل المسؤولية عن أزمة الدولار لا يعكس حقيقة المشكلة، فالأزمة ناتجة أساسًا عن ضعف المعروض من العملات الأجنبية. كما أن الإجراءات الإدارية والأمنية قد تحد من التقلبات مؤقتًا، لكنها لا تعالج جذور الأزمة الاقتصادية..

يؤكد المقال أن الحل المستدام يكمن في زيادة الإنتاج، خاصة في القطاع الزراعي الذي يمتلك السودان فيه إمكانات كبيرة. ومن خلال دعم الشباب وتوفير التمويل والتقنيات الحديثة، يمكن تعزيز الصادرات وتوليد النقد الأجنبي، بما يساهم في بناء اقتصاد أكثر استقرارًا وقدرة على مواجهة الأزمات..

تمرّ السودان اليوم بواحدة من أخطر الأزمات الاقتصادية في تاريخها الحديث. فالحرب التي اندلعت في أبريل 2023 لم تقتصر آثارها على الجوانب العسكرية والإنسانية، بل امتدت لتضرب قلب الاقتصاد السوداني، فتراجعت معدلات الإنتاج، وتعطلت مؤسسات الدولة، وانهارت سلاسل الإمداد، ووجد ملايين المواطنين أنفسهم أمام واقع معيشي بالغ القسوة..

وسط هذا المشهد، أصبح الدولار محور الحديث اليومي للسودانيين. فكل ارتفاع في سعره ينعكس مباشرة على أسعار الخبز والدواء والمواصلات والسلع الأساسية. لكن، رغم كثرة الحديث عن المضاربين والسوق الموازية، يبقى السؤال الحقيقي: من أين ستحصل الدولة على الدولار اللازم لتغطية احتياجاتها الأساسية، وعلى رأسها استيراد الوقود؟.

فالوقود ليس سلعة كمالية يمكن الاستغناء عنها أو تأجيل استيرادها، بل هو عصب الاقتصاد الحديث. تعتمد عليه حركة النقل، وتشغيل المولدات الكهربائية، والقطاع الزراعي، كما تحتاجه المصانع والمستشفيات ومضخات المياه. ولذلك فإن أي حكومة تجد نفسها مضطرة إلى توفيره مهما كانت التكلفة..

غير أن المشكلة التي تواجه السودان اليوم تتمثل في أن الدولة لا تمتلك، وفق المعطيات الحالية، احتياطيات كافية من النقد الأجنبي تسمح لها بتمويل واردات الوقود بصورة مستقرة. فقد تراجعت حصائل الصادرات، وتعطلت قطاعات إنتاجية مهمة بسبب الحرب، وانخفضت الاستثمارات، بينما ازدادت الحاجة إلى الإنفاق على متطلبات الحرب والخدمات الأساسية..

في مثل هذه الظروف، تصبح الخيارات محدودة. فقد تلجأ الدولة إلى منح وودائع خارجية، أو تسهيلات ائتمانية من موردي الوقود، أو الاعتماد على حصائل صادرات محدودة تدخل عبر القنوات الرسمية. لكن إذا لم تتوافر هذه البدائل، أو لم تكن كافية، فإن الدولة ستضطر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى دخول سوق الصرف المحلي للحصول على الدولار.

وهنا تكمن المعضلة الحقيقية

فعندما تدخل الدولة إلى سوق يعاني أصلًا من شح العملات الأجنبية، فإنها تتحول إلى منافس مباشر للقطاع الخاص والمستوردين والمواطنين. والدولة، بحكم حجم احتياجاتها، ليست مشتريًا عاديًا، بل طرفًا يمتلك طلبًا كبيرًا على مورد محدود. ومن الناحية الاقتصادية، فإن زيادة الطلب على سلعة نادرة دون زيادة مقابلة في المعروض تؤدي بالضرورة إلى

ارتفاع سعرها.

ولذلك، إذا اضطرت الدولة إلى شراء الدولار من السوق المحلية لتغطية واردات الوقود، دون أن يقابل ذلك تدفق جديد للعملات الأجنبية، فإن ارتفاع سعر الصرف يصبح نتيجة متوقعة. قد يختلف الناس حول توقيت الارتفاع وحجمه، لكن من الصعب الاختلاف حول منطقه الاقتصادي.

وقد يرى البعض أن المضاربين هم المسؤول الأول عن هذه الأزمة. ولا شك أن المضاربة تؤدي إلى زيادة التقلبات وتسريع وتيرة الارتفاع، لكن اختزال الأزمة كلها في المضاربين يمثل تبسيطًا مخلًا. فالمضارب لا يستطيع رفع سعر الدولار إلى مستويات مرتفعة إذا كان المعروض وفيرًا. أما حين تكون هناك فجوة حقيقية بين ما يحتاجه الاقتصاد من نقد أجنبي وما ينتجه فعليًا، فإن المضاربة تصبح عرضًا من أعراض الأزمة وليست سببها الأساسي..

كما قد تلجأ السلطات إلى أدوات إدارية وأمنية لمحاولة السيطرة على السوق، كتشديد الرقابة أو فرض قيود على تداول العملات الأجنبية. غير أن التجربة السودانية، وتجارب دول عديدة، أثبتت أن هذه الإجراءات قد تؤخر الأزمة لكنها لا تعالج جذورها، لأنها لا تزيد المعروض الحقيقي من النقد الأجنبي، بل تدفع جزءًا من النشاط نحو السوق الموازية..

لكن الأزمة لا تقف عند حدود السودان وحده. فالعالم يعيش حالة من التوتر الجيوسياسي المتزايد، خاصة في منطقة الخليج العربي. وأي تصعيد عسكري بين الولايات المتحدة وإيران، أو أي تطور يؤدي إلى إغلاق الملاحة أو تعطيلها في مضيق هرمز، ستكون له تداعيات مباشرة على الاقتصاد السوداني.

فجزء كبير من تجارة النفط العالمية يمر عبر هذا المضيق. ولذلك فإن أي تهديد للملاحة فيه يؤدي عادة إلى ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين. وبالنسبة لدولة تعاني أصلًا من نقص الدولار، فإن ارتفاع فاتورة استيراد الوقود يعني الحاجة إلى مزيد من العملات الأجنبية لتغطية الكميات نفسها من الواردات، الأمر الذي يزيد الضغوط على سعر الصرف ويضاعف معاناة المواطنين.

غير أن أخطر ما في الأزمة ليس ارتفاع الدولار في حد ذاته، وإنما الاعتياد على إدارة الأزمة يومًا بيوم، من دون التفكير في تغيير النموذج الاقتصادي الذي أوصل البلاد إلى هذه المرحلة.

فالسودان، رغم كل ما يمر به، ليس بلدًا فقيرًا بالموارد. فهو يمتلك أراضي زراعية شاسعة، وموارد مائية معتبرة، وثروات معدنية كبيرة، وقاعدة بشرية شابة قادرة على العمل والإنتاج. لكن هذه الإمكانات ظلت، لعقود طويلة، أسيرة ضعف التخطيط وعدم الاستقرار السياسي وتغليب الحلول المؤقتة على الإصلاحات الجذرية.

ولهذا، فإن الحديث عن الدولار ينبغي أن يقودنا إلى الحديث عن الإنتاج. وليس هناك قطاع أكثر قدرة على إحداث التحول المطلوب من القطاع الزراعي. فالزراعة ليست مجرد نشاط اقتصادي تقليدي، بل يمكن أن تكون المدخل الحقيقي لإعادة بناء الاقتصاد السوداني، من خلال توفير الغذاء محليًا، وتقليل فاتورة الاستيراد، وخلق فرص عمل، وزيادة الصادرات، وتوليد النقد الأجنبي بصورة مستدامة.

ومن هنا، تبدو الحاجة ملحة إلى إطلاق مشروع وطني لاستنفار الشباب نحو الزراعة والإنتاج. ليس عبر الشعارات والخطب، وإنما من خلال سياسات عملية تشمل توفير التمويل والمدخلات الزراعية والآليات الحديثة والبذور المحسنة، وربط المنتجين بالأسواق المحلية والخارجية..

إن آلاف الشباب الذين أرهقتهم الحرب والنزوح والبطالة يمكن أن يتحولوا إلى قوة إنتاج هائلة إذا توفرت الإرادة السياسية والرؤية الواضحة. فالبلدان لا تنهض بمواردها وحدها، وإنما بقدرتها على تعبئة طاقات أبنائها وتوجيهها نحو البناء والإنتاج.

لقد أثبتت التجارب أن الأزمات الكبرى قد تتحول إلى فرص لإعادة التأسيس إذا امتلكت الدول الشجاعة لمراجعة خياراتها. والسودان اليوم أمام هذا الاختبار. فإما أن يستمر في إدارة الندرة، وملاحقة نتائج الأزمة دون الاقتراب من أسبابها الحقيقية، أو أن يستثمر ما يملكه من أرض ومياه وشباب ليبني اقتصادًا منتجًا وأكثر قدرة على الصمود.

ويبقى السؤال الذي ينبغي أن يواجه الجميع: هل سنظل ننتظر الدولار كل صباح لنستورد ما نحتاج إليه، أم سنعيد اكتشاف قدرتنا على الإنتاج حتى نصنع بأنفسنا مصادر ذلك الدولار؟

ذلك هو التحدي الحقيقي، وذلك أيضًا هو الطريق الوحيد نحو استقرار اقتصادي مستدام يحمي الجنيه السوداني، ويخفف معاناة المواطنين، ويمنح هذا البلد فرصة جديدة للنهوض من تحت ركام الحرب.

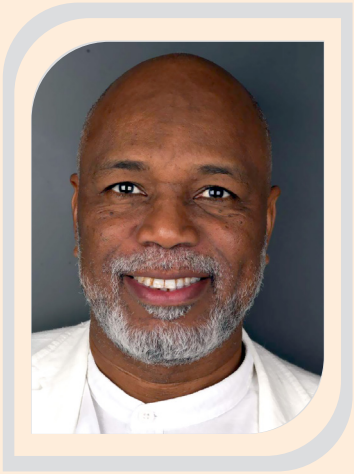

الوعي في زمن تسليع الانتباه

مقاربة تحليلية لحالة الاقتصاد السوداني في ظل الحرب

صلاح الحبو

ملخص

يناقش المقال كيف تحوّل الانتباه في العصر الرقمي إلى سلعة تُستثمر سياسيًا واقتصاديًا، خاصة أثناء الحروب. وفي الحالة السودانية، لم تعد المعارك تُخاض بالسلاح فقط، بل أيضًا عبر المنصات الرقمية التي تنشر الأخبار والصور والإشاعات، مما جعل الوعي العام جزءًا من ساحة الصراع.

يشير إلى أن الخوارزميات ووسائل التواصل اسهمت في تعزيز التعبئة العاطفية عبر تفضيل المحتوى المثير على المحتوى الدقيق. ونتيجة لذلك، أصبحت الحرب مادة يومية للاستهلاك الرقمي، حيث يزداد التفاعل الإلكتروني كلما تصاعدت مشاهد الدمار والأزمات الإنسانية.

يوضح الكاتب أن المكاسب الاقتصادية الناتجة عن التفاعل الرقمي تبقى محدودة وغير منتجة، لأنها تعتمد على استهلاك الأزمة لا على خلق قيمة حقيقية. في المقابل، يعاني الاقتصاد السوداني من تراجع الإنتاج، وهروب رؤوس الأموال، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي بسبب آثار الحرب المباشرة.

- يخلص إلى أن أخطر آثار الحرب لا تقتصر على تدمير الاقتصاد، بل تمتد إلى إنهاك الوعي الجمعي وإضعاف التفكير النقدي. لذلك فإن الخروج من الأزمة يتطلب استعادة الوعي من تأثير الضجيج الرقمي، وتوجيه الانتباه نحو إعادة بناء الدولة والاقتصاد على أسس عقلانية وإنتاجية. الوعي في زمن تسليع الانتباه

في عالم تحوّل فيه الانتباه إلى سلعة، لم تعد الحروب تُدار بالسلاح وحده، بل بالصورة والخبر والإشاعة والتدفق الرقمي. فاقتصاد الانتباه، الذي يقوم على جذب التفاعل وتحويله إلى قيمة سياسية أو مالية، وجد في الحروب بيئة مثالية لإنتاج الخوف والغضب والاستقطاب، وهي أكثر المواد قابلية للاستهلاك الرقمي.

ومن هنا تبدو الحالة السودانية نموذجًا معقدًا للتداخل بين اقتصاد الحرب ورأسمالية الانتباه. فمنذ اندلاع الحرب، لم يعد الفضاء الرقمي مجرد وسيلة لنقل الأحداث، بل تحوّل إلى ساحة موازية للصراع؛ تُدار فيها المعارك عبر المقاطع القصيرة، والبث المباشر، والخطابات التعبوية، وحملات التضليل، حتى أصبح الوعي العام نفسه جزءًا من ميدان الحرب.

لقد أسهمت المنصات الرقمية في إنتاج حالة من «التعبئة الانفعالية»؛ حيث تتقدّم المشاعر الحادة على التفكير العقلاني. فالخوارزميات تكافئ المحتوى الأكثر إثارة، لا الأكثر دقة، مما جعل الحرب تُستهلك يوميًا بوصفها مادةً بصرية وانفعالية قابلة للتداول السريع. وهنا نشأت مفارقة خطيرة: كلما ازداد الخراب على الأرض، ارتفعت قيمة التفاعل داخل السوق الرقمي.

غير أن السؤال الجوهري هو: هل يخلق ذلك قيمة رأسمالية حقيقية أم يفاقم إنهاك الاقتصاد السوداني؟

من الناحية الرقمية، قد تنتج الحرب تدفقات مالية محدودة لبعض المنصات الإعلامية وصفحات التأثير وصناعة المحتوى، كما ترفع معدلات الاستهلاك الرقمي والإعلانات المرتبطة بالأحداث الساخنة. لكن هذه القيمة تبقى قيمةً طفيلية وغير منتجة، لأنها لا ترتبط بالإنتاج الزراعي أو الصناعي أو التنموي، بل تقوم على استهلاك الأزمة نفسها.

أما الاقتصاد السوداني الحقيقي، فقد ظل يدفع الثمن مضاعفًا. فالحرب لم تُنهك البنية التحتية فقط، بل أضعفت الثقة في السوق، وعطّلت الإنتاج، ودفعت رؤوس الأموال إلى الهروب، كما ساهمت في توسيع الاقتصاد غير الرسمي واقتصاد المضاربات والندرة. وهنا يمكن توصيف الحالة بمصطلح «الاستنزاف الرقمي للحرب»؛ أي تحويل المأساة الإنسانية إلى مادة عالية التداول دون أن ينعكس ذلك على أي قيمة إنتاجية حقيقية داخل الاقتصاد الوطني.

وفي المقابل، نشأ ما يمكن تسميته بـ «الوعي المُرهَق»؛ وهو وعي يتعرض يوميًا لتدفقات كثيفة من الأخبار والصور والانفعالات، حتى يفقد قدرته على التمييز بين الحقيقة والدعاية، وبين المعلومة والتعبئة النفسية. ومع الوقت يصبح المجتمع أكثر قابلية للاستقطاب وأقل قدرة على بناء توافقات عقلانية للخروج من الأزمة.

إن أخطر ما تفعله الحروب الحديثة ليس فقط تدمير الاقتصاد، بل إعادة تشكيل الوعي الجمعي وفق منطق الصدمة المستمرة. لذلك فإن السودان لا يواجه أزمة موارد فحسب، بل أزمة إدراك أيضًا؛ حيث أصبح الانتباه الوطني نفسه موزعًا بين الخوف والإشاعة والغضب، بدلًا من أن يتجه نحو إعادة بناء الدولة والاقتصاد.

وفي هذا السياق، تبدو الحرب رابحة داخل اقتصاد الانتباه، لكنها خاسرة تمامًا داخل الاقتصاد الحقيقي. فالتفاعل الرقمي قد يصنع ضجيجًا واسعًا، لكنه لا يبني مصنعًا، ولا يزرع حقلًا، ولا يعيد إعمار مدينة. ولذلك فإن أي مشروع لإنقاذ الاقتصاد السوداني لا بد أن يبدأ أيضًا باستعادة الوعي من قبضة الضجيج الرقمي، وإعادة الاعتبار للعقل النقدي والمعرفة الرصينة بوصفهما شرطًا للخروج من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الحياة.

هامش المفاهيم

رأسمالية الانتباه:
نظام اقتصادي يقوم على تحويل انتباه الإنسان وتفاعله الرقمي إلى قيمة مالية أو سياسية.

الاستنزاف الرقمي للحرب:
تحويل الحروب والأزمات الإنسانية إلى محتوى عالي التداول يحقق تفاعلًا رقميًا دون إنتاج قيمة اقتصادية حقيقية.

الوعي المُرهَق:
حالة ذهنية تنتج عن التعرض المستمر للأخبار والانفعالات والصدمات الرقمية بما يضعف القدرة على التفكير النقدي.

المراجع والمصادر

[1] The Shallows.

[2] تقارير الاقتصاد الرقمي العالمي – Statista & World Economic Forum.

[3] تقارير عن اقتصاد الحرب والتحول الرقمي في النزاعات – United Nations Development Programme.

مسلحون مرتبطون بالقاعدة يكبحون قسوتهم في مناطق سيطرتهم في مالي

ملخص

يتناول التقرير التحول الذي طرأ على سلوك جماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بتنظيم القاعدة في مالي، حيث يقول سكان محليون إن الجماعة أصبحت أقل عنفاً في المناطق التي تسيطر عليها، وتركز بشكل أكبر على الإدارة المحلية وجمع الضرائب وتقديم بعض الخدمات للسكان بدلاً من الاعتماد على الترهيب المباشر.

رغم استمرار الجماعة في تنفيذ هجمات عسكرية كبيرة ضد الجيش المالي وحلفائه، فإنها تسعى، بحسب محللين وسكان، إلى إظهار قدرتها على الحكم وكسب شرعية محلية. كما تعمل على حل النزاعات بين المزارعين والرعاة وتخفيف بعض القيود السابقة، مع استمرار فرض الشريعة وفق رؤيتها الخاصة.

يرى قادة انفصاليون من الطوارق وخبراء في شؤون الساحل أن الجماعة أصبحت أكثر انفتاحاً على الحوار والقضايا المحلية، بل تُشجَّع على فك ارتباطها بتنظيم القاعدة والتركيز على مستقبل مالي. في المقابل، ترفض الحكومة المالية أي حوار معها وتعتبرها جماعة إرهابية مسؤولة عن العنف وعدم الاستقرار.

ومع أن الجماعة ما زالت متهمة بارتكاب هجمات دامية وفرض حصار وعقوبات على بعض القرى، فإن عدداً من السكان يقولون إن الحياة في مناطق سيطرتها أصبحت أكثر استقراراً وأقل عنفاً مقارنة بما يتعرضون له من انتهاكات خلال العمليات العسكرية. ويعكس ذلك تعقيد المشهد الأمني والسياسي في مالي واستمرار الصراع على كسب ولاء السكان

من روبي كوري-بوليه وديفيد لويس وبورشا كرو

- في اجتماعات أصبحت روتينية، إذ تُنظَّم كل بضعة أشهر، يستدعي المتشددون في مالي التابعون لتنظيم القاعدة رجال قرية بوتشي إلى مسجد مبني من الطوب اللبن لجمع الضرائب على محاصيلهم ومواشيهم، ثم يوزعون الطعام والدواء والحيوانات على الفقراء.

لكن أمادو، وهو راع يعيش في القرية الواقعة على ضفاف نهر النيجر، يقول إن نفس المتشددين كانوا يهددون قبل خمس سنوات بذبح أي شخص في بوتشي - حتى الإمام - ممن شككوا في طريقة تفسيرهم للشريعة الإسلامية.

وقال أمادو: «الآن، لم يعودوا يتحدثون بهذه الطريقة»، واصفًا كيف أصبحوا يركزون أكثر على نشر رسالتهم الدينية دون تهديدات أو عنف.

ينتمي هؤلاء المتشددون إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي جماعة بايعت تنظيم القاعدة عند تأسيسها عام 2017، وأمضت العقد الماضي تفرض نفسها من خلال الترهيب والقوة في أنحاء منطقة الساحل في غرب أفريقيا، إذ حظرت الموسيقى والتدخين واحتفالات الزفاف تدريجيًا.

وبعد أن كانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين محصورة في البداية في مخابئ صحراوية وجبلية، اكتسبت قوة منذ أن طرد ضباط الجيش المالي الذين سيطروا على مقاليد السلطة في عام 2020 حوالي 15 ألف جندي من فرنسا والأمم المتحدة، ولجأوا إلى المرتزقة الروس للمساعدة في كبح جماح المتمردين.

وأظهرت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قوتها الجديدة بشن هجمات جريئة في أنحاء مالي في أبريل/نيسان، حيث استهدفت المطار في العاصمة باماكو، وقتلت وزير الدفاع، وسيطرت على مجموعة من القواعد العسكرية في الشمال بالتنسيق مع الانفصاليين بقيادة الطوارق.

وتصف حكومة مالي كلا الجماعتين بأنهما إرهابيتان مسؤولتان عن العنف وعدم الاستقرار في البلاد. وتعهدت موسكو بمواصلة محاربة المتمردين في مالي.

ومع ذلك، باتت الجماعة المتشددة الآن في قلب حزام متنامٍ من المسلحين المتحالفين مع تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية، يمتد على مسافة 3000 كيلومتر عبر غرب أفريقيا. وحذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش في نوفمبر/تشرين الثاني من أن هذه الجماعات تتحد فيما بينها وتشكل تهديدًا عالميًا متزايدًا.

لكن بعيدًا عن النجاحات العسكرية البارزة، يقول السكان إن هناك تحولًا يحدث في المناطق التي ترسخ فيها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين سيطرتها.

لقد خفّت حدة خطابها. وقال سبعة أشخاص يعيشون تحت حكم الجماعة في وسط مالي لرويترز إن المسلحين باتوا يتولون مهام إدارية، ويعملون على حل النزاعات المتفاقمة حول الأراضي بين الرعاة والمزارعين، ويسمحون لجماعات الإغاثة بالدخول والخروج، ويوافقون على عودة بعض موظفي الحكومة إلى القرى التي يديرونها لقضاء العطلات مع أقاربهم.

وقالت كورين دوفكا، الخبيرة في شؤون منطقة الساحل، والتي درست نمو الجماعات المتشددة في مالي على مدى أكثر من عقد: «كلما ازدادوا قوة، قلت وحشيتهم».

وأضافت دوفكا أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تنجح في حكم معاقلها، لكن إذعان السكان يشكل أيضًا استراتيجية للبقاء.

وقالت: «هناك مزيج من الإكراه والخوف والإقناع. بالنسبة للعديد من القرويين، بمن فيهم أولئك الذين عاشوا وتزوجوا ونشؤوا في ظل هذه الجماعة، فقد تقبلوا ببساطة أن هذا هو الواقع الجديد».

وتحدث السكان إلى رويترز بشرط عدم الكشف عن هوياتهم، أو بشرط استخدام أسمائهم الأولى فقط، وذلك خوفًا من التعرض لعقاب.

ولم ترد حكومة مالي ولا المتحدث باسم الجيش على طلبات للتعليق.

الحكومة ترفض الحوار

يوضح هذا التحول تطور حركة التشدد الإسلامي في مالي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

فقد سيطرت الجماعات المتشددة المسلحة على مساحات واسعة من مالي لأول مرة عام 2012 بعد تحالفها مع الانفصاليين الطوارق. وفرض هذا المزيج من المسلحين المحليين والأجانب تفسيرًا متشددًا للشريعة الإسلامية، شمل الإعدامات العلنية والجلد وتدمير أضرحة تعود لقرون مضت في مدينة تمبكتو.

ويرى خبراء في شؤون منطقة الساحل وانفصاليون يقودهم الطوارق ويعملون مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أن هذه الجماعة، التي تشكلت من أربع من تلك الجماعات، تسعى بشكل متزايد إلى إظهار قدرتها على الحكم

السلمي للمناطق التي تسيطر عليها وبالتالي كسب شرعية سياسية.

وقال بلال أغ الشريف، وهو أحد الأعضاء القدامى في الحركة الانفصالية التي حافظت على تحالف متقطع مع المتمردين الإسلاميين وتعاونت مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في أبريل/نيسان، إنه لاحظ «تغييرات إيجابية» داخل الجماعة، مثل الانفتاح على التفسيرات المحلية للشريعة والدعوات إلى «شمولية» أكبر في البلاد.

وأضاف الشريف، زعيم الانفصاليين الذين يطلق عليهم الآن اسم جبهة تحرير أزواد، لرويترز عبر الهاتف من شمال مالي: «أصبحوا منفتحين على مناقشة السلام والاستقرار في هذه المنطقة، وعلى مناقشة العوامل المهمة بالنسبة لنا فيما يتعلق برؤيتهم للمستقبل، وعلى التحدث مع الجميع، من أجل تحقيق السلام».

وذكر أيضًا أن جبهة تحرير أزواد تشجع مقاتلي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على قطع العلاقات مع تنظيم القاعدة والتركيز على القضايا المحلية.

وقال: «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تتعامل مع هذه النقطة بشكل إيجابي، ونعتبر ذلك أمرًا شديد الأهمية»، مضيفًا أنه من الصعب إيجاد حل للصراع في شمال مالي دون مشاركة الجماعة.

وتقول جماعة نصرة الإسلام والمسلمين إن أهدافها حاليًا هي إجبار القوات الروسية على الخروج من مالي وطرد ضباط الجيش الذين استولوا على السلطة بعد انقلابين في عامي 2020 و2021.

وعقب هجمات أبريل/نيسان، غيرت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من خطابها، فنشرت بيانًا نادرًا باللغة الفرنسية يدعو الماليين للانضمام إليها في الإطاحة بالحكومة وبناء مالي جديدة قائمة على الشريعة الإسلامية. وتستخدم الجماعة بشكل متزايد مقاطع فيديو يظهر فيها مقاتل مالي يتحدث البمبرا، وهي لغة تستخدم في الغالب في جنوب مالي بعيدًا عن معاقل المتشددين.

ولا تسيطر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على المدن الكبرى، ولا يبدو أنها عازمة على السيطرة على العاصمة في الوقت الحالي، على عكس مقاتلي المعارضة الإسلاميين الذين كانوا متحالفين مع تنظيم القاعدة وتولوا مقاليد السلطة في سوريا عام 2024.

ويظهر مقطع فيديو آخر صوره مقاتلون ونشر على مواقع التواصل الاجتماعي بعد هجمات أبريل/نيسان، مقاتلين من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وهم يجهزون جنودًا ماليين أسرى لإطلاق سراحهم في تيسيت. وفي أعقاب انتصارات سابقة، أعدم متشددون إسلاميون جنودًا أسرى.

ويقول محللون إن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تريد أن يكون لها دور في المحادثات حول مستقبل مالي السياسي، وهو أمر ترفضه الحكومة العسكرية.

وقال وزير الخارجية عبد الله ديوب في

مايو/أيار، في إشارة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وجبهة تحرير أزواد: «لا تنوي الحكومة الدخول في حوار مع الجماعات الإرهابية المسلحة الخارجة عن القانون والتي تتحمل مسؤولية الأحداث المأساوية التي يعاني منها شعبنا منذ سنوات».

لم ترد وزارة الدفاع الروسية على طلب التعليق. ولم تتمكن رويترز من التواصل مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين للحصول على تعليق.

«لم نُقتل»

وجهت اتهامات للجماعة بارتكاب مذابح، ولا تزال قادرة على ارتكاب أعمال عنف مروعة.

ففي يناير/كانون الثاني، قتل مقاتلو جماعة نصرة الإسلام والمسلمين 12 شخصًا في هجوم على قافلة وقود، بعضهم ذبحًا، وتواجه المناطق التي تقاوم عقابًا جماعيًا. وفي مايو/أيار، هاجم المتمردون قريتين في وسط مالي مما أسفر عن مقتل نحو 50 شخصًا.

ومع ذلك، وصف السكان الذين يعيشون تحت حكم الجماعة لرويترز شكلًا من أشكال الحكم أكثر قابلية للتنبؤ في أغلب الأحيان وأقل فسادًا وعنفًا من الجيش المالي والقوات المتحالفة معه.

وقالت أميناتا، من قرية بيرجا-بيول في منطقة موبتي التي سيطرت عليها الجماعة عام 2017: «منذ أن سيطرت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على المنطقة، أصبحنا في أمان. ورغم صعوبة احترام حكمهم، فقد اعتدنا عليه... لم نُقتل».

وأضافت: «إنهم ليسوا عنيفين مثل الأجانب الذين كانوا موجودين في البداية»، في إشارة إلى المتشددين الذين أتوا من خارج مالي. وذكرت أن الحركة أصبحت الآن أكثر اندماجًا في المجتمع.

وتابعت: «إنهم متسامحون ويتغاضون عن أمور كثيرة، مثل كرة القدم وهواتف الأندرويد».

وفي المناطق التي لم تسيطر عليها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، تفرض الجماعة أحيانًا حصارًا. ففي قرية ديافارابي، الواقعة أيضًا في موبتي، قال أحد السكان إن 13 طفلًا و40 بالغًا، بينهم مسنون، لقوا حتفهم بسبب نقص الغذاء والدواء بعد أن فرضت الجماعة حصارًا قبل عام.

وأضاف: «لا يستطيع الناس حتى الابتعاد 500 متر عن القرية... لذلك لا يوجد مزيد من السمك، ولا مزيد من اللحوم، ولا مزيد من الحطب».

ولم تتمكن رويترز من تأكيد الأرقام بشكل مستقل، ولم تتمكن من الوصول إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين للحصول على تعليق.

«علاقة جيدة»

تتناقض القيود التي فرضها المتشددون الإسلاميون على الحريات في مالي، مثل حظر احتفالات الزفاف، مع تاريخ غرب أفريقيا الطويل مع الإسلام، حيث امتزجت التعاليم الإسلامية بشكل تقليدي بالعادات المحلية.

مع ذلك، اكتسبت الحركات الإصلاحية نفوذًا خلال العقود القليلة الماضية، غالبًا عبر تمويل قطاعي الصحة والتعليم في المجتمعات الفقيرة. ويقول خبراء إن هذا - إلى جانب الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها والقوات الروسية بحق المدنيين - أتاح فرصًا أمام المتشددين.

ويتذكر هامباركي (57 عامًا)، الذي يعيش في قرية بوسط مالي تسيطر عليها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين منذ سبع سنوات، كيف منعوا الرجال من الحلاقة والنساء من ممارسة التجارة.

وقال إن العقوبات كانت في البداية قاسية، مثل الجلد العلني، لكن الآن خفّت حدة «الخطاب المتطرف»، إذ تركز الخطب على الدعوات إلى الوحدة وتماسك النسيج الاجتماعي، وتصدر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تحذيرات قبل إنزال العقوبات.

واتهمت الأمم المتحدة وجماعات حقوق الإنسان الجيش المالي بإعدام مدنيين يشتبه في تعاونهم مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين ومتمردين غيرها.

وبحسب «بيانات مواقع وأحداث النزاعات المسلحة»، وهي منظمة تراقب النزاعات، قتل الجنود الماليون وشركاؤهم الروس ما بين ثلاثة إلى أربعة أمثال عدد المدنيين الذين قتلهم المتشددون الإسلاميون خلال العامين الماضيين.

وتنفي حكومة مالي الاتهامات الموجهة لقواتها باستهداف المدنيين، قائلة إنها قتلت إرهابيين.

وأفاد ستة من السكان الذين تحدثوا إلى رويترز بتعرض المدنيين لانتهاكات من الجيش أو الميليشيات المتحالفة معه، وقال معظمهم إن ذلك دفع الشبان في قراهم إلى الانضمام لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

وقال أمادو، الراعي الذي يعيش في بوتشي: «الناس يثقون بهم أكثر، والعلاقة جيدة».

إعداد دعاء محمد للنشرة العربية - تحرير مروة سلام

دكتور عبد المحمود أبو لـ«أفق جديد»:

(من ينادون بفصل الدين عن الدولة لديهم شطط)

حوار: رحاب فضل السيد

على خلفية الجدل المتجدد حول علاقة الدين بالدولة في السودان، ومع تصاعد الدعوات إلى تأسيس الدولة على أسس جديدة بعد الحرب، تبرز قضية العلمانية والدولة المدنية بوصفها واحدة من أكثر القضايا التي تغذي الانقسامات في المشهد السياسي والفكري السوداني. وبين من يرى أن العلمانية هي الضامن لحقوق المواطنة المتساوية، ومن يعتبرها مدخلًا لإقصاء الدين من المجال العام، تتباين الرؤى وتتشابك المفاهيم والأفكار.

في هذا الحوار، يقدم الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار، الدكتور عبد المحمود أبو، قراءةً فكرية حول الجدل الدائر، إذ يميز بين العلمانية كمنتج غربي ارتبط تاريخيًا بصراع الكنيسة والحداثة، وبين الدولة المدنية التي يراها المشروع السياسي الأقرب اتساقًا مع قيم الإسلام في الحرية والعدالة والمساواة. كما يقدم نقدًا لتجربة الإسلاميين في الحكم، معتبرًا أن الأزمة السودانية لم تكن في الدين نفسه، وإنما في توظيفه للوصول إلى السلطة وإدارتها.

في السودان لا تستطيع أن تعزل الدين عن حياة الناس

أدرتُ حوارات مع دعاة العلمانية وناديت بالابتعاد عن المفاهيم الفلسفية المستفزة التي تثير ردود أفعال عامة الناس

كيف تنظر للجدل السوداني حول العلمانية، وهل يعاني من سوء فهم للمصطلح نفسه؟

الفكر الإنساني أنتج كثيرًا من المفاهيم التي اختلف حولها الناس، والمعاناة تولد المصطلحات، ومن أكثر المصطلحات التي وجدت رواجًا وخلافًا في المنطقة هو مفهوم العلمانية الذي أنتجه الغرب نتيجة صراع ما بين الكنيسة والإصلاحيين نتيجة عوامل كثيرة، منها هيمنة رجال الدين خلال القرون الوسطى وتحالفهم مع الحكام، الأمر الذي جعلهم يعارضون كل المفاهيم الجديدة، مثل حقوق الإنسان، والعلم، والنظريات الجديدة، ونتج عن ذلك تصادم ما بين أصحاب الحداثة ورجال الدين المتمسكين بالسلطة. تراكمت كل هذه العوامل وجعلت أصحاب الحداثة يعتقدون أن أسباب تأخر الشعوب هو الدين.

وماذا تعتقد أنت؟

من يعتقدون ذلك جعلوا الدين كله أمرًا واحدًا، وهذا غير صحيح. هنالك أديان منزلة تتمثل في اليهودية والنصرانية والإسلام، وأديان وضعية من صنع البشر مثل البوذية والأديان الإفريقية والمجوسية. مفهوم الدين عند غير المسلمين ورجال الدين القدماء فيه أفكار ضد الإنسان والعلم والتطور والتنمية، وكثير ممن يرفعون شعار العلمانية يعتقدون أن الدين شيء واحد، فمثلًا لا يوجد في الإسلام رجال دين، عكس المسيحية التي يرجع فيها القرار والحكم لرجل الدين.

لكن مصطلح رجال الدين مستخدم الآن وهو موجود فعليًا في الدولة السودانية؟

هذا خطأ في المفهوم، نحن لدينا علماء دين وليس رجال دين لديهم سلطة، وفي الكنيسة رجال الدين لهم سلطة.

كيف تعرّفون الدولة المدنية؟ وما الذي يميزها عن الدولة الدينية أو الدولة العلمانية؟

الدولة المدنية هي من اختيار الشعوب، نظام الحكم فيها من اختيار الشعب وليس نظامًا منزلًا وملزمًا للناس. الدستور في الدولة المدنية يساوي بين الناس جميعًا على أساس المواطنة، وتتساوى فيه الحقوق والخدمة المدنية، وهي متصالحة مع الأديان، ولا توجد سلطة دينية تفرض على الناس أحكامًا دينية. والدولة الدينية ترى أن النظام هو من اختيار الله، والحاكم يرى أنه من اختيار الله، وما على الناس إلا طاعته باعتبار أن طاعته من طاعة الله ومخالفة الحاكم من مخالفة الله. أما الدولة العلمانية فتقوم على إبعاد الأديان كليًا وترفضها.

هذا يعني أن الاختلاف كبير ما بين الدولة المدنية والعلمانية؟

التطور الذي حدث لمفهوم العلمانية كفكر نجد أن الجانب الفلسفي فيه يرفض الجوانب الغيبية تمامًا، أما الجانب الموضوعي فالحقوق التي تطالب بها العلمانية مثل الحريات العامة وحرية البحث العلمي وغيرها كلها موجودة في الدولة المدنية.

هل ترى تعارضًا بين الإسلام والدولة المدنية الديمقراطية؟

كل المفاهيم الجديدة وجدت معارضة من الحرس القديم، لكن الإسلام في فهمنا له وفي قراءتنا الصحيحة له ليس فيه نص مطلق، أي كلام يأتي من أي جهة لا نرفضه بل نقيمه وفقًا لاتساقه مع القيم والعقيدة التي نؤمن بها والمصلحة العامة. فالقرآن نصه واضح في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ)، فلا يستقيم رفض أي فكرة كونها جاءت من الخصم. فالآن يوجد تناقض بين دعاة الدولة العلمانية والدولة المدنية، وكلاهما متطرف.

أين يكمن التناقض، وهل أدرت معهم حوارات؟

أنا حاورت كثيرًا من إخواننا دعاة العلمانية من موقف الابتعاد عن المفاهيم الفلسفية التي تثير ردود أفعال من عامة الناس الذين ليس من اهتماماتهم هذه الشعارات الفلسفية، وبدلًا عن ذلك نرفع شعارات حرية الإنسان وحقوقه الأساسية والمساواة في الحقوق والواجبات وعدم فرض الدين بالإكراه. وأنا أعتقد أن رفع شعار العلمانية في العالم الإسلامي، خاصة في السودان، لا تستطيع أن تعزل الدين عن حياة الناس، لأن ممارساتنا في الحياة كلها تبدأ

الأغلبية المسلمة في السودان ليست على توافق، وتوجد بينهم صراعات كبيرة

هيئة شؤون الأنصار هيئة دينية لا يمكن أن تتفق مع أي جهة ترفع شعارًا ضد الدين، ولا تتفق مع أي جهة ترفع شعارًا دينيًا يتناقض مع قيم الإسلام

بالدين. من ينادون بفصل الدين عن الدولة لديهم شطط، ومن يدّعون غياب الدين عن الدولة لديهم شطط. فالإسلام موجود، صحيح على مستوى الدولة والأحكام والعقوبات هذه المسائل مغيبة لعوامل موضوعية. أنا أعتقد أن أصحاب الأيديولوجيات دائمًا يستفيدون من مناخ الصراعات والحروب لطرح هذه الأيديولوجيات التي تعكر الجو.

إلى أي مدى كان الصراع حول العلمانية أحد أسباب تعثر مشاريع السلام في السودان؟

المناخ الذي تطرح فيه هذه المفاهيم هو الذي أدى إلى التعقيد، فيمكن أن يتحقق التعايش السلمي والديني دون رفع شعارات مستفزة، وكثير من الأشياء لا تحتاج إلى شعارات بل تحتاج إلى التفاهم والحوار الهادئ. فالأولوية الآن لأهل السودان ليست هذه الشعارات الأيديولوجية، بل وقف الحرب وتحقيق السلام وتفريغ النفوس من البغضاء. فطرح شعارات العلمانية في هذا التوقيت يزيد النار اشتعالًا ويغيّب صوت العقل.

أين تلتقي رؤية هيئة شؤون الأنصار مع أطروحات القوى التي تطالب بفصل الدين عن الدولة وأين تختلف معها؟

هيئة شؤون الأنصار هيئة دينية لا يمكن أن تتفق مع أي جهة ترفع شعارًا ضد الدين، ولا نتفق مع أي جهة ترفع شعارًا دينيًا يتناقض مع قيم الإسلام التي تقوم على التسامح والمحبة والتعامل مع الناس معاملة حسنة حتى المختلفين معهم في الدين. وفي أرض الواقع لدينا تواصل مع كل الناس مسلمين وغير مسلمين، وعلينا جميعًا أن ننشر قيم الوسطية وبسط قيم التعايش السلمي بين الناس.

هل تعتقد أن الخلاف حول العلمانية في السودان هو خلاف فكري حقيقي أم أنه أداة سياسية تستخدم كل فترة وأخرى؟

ورقة ضغط سياسي. لو جلس الناس وتحاوروا وحللوا المصطلحات وتساءلوا: هل التمسك يكون للفكرة أم للمصطلح؟ والاتفاق على ترك المسائل الخلافية لمناقشتها في المؤتمر القومي الدستوري.

وإذا حسمت الأغلبية المسلمة الجدل حول الدستور ما مصير الأقليات الدينية الأخرى؟

حتى الأغلبية المسلمة ليست على توافق، فالصراعات بينها كبيرة. الدولة الإنقاذية كانت ترفع شعار الإسلام، والمتضررون منها مسلمون مختلفون معها في الرأي السياسي. فالخلاف ليس في الدين بل في الطريق إلى السلطة وكيف تمارس. التجربة الإنقاذية مارست باسم الدين ممارسات تنتهك حدود الدين، مثل منع الشورى والوصول للسلطة بالانقلاب واعتقال الناس بسبب الرأي وتعذيبهم، كلها ممارسات تتعارض مع الإسلام.

لاحظنا خلال الفترة الأخيرة، خاصة خلال هذه الحرب، تراجع الإسلام الوسطي أمام الإسلام المتطرف؟

الحرب في الأصل هي ضد الإسلام، فالحرب بين المسلمين تسمى كفرًا لقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع: (لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض). فالإنسان قتل الإنسان وانتهك الحرمات، فبالتالي لا يُسمع غير ذلك.

كيف تنظر لسيطرة الحركة الإسلامية على الفتوى الدينية؟

الحركة الإسلامية سيطرت على السلطة في كل مفاصلها وفي أي موقع من المواقع. نحن دعوناهم لمراجعات لتجربتهم التي كانت نتائجها عكسية، ومن الحماقة الاستمرار في نفس النهج.

لماذا غاب صوت رجالات الدين عن الدعوة لوقف الحرب؟

هذه المرحلة الصوت فيها للسلاح، لأنها حرب مصالح سلطوية ومادية، وهذا الصوت يجد من يدعمه ويقف معه. لذلك علماء الدين يقولون ويذكرون ويناشدون، وبحكم تربيتهم الدينية يربون أتباعهم ومريديهم على دعوة الناس إلى السلام و و قف الحرب.

حرب السودان..
نار مستعرة ومآلات مفتوحة

نمارق سعد الجاك

ملخص

يتناول المقال الحرب المستمرة في السودان باعتبارها امتداداً لأزمات سياسية وتاريخية تراكمت نتيجة فشل الحكومات المتعاقبة في بناء دولة مدنية عادلة، رغم الانتفاضة الشعبية في ديسمبر 2019 التي رفعت شعارات الحرية والسلام والعدالة، قبل أن تنزلق البلاد إلى حرب جديدة في 15 أبريل كشفت عمق العجز المؤسسي وانقسام القوى إلى معسكرين متصارعين.

ترى الكاتبة أن الصراع الحالي يعكس أزمة شرعية وتخبطاً سياسياً، في ظل تغلغل الزبونية وبيروقراطية المؤسسة العسكرية، وتراجع مشروع الدولة الديمقراطية، مع اتساع الفجوة بين الفاعلين المدنيين وتزايد عزوف الشباب عن العمل السياسي، مقابل انشغال المجتمع الدولي ببيانات حقوق الإنسان دون قدرة على إحداث تغيير فعلي في الواقع.

تشير إلى أن أحد مسارات إعادة بناء الدولة يكمن في توظيف الثراء الثقافي واللغوي السوداني كأداة لتعزيز الوعي الجمعي، وترسيخ قيم التعايش، وتحويل الثقافة الشعبية إلى رافعة لإعادة تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي، في إطار مشروع وطني شامل يتيح المشاركة وتبادل المعلومات وصياغة المصالح العامة.

تخلص الكاتبة إلى أن الواقع السوداني يتسم بتدهور شامل على المستويات السياسية والخدمية، من انتشار الفساد وتدهور الخدمات وانقطاع الكهرباء وتفاقم الأزمات الإنسانية، إلا أن الكاتب يرى رغم ذلك وجود قوى مدنية ومجتمعية تحاول الصمود، مع إيمان بإمكانية تجاوز الأزمة وبناء مستقبل مختلف رغم تعقيد المشهد وتعدد أطرافه.

في بلد أدمته سياط الجوع، تجمعت فيه آليات السلطة في أفراد من مؤسسة لم تخض حرباً خارجية، بل شاركت في حروب أهلية متجددة، نتاج فشل الحكومات المتعاقبة، في ترسيخ دعائم الحكم المدني والتنمية العادلة، إبان ديسمبر 2019 انتفض الشعب مطالباً بالحرية والسلام والعدالة، لكن حرب 15 أبريل أظهرت العجز المؤسسي، وانشطرت القوى إلى معسكرين نقيضين، لكن بحسب نيتشه «الوجه السيئ للأشياء ضروري»، قد يكون مدخلاً إلى إعادة صياغة أسئلة وجودية: من نحن وماذا نريد؟ لا سيما مع معضلة الشرعية، من يمتلك أحقية التمثيل في ظل التخوين والعسكرة والاحتراب.

مع انتشار الزبونية السياسية وبيروقراطية الجيش المتطرفة المتحكمة في دولاب الدولة وشعارات بذرائع عرجاء «بل بس»، كنس النسيان مشروع الدولة الديمقراطية إلا في أذهان قلة عاملة في المجال المدني والسياسي، مع عزوف الشباب عن العمل السياسي، وتركزهم على العمل الإنساني، وهي خطوات من شأنها أن تقوض الممارسة وتحدث شقوقاً عميقة في الثقة والمتخيل، مع اختيار المجتمع الدولي الحياد القيمي أو الأخلاقي الوسط بين الأطراف، لكنه ليس محايداً بخصوص حقوق الإنسان وحماية المدنيين، كما يزعم، من خلال البيانات والتصاريح التي تركز على حقوق الإنسان أو تقارير عن المجاعة والاغتصابات، لكن ما من مغيث، «على سبيل طق الحنك».

أن إحدى آليات إعادة بناء الدولة المتآكلة إدارة الثراء اللغوي والثقافي وتحويلهما إلى رصيد وفاعلية إيجابية، ما يسهم في إثراء الوعي بالذات والآخر والتاريخ، يخترق منظومة التكفير وسلوك التنشئة، ومن ثم يؤثر على السلوك السياسي، وإدراك أهمية التعايش عبر الأغاني والأحاجي الشفاهية، ذلك في حال كان هنالك تصور لمشروع وطني طموح تتاح فيه المعلومات وتناقش فيه الأجندات وترتب فيه المصالح الوطنية، في ظل تغبيش أدوار القواعد الشعبية حيث هي الرافعة المغيبة، أو الحاضرة بلا ذهن يدرك فداحة ومآلات الأشياء والأمور.

اختلط الحابل بالنابل كما اعتدت القول دائماً، استشرى الفساد، وحاصرت الأبيض المسيرات، واختنقت الفاشر، وانقطعت الكهرباء عن مدني عدة أيام، كلها مؤشرات تدل على أن البلد تمشي عطشى بأنفاس متقطعة رمادية الرؤية، بقيادة وأفكار ميتة، تخلفت عن ركب التنمية والحكم الرشيد، لكنها تعافر بإصرار قلة مؤمنة وأخرى مشيطنة وأخرى مبعدة، لكنها سوف تنتصر رغم أنف التاريخ ونظرية المؤامرة والعسكرة والإمبريالية والأنا، وسنرى.

معركة السودان ضد خطاب الكراهية - الحرب المؤجلة

طارق فرح

ملخص

يتناول الكاتب أن التحدي الحقيقي أمام السودان بعد توقف الحرب لن يكون في إعادة إعمار البنية التحتية فقط، بل في إعادة بناء الإنسان والمجتمع، محذرًا من أن خطاب الكراهية أصبح أخطر من الدمار المادي لأنه يهدد وحدة المجتمع ويعمّق الانقسام.

يشير إلى أن الحرب وفرت بيئة خصبة لانتشار خطاب الكراهية، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث انتشرت لغة التحريض والتعميم وربط الهوية القبلية أو الجهوية بالأحكام المسبقة، مما زاد من تمزيق النسيج الاجتماعي.

يرى الكاتب أن معالجة الأزمة لا تتطلب ابتكار قيم جديدة، بل العودة إلى القيم الدينية والاجتماعية التي تدعو إلى التعارف والوحدة ونبذ الفرقة، مع ضرورة إشراك العلماء والمثقفين والإعلاميين والمجتمع المدني في مواجهة خطاب الكراهية.

ويخلص المقال إلى أن وقف الحرب عبر الحوار ضرورة ملحّة، لكن الأهم هو إعادة بناء الثقة بين الناس، لأن استمرار خطاب الكراهية بعد الحرب قد يؤدي إلى صراعات جديدة، ما يجعل مسؤولية حماية الوحدة الوطنية مسؤولية مشتركة تتطلب تغييرًا حقيقيًا في الوعي والسلوك.

إذا منَّ الله على السودان بوقف هذه الحرب العبثية، فإن التحدي الأكبر لن يكون إعادة بناء الطرق والمنازل والمستشفيات، وإنما إعادة بناء الإنسان السوداني. فالحروب لا تخلّف الدمار المادي وحده، بل تترك آثارًا اجتماعية ونفسية تمتد لسنوات، ويأتي في مقدمتها خطاب الكراهية الذي انتشر بين الناس وأصبح أشد خطراً من الرصاصة، لأن الرصاصة تصيب الجسد، أما الكراهية فتصيب مجتمعًا بأكمله.

لقد أوجدت الحرب بيئة خصبة لانتشار هذا الخطاب، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث ارتفعت لغة التحريض والتعميم والاتهامات الجماعية، وأصبح الانتماء القبلي أو الجهوي لدى البعض سببًا للحكم على أفراد وجماعات بأكملها. وانتقل الصراع من ميادين القتال إلى شاشات الهواتف، فأصبح المنشور يؤدي ما تؤديه القذيفة في تمزيق ما تبقى من نسيج اجتماعي. وعندما تتحول الهوية إلى أداة للخصومة، فإن المجتمع كله يدفع الثمن، مهما كانت نتائج الحرب على الأرض.

إن الخطر الحقيقي لا يكمن في حجم الدمار الذي أصاب المدن والبنية التحتية، بل في الجرح العميق الذي أصاب العلاقات بين أبناء الوطن الواحد. فإعادة بناء الوطن تحتاج إلى موارد وإرادة، أما إعادة بناء الثقة بين الناس فتحتاج إلى وقت وجهد ووعي مشترك.

وفي مواجهة هذا الواقع، لا نحتاج إلى إيجاد قيم جديدة، فالقيم موجودة، وتكفي لو رجعنا إليها. وقد وضع الإسلام أساسًا واضحًا للعلاقة بين البشر، فقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ).

وقال سبحانه: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا).

ومن هنا تظهر الحاجة إلى عمل مجتمعي واسع يواجه خطاب الكراهية قبل أن يصبح جزءًا من الواقع اليومي. ويتطلب ذلك مشاركة العلماء والمثقفين والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية في نشر ثقافة الاحترام وقبول الآخر، وتنظيم الندوات واللقاءات والبرامج التي تقوي قيم التعايش والوحدة الوطنية.

وكل مبادرة تعمل على مواجهة خطاب الكراهية تستحق الإشادة والتقدير، سواء كانت مقالًا، أو برنامجًا، أو مقطعًا توعويًا، أو حملة مجتمعية، لأنها تحمي النسيج الاجتماعي وتغرس قيمًا يحتاجها السودان في هذه المرحلة.

كما أن وقف الحرب عبر الحوار والتفاوض لم يعد مطلبًا سياسيًا فحسب، بل أصبح ضرورة اجتماعية وأخلاقية. فقد خسر السودان أرواحًا وموارد ومؤسسات وفرصًا للتنمية، ولا يحتمل أن يخسر وحدته الاجتماعية أيضًا. كل يوم تستمر فيه الحرب يضيف أسبابًا جديدة للتفرق ويجعل المصالحة أصعب في المستقبل.

والمؤلم في هذا كله أن خطاب الكراهية لا يتوقف بتوقف إطلاق النار، بل كثيرًا ما يزيد حين تصمت البنادق، لأن الناس يبحثون عمّن يحمّلونه وزر ما خسروا.

إن بناء السودان بعد الحرب لن يتحقق بإعادة إعمار المدن وحدها، بل بإعادة الثقة بين أبنائه، وترسيخ قناعة أن التنوع الذي عاش معه السودان عبر تاريخه هو مصدر قوة وتكامل، وليس سببًا للفرقة والصراع. ونسأل الله تعالى أن يحفظ السودان وأهله، وأن يؤلف بين القلوب، وأن يجعل هذا البلد آمنًا مطمئنًا، وأن يهيئ له من أبنائه من يطفئون نار الفتنة ويجمعون الكلمة، إنه ولي ذلك والقادر عليه. غير أن الدعاء وحده لا يكفي، فالله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وما لم نقرر جميعًا أن نواجه خطاب الكراهية ونرفضه، فإننا نكون قد أوقفنا حربًا لنبدأ أخرى.

قانون السلام في السودان.. الأشواق والمخاوف!

حسام حامد

ملخص

يتناول المقال مشروع «قانون السلام في السودان» الذي يجري تداوله في الولايات المتحدة، باعتباره محاولة لدفع الأطراف المتحاربة نحو تسوية سياسية، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات، في ظل استمرار الحرب وتفاقم الأزمة الإنسانية التي يعيشها السودان.

يشير الكاتب إلى أن كثيراً من السودانيين ينظرون إلى المشروع باعتباره فرصة للمساهمة في وقف الحرب وتهيئة الظروف لعودة الاستقرار وإعادة الإعمار، خاصة بعد سنوات من الدمار والنزوح وتدهور الخدمات الأساسية.

في المقابل، تبرز مخاوف من أن يؤدي القانون إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي السوداني وفق رؤى وضغوط خارجية، بما قد يؤثر في قضايا الشرعية والتمثيل السياسي ومستقبل المرحلة الانتقالية.

يخلص المقال إلى أن نجاح أي مبادرة للسلام يظل مرهوناً بمدى قبولها داخلياً وقدرتها على تحقيق توازن بين العدالة والاستقرار والسيادة الوطنية، بما يضمن إنهاء الحرب وبناء سلام مستدام يحظى بتوافق السودانيين.

عاد الملف السوداني إلى واجهة الاهتمام الدولي مع تصاعد الحديث عن مشروع أمريكي جديد يحمل اسم «قانون السلام في السودان»، في وقتٍ لا تزال فيه الحرب تلقي بظلالها الثقيلة على البلاد، مخلفةً أوضاعاً إنسانية معقدة وانهياراً واسعاً في الخدمات والبنية التحتية، فضلاً عن موجات النزوح واللجوء التي طالت ملايين المواطنين.

ويأتي المشروع في إطار تحركات سياسية ودبلوماسية متسارعة تسعى إلى إيجاد مخرج للأزمة السودانية، وسط تزايد القناعة الدولية بأن استمرار الحرب يمثل تهديداً للاستقرار الإقليمي، ويزيد من تعقيدات المشهد السياسي والإنساني. وبينما ينظر كثيرون إلى القانون باعتباره فرصة لفتح نافذة جديدة نحو السلام، تبرز في المقابل مخاوف من أن يتحول إلى أداة لإعادة رسم التوازنات السياسية وفقاً لرؤى خارجية قد لا تحظى بإجماع داخلي.

ما هو قانون السلام في السودان؟

بحسب المعطيات المتداولة، يركز مشروع القانون على جملة من الأهداف السياسية والأمنية، أبرزها دفع الأطراف المتحاربة نحو تسوية تنهي النزاع، وتعزيز المساءلة القانونية عن الانتهاكات المرتكبة خلال الحرب، إضافة إلى ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على الجهات التي يُنظر إليها باعتبارها معرقلة لمسار السلام.

ويتضمن المشروع دعوات لاتخاذ إجراءات أكثر صرامة تجاه الأطراف المتورطة في الانتهاكات الجسيمة، مع توسيع نطاق العقوبات المحتملة، إلى جانب دراسة وضع بعض الجماعات المسلحة ومدى انطباق معايير التصنيف الإرهابي عليها وفقاً للقوانين الأمريكية.

كما يفتح المشروع الباب أمام مراجعة أوسع لطبيعة التمثيل السياسي للسودان في المحافل الدولية، الأمر الذي يعكس توجهاً يتجاوز مجرد وقف الحرب إلى محاولة التأثير في شكل المرحلة السياسية المقبلة.

أشواق السودانيين إلى السلام

إزاء ذلك، لا يختلف اثنان على أن أكبر أمنية لدى السودانيين اليوم تتمثل في وقف الحرب. فبعد أكثر من عامين من الصراع، أصبح السلام مطلباً شعبياً يتجاوز الانتماءات السياسية والحزبية، إذ يدرك الجميع أن استمرار القتال يعني مزيداً من الخسائر البشرية والاقتصادية والاجتماعية.

وينظر البعض إلى قانون السلام باعتباره فرصة لإحياء الجهود الدولية بعد تعثر المبادرات السابقة، خاصةً إذا نجح في خلق ضغوط حقيقية تدفع الأطراف المتصارعة إلى الجلوس على طاولة التفاوض والتوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار.

كما ترتبط آمال المواطنين بإمكانية أن يقود أي اتفاق سياسي إلى إطلاق عملية إعادة إعمار واسعة، تعيد تأهيل البنية التحتية المدمرة وتوفر الخدمات الأساسية وتفتح المجال أمام عودة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم. وتزداد هذه التطلعات في ظل الأوضاع الإنسانية الصعبة التي تعيشها البلاد، حيث تشير التقارير إلى اتساع دائرة الفقر وتراجع الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن المخاطر التي تهدد الأطفال والنساء والفئات الأكثر هشاشة.

العدالة كمدخل للاستقرار

من أبرز الجوانب التي تحظى باهتمام

في مشروع القانون مسألة العدالة والمحاسبة. إذ إن الكثير من السودانيين يرون أن أي عملية سلام لن تكون مستدامة ما لم تترافق مع إجراءات قانونية تضمن عدم الإفلات من العقاب، وتحقق الإنصاف للضحايا.

ويعتقد أنصار هذا التوجه أن معالجة ملفات الانتهاكات عبر آليات قضائية محلية أو دولية يمكن أن تسهم في طي صفحة الحرب بطريقة أكثر استقراراً، وأن غياب العدالة قد يؤدي إلى إعادة إنتاج الصراع في المستقبل.

لكن في المقابل، يثير هذا الملف جدلاً واسعاً، إذ يرى بعض المراقبين أن الإفراط في التركيز على المسارات العدلية قد يعقد فرص التسوية السياسية إذا شعرت أطراف النزاع بأنها مستهدفة بشكل مباشر.

مخاوف من إعادة هندسة المشهد السياسي

رغم الترحيب بأي جهد يهدف إلى إنهاء الحرب، فإن هناك مخاوف متزايدة من أن يؤدي مشروع القانون إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي السوداني وفق ترتيبات تُصاغ خارج الحدود.

وتتركز هذه المخاوف حول إمكانية استخدام أدوات الضغط الدولية لإعادة ترتيب موازين القوى الداخلية، أو فرض صيغ سياسية لا تعكس بصورة كاملة التوافق الوطني المطلوب.

ويخشى بعض الفاعلين السياسيين من أن تتحول قضية الشرعية والتمثيل الدولي إلى ورقة ضغط تؤثر على مستقبل المؤسسات الوطنية، بينما يرى آخرون أن أي ترتيبات انتقالية يجب أن تنطلق من توافق سوداني واسع يضمن الاستقرار ويمنع عودة الصراع.

كما تبرز تساؤلات حول طبيعة القوى التي ستشارك في المرحلة المقبلة، ومدى قدرة أي حكومة انتقالية محتملة على تحقيق التوازن بين مختلف المكونات السياسية والاجتماعية والعسكرية.

مصير القوى المسلحة والحركات

وفي السياق، فإن أحد أكثر الملفات حساسية يتعلق بمستقبل الحركات المسلحة والقوى التي نشأت في سياق النزاعات الممتدة بالسودان. إذ إن التوجهات المطروحة تضع هذه القوى أمام استحقاقات جديدة تتعلق بإعادة الدمج أو إعادة التموضع داخل العملية السياسية.

ويرى مؤيدو هذا المسار أن بناء جيش وطني موحد يمثل شرطاً أساسياً لاستقرار الدولة ومنع تكرار الحروب، بينما تحذر أطراف أخرى من أن أي معالجة غير متوازنة قد تؤدي إلى خلق بؤر توتر جديدة أو شعور بالتهميش لدى بعض المجموعات.

لذلك فإن نجاح أي مشروع للسلام سيظل مرتبطاً بقدرته على تقديم ضمانات عادلة لجميع الأطراف، وتحقيق توازن بين متطلبات الأمن والاستقرار من جهة، ومتطلبات المشاركة السياسية من جهة أخرى.

الولايات المتحدة ودور المجتمع الدولي

إلى ذلك، يكشف مشروع القانون عن استمرار اهتمام الولايات المتحدة بالملف السوداني، لكنه يعكس أيضاً وجود توافقات أوسع داخل المجتمع الدولي حول ضرورة الوصول إلى تسوية تنهي الحرب.

ومع ذلك، فإن نجاح أي مبادرة خارجية يظل رهيناً بمدى قبولها داخلياً، لأن التجارب السابقة أثبتت أن الحلول المستدامة لا يمكن أن تقوم على الضغوط الدولية وحدها، بل تحتاج إلى إرادة وطنية حقيقية واستعداد من الأطراف المختلفة لتقديم تنازلات متبادلة.

كما أن المجتمع الدولي يواجه تحدياً يتمثل في كيفية تحقيق التوازن بين دعم السلام واحترام السيادة الوطنية، وهي معادلة ظلت حاضرة في معظم الأزمات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال العقود الماضية.

مخاوف تجدد الصراع السياسي

وعليه، فإن السودان يمر بلحظة مفصلية قد تحدد ملامح السنوات المقبلة؛ وبين أشواق المواطنين إلى وقف الحرب واستعادة الحياة الطبيعية، ومخاوف القوى السياسية من إعادة تشكيل المشهد وفق أجندات خارجية، يظل مشروع «قانون السلام في السودان» واحداً من أكثر الملفات إثارة للنقاش.

فإذا نجح في دفع الأطراف نحو تسوية عادلة وشاملة، فقد يشكل بداية طريق طويل نحو الاستقرار وإعادة البناء؛ أما إذا تحول إلى ساحة جديدة للصراع السياسي والتجاذبات الدولية، فقد يضيف طبقة أخرى من التعقيد إلى أزمة تبحث منذ سنوات عن مخرج آمن ودائم.

غناء الحقيبة السودانية:
قراءة أنثروبولوجية في الهوية والذاكرة الجمعية

عادل يعقوب أحمد نور

ملخص

يتناول المقال غناء الحقيبة السودانية بوصفه أكثر من مجرد فن غنائي، إذ يمثل جزءاً أصيلاً من الهوية الثقافية السودانية ومرآةً تعكس قيم المجتمع وتاريخه. وقد أسهم هذا اللون الغنائي في توثيق ملامح الحياة الاجتماعية والوجدانية للسودانيين عبر الأجيال.

من منظور أنثروبولوجي، يُنظر إلى أغاني الحقيبة باعتبارها حاملاً للذاكرة الجمعية، حيث تحفظ مفردات اللغة المحلية والعادات والتقاليد والصور الثقافية التي شكّلت وجدان المجتمع السوداني في مرحلة تاريخية مهمة.

. يبرز الكاتب دور الحقيبة في تعزيز الشعور بالانتماء والوحدة الثقافية، إذ استطاعت أغانيها تجاوز الفوارق الجغرافية والاجتماعية لتصبح رمزاً مشتركاً يجمع السودانيين حول إرث فني واحد..

ويخلص المقال إلى أن المحافظة على غناء الحقيبة ليست مجرد حماية لتراث فني، بل هي حفاظ على جزء من الذاكرة والهوية الوطنية، بما يحمله هذا الفن من معانٍ تاريخية وثقافية تسهم في فهم المجتمع السوداني وتطوره.

بعد قيام الدولة المهدية واتخاذ الإمام المهدي مدينة أم درمان عاصمةً لكيانه السياسي الناشئ، بدأت تلك البقعة الصغيرة على الضفة الغربية للنيل تتحول تدريجياً إلى مركز جذب اجتماعي وثقافي غير مسبوق في تاريخ السودان الحديث. فقد تدفقت إليها جماعات بشرية من مختلف أقاليم السودان، تحمل تنوعها الإثني والثقافي، ولهجاتها، وعاداتها، ومخيالها الشعبي، لتنشأ – عبر الاحتكاك والتجاور وإعادة التكيّف – صيغة ثقافية جديدة، يمكن النظر إليها بوصفها إحدى البذور الأولى لما عُرف لاحقاً بثقافة الوسط السوداني؛ ثقافة لم تُلغِ الاختلافات بقدر ما أعادت تركيبها داخل فضاء اجتماعي أكثر اتساعاً وتعقيداً.

في هذا السياق التاريخي والاجتماعي المركّب، يصعب النظر إلى غناء الحقيبة السودانية باعتباره مجرد ظاهرة فنية أو مرحلة موسيقية في تاريخ الغناء الحديث. فالحقيبة، في جوهرها، تتجاوز كونها أداءً جمالياً إلى كونها وثيقة ثقافية واجتماعية تعبّر عن لحظة دقيقة من تشكّل الوعي السوداني الحديث. ومن منظور أنثروبولوجي، لا تبدو الحقيبة مجرد مجموعة من الأغنيات، بل نظاماً رمزياً متكاملاً أسهم في إنتاج لغة وجدانية مشتركة، وأعاد تشكيل العلاقة بين الإنسان السوداني ومكانه، وذاكرته، وذاته الجمعية.

حين ظهرت الحقيبة في بدايات القرن العشرين، لم يكن السودان يعيش مجرد انتقال فني، بل كان يمر بتحولات اجتماعية وسياسية عميقة. فقد خرج المجتمع من إرث الدولة المهدية إلى واقع الاستعمار الثنائي، وبدأت المدن الكبرى – وعلى رأسها أم درمان – تتحول إلى فضاءات كثيفة للتعدد الإثني والثقافي والاقتصادي. وفي مثل هذه اللحظات الانتقالية، تميل المجتمعات عادةً إلى إنتاج أشكال جديدة من التعبير الرمزي تساعدها على إعادة تعريف ذاتها الجماعية وصياغة معنى مشترك للتعايش.

ومن هنا يمكن فهم الحقيبة بوصفها واحدة من أهم أشكال الاستجابة الثقافية لتحولات المجتمع السوداني. فهي لم تنشأ في فراغ، وإنما وُلدت داخل مدينة كانت تعيد تشكيل نفسها اجتماعياً وثقافياً. لقد أصبحت أم درمان، بحكم موقعها التاريخي، بوتقة لاختلاط الجماعات القادمة من الشمال النيلي وغرب السودان وشرقه ووسطه، إضافة إلى التأثيرات الوافدة من مصر والحجاز وشرق أفريقيا. وفي مثل هذه البيئات الانتقالية، غالباً ما تظهر أشكال تعبير جديدة تتجاوز الانتماءات الضيقة وتسعى إلى خلق أفق رمزي جامع.

لقد استطاعت الحقيبة أن تؤدي دوراً يتجاوز الترفيه والغناء إلى ما يمكن تسميته بـ«التوحيد الوجداني»؛ أي إنتاج مساحة شعورية مشتركة بين جماعات متباينة في أصولها وتجاربها الثقافية. فالمجتمعات التي تمر بتحولات كبرى تحتاج، في كثير من الأحيان، إلى رموز ثقافية تخلق نوعاً من الإحساس المشترك بالانتماء. وفي الحالة السودانية، لعبت الحقيبة هذا الدور بفاعلية لافتة.

لم يكن الناس يلتقون فقط حول اللحن، بل حول شبكة كاملة من الصور والاستعارات والمشاعر التي صاغت ما يشبه «القاموس الوجداني» للسودانيين في المدينة الناشئة. فالحب، والشوق، والانتظار، والحرمان، والجمال، لم تكن موضوعات عاطفية محضة، بل تحولت – بصورة غير مباشرة – إلى وسائل

لإعادة صياغة الحس الجماعي في مجتمع كان يعيد تعريف نفسه وسط تحولات متسارعة.

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى الحقيبة بوصفها إحدى الآليات الرمزية المبكرة التي أسهمت في إنتاج شعور قومي سوداني قبل اكتمال تشكّل الدولة الوطنية الحديثة. فهي لم تُلغِ الاختلافات الثقافية والإثنية، لكنها خلقت أرضية وجدانية مشتركة؛ إذ أصبح أفراد ينتمون إلى بيئات ولهجات وثقافات مختلفة يجدون أنفسهم داخل الأغنية ذاتها، يتشاركون معانيها ويستعيرون مفرداتها للتعبير عن تجاربهم الخاصة.

وتكشف اللغة الشعرية للحقيبة عن هذا البعد المركّب بوضوح. فهي ليست فصحى خالصة بالمعنى الكلاسيكي، كما أنها ليست عامية يومية بسيطة. بل تقع في منطقة وسطى هجينة، تستعير من البلاغة العربية جزالتها وإيقاعها، وتستمد من اللسان السوداني المحلي قربه الحميم من الحياة اليومية. وقد منح هذا المزج الحقيبة قدرة نادرة على مخاطبة مستويات اجتماعية وثقافية متعددة في آنٍ واحد.

إن شِعر الحقيبة، في كثير من الأحيان، يمارس نوعاً من الارتقاء بالعامي إلى أفق جمالي رفيع دون أن يقطع صلته بالحياة اليومية. لذلك حافظت الأغنية على طابعها الجمالي النخبوي من جهة، وعلى شعبيتها الواسعة من جهة أخرى، وربما يفسر هذا قدرتها الاستثنائية على البقاء داخل الوجدان السوداني رغم مرور أكثر من قرن على نشأتها

كما أن حضور الطبيعة في نصوص الحقيبة لا يبدو مجرد زخرفة بلاغية أو خلفية جمالية، بل يحمل دلالات ثقافية أعمق. فالمطر، والنسيم، والقمر، والنيل، والروض، ليست عناصر صامتة في المشهد الشعري، وإنما تتحول إلى كائنات تشارك الإنسان وجدانه، وتصبح امتداداً لعواطفه وانفعالاته. وهو ما يعكس ميلاً راسخاً في المخيال السوداني إلى «أنسنة الطبيعة»، أي التعامل معها بوصفها شريكاً رمزياً في التجربة الإنسانية.

ومن الزاوية الموسيقية، تمثل الحقيبة لحظة تأسيس لما يمكن وصفه بـ«السودنة الموسيقية». فاعتمادها الواسع على البنية الخماسية لم يكن مجرد اختيار جمالي، بل تعبيراً عميقاً عن البنية السمعية المحلية، بما يعكس الامتدادات الأفريقية والنيليّة للموسيقى السودانية. ولهذا احتفظت الأغنية السودانية – حتى مع دخول الآلات الحديثة والتوزيع الأوركسترالي – بشيء من روح الحقيبة وإيقاعها الداخلي.

غير أن قراءة الحقيبة قراءةً نقدية تقتضي تجاوز النزعة الرومانسية التي تتعامل معها بوصفها «العصر الذهبي المطلق». فالحقيبة، رغم أهميتها الكبيرة، كانت أيضاً نتاجاً لفضاء اجتماعي محدد ارتبط أساساً بالنخبة الحضرية في أم درمان. ومن هنا يظل سؤال التمثيل الثقافي مشروعاً: إلى أي مدى عبّرت الحقيبة عن التنوع السوداني الهائل؟ وهل استطاعت استيعاب الأصوات الثقافية القادمة من الأطراف والهامش الجغرافي والإثني؟

لا ينتقص هذا السؤال من قيمة الحقيبة، بل يمنحها عمقاً أكبر؛ إذ يدفعنا لفهمها بوصفها جزءاً من عملية تاريخية مستمرة لصناعة الهوية السودانية، لا باعتبارها التعبير النهائي عنها. فالهويات الوطنية لا تتشكل دفعة واحدة، وإنما تُبنى عبر تراكم الأصوات والرموز والتجارب المختلفة.

ولعل المفارقة اللافتة أن الحقيبة، رغم مرور أكثر من قرن على نشأتها، ما تزال حاضرة بقوة في المخيلة السودانية. فالأجيال الجديدة، حتى وإن لم تعش زمنها، لا تزال تعيد إنتاجها بالغناء أو الاقتباس أو التوظيف الرمزي. وهذا يدل على أن الحقيبة تجاوزت حدود الفن لتصبح جزءاً من «الذاكرة الثقافية الجمعية»؛ ذلك المخزون الرمزي الذي تعود إليه المجتمعات كلما تعرضت للهزات أو الأزمات.

وربما يفسر هذا حضورها المتجدد في السودان المعاصر، خاصة في لحظات الحرب والانقسام، حيث يبدو الناس أكثر ميلاً لاستدعاء ما يوحدهم ثقافياً. ففي الأزمنة المضطربة، لا يبحث المجتمع عن السياسة وحدها، بل يبحث أيضاً عن المعنى، وعن سردية مشتركة تساعده على ترميم الإحساس بالانتماء.

من هنا، يمكن القول إن الحقيبة السودانية لم تكن مجرد أرشيف صوتي للماضي، بل ظلّت واحدة من أهم الحوامل الثقافية لفكرة السودان نفسها؛ السودان بوصفه وجداناً قبل أن يكون جغرافيا، وذاكرةً قبل أن يكون دولة.

ويبقى السؤال الأهم اليوم: كيف يمكن إعادة قراءة الحقيبة لا بوصفها حنيناً إلى زمن مضى، وإنما مورداً ثقافياً يساعد السودانيين على فهم ذواتهم، وإعادة بناء معنى العيش المشترك في بلدٍ ما يزال يبحث – حتى الآن – عن صيغته النهائية؟

حين تصبح الشعارات بديلاً عن التفكير

من معارك الأسماء إلى حوار المعاني (1)

عبده الحاج

ملخص

يتناول المقال انشغال السودانيين بمعارك فكرية حول العلمانية والدولة الدينية والهوية في وقت يعيش فيه السودان حربًا وأزمة إنسانية حادة. ويرى الكاتب أن هذه الخلافات كثيرًا ما تعيد إنتاج الاستقطاب وتُبعد الاهتمام عن الأولويات الملحة مثل وقف الحرب وتحقيق السلام.

يؤكد أن المشكلة ليست في القضايا نفسها، بل في طريقة تناولها، إذ يتحول النقاش غالبًا إلى صراع حول الشعارات والأسماء بدل الحوار حول المعاني والقيم والمضامين العملية. فالكثير من الناس يختلفون حول المصطلحات رغم تقاربهم في الأهداف التي يسعون إليها.

يوضح الكاتب أن قيمًا مثل الحرية والعدالة والمساواة وكرامة الإنسان لا ترتبط حصرًا بأي شعار أو مذهب سياسي. فالعبرة ليست باسم الدولة أو الأيديولوجيا التي ترفعها، وإنما بقدرتها على ترجمة هذه القيم إلى مؤسسات وقوانين وممارسات تخدم المواطنين.

يخلص الكاتب إلى أن التعصب للشعارات يحول الأفكار إلى أدوات استقطاب ويعطل التفكير الحر. لذلك يدعو إلى الانتقال من معارك الأسماء إلى حوار المعاني، ومراجعة الأفكار بعقل منفتح، والتركيز على الحلول التي تخدم الإنسان بدل الانشغال بالانتماءات واللافتات الفكرية.

بينما يعيش السودان واحدة من أكبر الكوارث في تاريخه الحديث، وبينما يبحث ملايين السودانيين عن طريق يوقف الحرب ويعيدهم إلى ديارهم، عادت إلى السطح مرة أخرى معارك قديمة يعتقد الكثيرون أن الوقت ليس وقتها.

فبدلاً من أن ينشغل الناس بما يوحدهم حول وقف الحرب وبناء السلام ومعالجة المأساة الإنسانية التي يعيشها السودان، انقسموا من جديد حول قضايا مثل العلمانية والدولة الدينية والهوية وغيرها من القضايا التي أصبحت تستقطب الناس وتدفعهم إلى معسكرات متقابلة.

وقد بدا ذلك واضحًا في النقاشات التي صاحبت اجتماعات نيروبي وما تلاها، كما ظهر بصورة أوضح في الجدل الذي أثاره ميثاق تأسيس وما تضمنه من نصوص تتعلق بالعلمانية وموقعها في الدستور ومستقبل العلاقة بينها وبين حق تقرير المصير.

ولسنا هنا بصدد مناقشة ذلك الميثاق أو تلك الاجتماعات في حد ذاتها، وإنما محاولة للتوقف والتأمل قبل أن نمضي أبعد في طريق الاستقطاب. فكلما لاحت فرصة لأن يقترب السودانيون من مساحة مشتركة، عادوا لينقسموا حول شعارات وأسماء ومصطلحات لا يتفقون أصلاً على تعريفاتها.

وهنا لا بد أن نتساءل: هل هذه هي فعلاً مشاكل السودان الأساسية؟ وهل هذه هي القضايا التي تمنع وقف الحرب أو تعيق بناء الدولة أو تحول بين المواطن السوداني وبين حياة كريمة وآمنة؟ أم أننا أصبحنا ننشغل بمعارك جانبية بينما القضايا الأكثر إلحاحًا ما زالت تبحث عن حلول؟

بل هل المشكلة في العلمانية نفسها أو في الدولة الدينية نفسها؟ أم أن المشكلة الأعمق هي أننا أصبحنا نختلف حول الأسماء أكثر مما نتحاور حول المعاني؟

فبينما يحاول العالم أن يوحد جهوده لمساعدة السودان على الخروج من الحرب، ما زلنا نحن نختلف حول شعارات وأسماء لم نتفق أصلاً على معانيها.

وهنا تصبح الوقفة ضرورة لا ترفًا. وقفة صادقة مع أنفسنا قبل أن نمضي أبعد في طريق الاستقطاب. وقفة نسأل فيها إلى أين تقودنا هذه المعارك، وهل تقربنا فعلاً من حل مشكلات السودان أم أنها تبعدنا أكثر فأكثر عن القضايا التي يفترض أن تتصدر أولوياتنا وعن العمل المشترك؟

فحين يصبح الناس عاجزين عن الاتفاق على إيقاف الحرب لأنهم مختلفون حول شعارات ومصطلحات، وحين تتحول الأسماء إلى متاريس تعيق الحوار بدلاً من أن تكون أدوات للفهم، يصبح من الضروري أن نتوقف قليلاً ونراجع المسار.

وليس الأمر متعلقًا فقط باختلال ترتيب الأولويات، على خطورة ذلك، وإنما أيضًا بطريقة تناول هذه القضايا نفسها. فحتى الذين يرون أن قضايا الهوية أو العلمانية أو شكل الدولة تمثل جذورًا للأزمة السودانية، يظلون مطالبين بالسؤال: هل نحن الآن نناقش هذه القضايا بالطريقة الصحيحة؟ وهل نتحاور حول معانيها ومضامينها وبرامجها العملية؟ أم أننا نتعامل معها بوصفها شعارات وعناوين عامة يملؤها كل طرف بالمحتوى الذي يراه؟

فالمشكلة ليست في أهمية القضية وحدها، وإنما في الطريقة التي تُطرح بها. إذ كثيرًا ما يتحول الحوار من نقاش حول القيم والمبادئ والحلول إلى صراع حول الأسماء والمسميات، ومن البحث عن المحتوى إلى التنافس حول اللافتات، ومن محاولة فهم الآخر إلى محاولة تصنيفه. ولهذا قد نجد أنفسنا مختلفين حول الكلمات أكثر مما نحن مختلفون حول المقاصد والغايات، وقد نجد أن مساحة الاتفاق حول المضامين أكبر بكثير من مساحة الاتفاق حول الشعارات التي تُرفع فوقها.

ولأن السودان لم يعد يملك رفاهية إضاعة المزيد من الوقت في معارك لا تقرب جائعًا من الطعام، ولا نازحًا من بيته، ولا طفلاً من مدرسته، ولا مريضًا من دوائه، كان لا بد من هذه الوقفة.

لا لندعو إلى العلمانية أو لمهاجمتها أو نقدها، ولا لندعو إلى الدولة الدينية أو مهاجمتها، ولا لأستبدل شعارًا بشعار، وإنما لمحاولة التأمل في الطريقة التي نفكر بها حول هذه القضايا قبل أن نختلف حولها.

قبل أن نسأل: هل نريد العلمانية أم لا؟ ربما يجب أن نسأل أولاً: ما المشكلة التي نحاول حلها؟

فإذا كان بعض الناس يريدون العلمانية لأنهم يريدون حرية الاعتقاد والمساواة بين المواطنين وعدم التمييز بينهم بسبب الدين، فالسؤال الحقيقي ليس: هل أنت مع العلمانية أم ضدها؟ السؤال هو: هل أنت مع هذه القيم أم ضدها؟

وإذا كان آخرون يدافعون عن الدين لأنهم

يريدون العدالة والرحمة والأخلاق وكرامة الإنسان، فالسؤال أيضًا ليس: هل أنت مع هذا الشعار أو ذاك؟ السؤال هو: هل أنت مع هذه القيم أم ضدها؟

عندما ننقل الحوار من الأسماء إلى القيم والمضامين نكتشف أن مساحة الاتفاق أكبر بكثير مما كنا نظن.

فالأسماء ليست بريئة دائمًا. فالاسم يشبه الإناء، وكل شخص يملؤه بالمحتوى الذي يحمله في ذهنه. وكلمة العلمانية لا تعني شيئًا واحدًا عند الجميع، كما أن كلمة الدولة الدينية لا تعني شيئًا واحدًا عند الجميع. بل حتى كلمات مثل الديمقراطية والاشتراكية والليبرالية والفيدرالية والعدالة الاجتماعية والتهميش ودولة 56 والمركز والهامش أصبحت كلمات يتداولها الناس كثيرًا، لكن قليلين هم الذين يتفقون على معناها.

ولا يقتصر الأمر على اختلاف الناس في فهم المصطلحات، بل يمتد أيضًا إلى التصورات العملية التي ترتبط بها. فالعلمانية التي يتحدث عنها الناس اليوم لا تظهر في نموذج واحد، وإنما في نماذج وتجارب متعددة تختلف في فهمها للعلاقة بين الدين والدولة والمجال العام. ولذلك كثيرًا ما يستخدم الناس المصطلح نفسه وهم يستحضرون نماذج وتجارب مختلفة تمامًا في أذهانهم.

لكن الأمر الأهم من ذلك كله أن مجرد تبني اسم أو نهج معين لا يضمن تحقيق القيم التي يُفترض أن يمثلها. فليس كل مجتمع تبنى العلمانية نجح في تحقيق المساواة أو الحريات أو الحياد الذي يتحدث عنه أنصارها، كما أن مجرد الادعاء بتطبيق الدين لا يعني بالضرورة تحقق العدالة أو الرحمة أو كرامة الإنسان أو المساواة التي يتحدث عنها أنصار الدولة الدينية.

فالعبرة ليست في اللافتة المعلقة على باب الدولة، وإنما في الواقع الذي يعيشه الناس داخلها. فالحرية لا تتحقق لأننا كتبنا كلمة الحرية، والعدالة لا تتحقق لأننا رفعنا شعار العدالة، وحياد الدولة لا يتحقق لأننا سميناها علمانية، كما أن الرحمة والمساواة لا تتحققان لأننا وصفنا الدولة بأنها دينية. فالعبرة في

النهاية ليست بالأسماء، وإنما بقدرة المجتمع على تحويل القيم التي يؤمن بها إلى مؤسسات وقوانين وسلوك وممارسة يومية.

ومن أخطر ما أصاب حياتنا السياسية أن الشعارات أصبحت سلعة رائجة. ففي الماضي كان بعض الناس يتاجرون بالدين، واليوم هناك من يتاجر بالعلمانية، ومن يتاجر بالتهميش، ومن يتاجر بالهوية، ومن يتاجر بدولة 56، ومن يتاجر بالديمقراطية، ومن يتاجر بحقوق الإنسان. والمشكلة ليست في هذه القضايا نفسها، فلكل منها جانب يستحق النقاش، وإنما في تحويلها إلى أدوات للاستقطاب والحشد السياسي وصرف الناس عن القضايا الأكثر إلحاحًا في حياتهم.

ومن الأشياء التي تستحق التأمل أننا كثيرًا ما ننظر إلى تجارب الدول الأخرى من خلال الشعارات التي ترفعها، لا من خلال الأسباب الحقيقية لنجاحها أو فشلها. بينما لو تأملنا الأمر قليلاً لوجدنا أن نجاح الدول يرتبط بأشياء أعمق من الشعارات والأسماء، يرتبط بالمؤسسات وسيادة القانون والمحاسبة والتعليم ومستوى الوعي العام واحترام الحقوق والحريات.

ولهذا فإن المطلوب ليس أن ننقل تجارب الآخرين كما هي، ولا أن نرفضها لأنها جاءت من خارج بيئتنا، بل أن نتعلم منها، وأن نستفيد من التراث الإنساني كله، وأن نأخذ ما ينفعنا ونترك ما لا ينفعنا، وأن نستخلص الذهب ونترك الشوائب.

وربما ينطبق الأمر نفسه على الأفكار والمذاهب والمدارس الفكرية. فكل صاحب فكرة أو مذهب يعتقد أن في فكرته ما يمكن أن يسهم في حل مشكلات الناس. وهذا في حد ذاته ليس مشكلة. المشكلة تبدأ حين يتحول الاهتمام من الحل إلى المذهب، ومن معالجة المشكلة إلى الدعوة للانتماء.

فإذا كان لدى أي صاحب فكرة حل لمشكلة من مشكلات المجتمع، فليقدمه للناس بوصفه حلاً يناقشونه ويقبلونه أو يرفضونه، لا بوصفه راية يطالب الناس بالانضواء تحتها.

فليس المطلوب أن نصبح علمانيين كي نقبل قيمة حرية الاعتقاد، فالقيمة تُقبل لما تحققه للإنسان، لا للمصدر الذي جاءت منه. وليس المطلوب أن نصبح إسلاميين كي نقبل قيمة العدالة أو الرحمة، وليس المطلوب أن نصبح اشتراكيين كي نقبل حماية الضعفاء أو تحقيق التكافل الاجتماعي. المطلوب هو أن نبحث عن الحلول حيثما وجدت، وأن نحاكمها بقدرتها على خدمة الإنسان، لا بالاسم الذي جاءت تحته.

ولعل من أكبر آفات حياتنا الفكرية والسياسية أننا كثيرًا ما نتعامل مع أفكارنا كما لو كانت جزءًا من هويتنا الشخصية. فنفرح لمن يؤيدها أكثر مما نفرح إذا اقتربنا من الحقيقة، ونغضب ممن ينتقدها أكثر مما نهتم بصحة النقد نفسه، ونتعصب للفكرة أحيانًا حتى تصبح أهم عندنا من الغاية التي نشأت من أجلها. مع أن الأصل هو العكس. فالأفكار وسائل وليست غايات، والمذاهب وسائل وليست غايات، والشعارات وسائل وليست غايات. أما الغاية فهي الإنسان، والوصول إلى الحق، وتحقيق ما ينفع الناس.

ولهذا فإن الفكرة الجيدة لا تخاف من النقد بل تحتاج إليه، ومن يبين لنا خطأ فكرة نحملها لا يستحق العداء وإنما يستحق الشكر، لأنه يساعدنا على الاقتراب من الحقيقة. أما التعصب، أيًا كان موضوعه، فإنه يحول الأفكار إلى سجون فكرية، ويحول الحوار إلى صراع، ويجعل الإنسان يدافع عن رأيه حتى بعد أن تتكشف له عيوبه. ولعل أول خطوة في طريق التفكير الحر هي أن نكون مستعدين دائمًا لمراجعة ما نؤمن به، وأن نحب الحقيقة أكثر من حبنا لأفكارنا عنها.

ولهذا فإن الغرض من هذه السلسلة ليس إقناع القارئ بأن العلمانية صحيحة أو خاطئة، ولا أن الدولة الدينية هي الحل أو ليست هي الحل، بل أن نتعلم كيف نفكر في هذه القضايا وغيرها قبل أن نتبنى المواقف منها، وأن نناقشها ونمحصها ونختبرها بعقول مفتوحة ومحايدة.

ولا أطلب من القارئ أن يقبل ما أكتبه، بل أرجو منه العكس: أن يناقشه، وأن يختلف معه إن رأى غيره أصوب، وأن يبحث بنفسه عن جوانب القوة والضعف فيه. فإذا نجحت هذه السلسلة في أن تدفعنا جميعًا إلى مزيد من التفكير لا إلى مزيد من الاصطفاف، فربما تكون قد حققت شيئًا من غرضها. وربما نعين بعضنا بعضًا على الاقتراب من سؤال ظل يرافق كثيرًا من خلافاتنا السياسية والفكرية:

هل نحن مختلفون حقًا حول الأفكار والقضايا الكبرى؟

أم أننا مختلفون حول معاني الكلمات التي نستخدمها؟

ذلك هو السؤال الذي سنحاول الاقتراب منه في الحلقة القادمة.

مصطفى سعيد ومنسي: كيف أسهمت تجزئةُ اكتسابِ مهاراتِ اللُّغةِ الإنكليزيَّةِ من قِبَلِ البريطانيِّين في ترسيخِ حُكمِهِمُ الإمبراطوريِّ في السُّودان الإنجليزيِّ-المصري (1899-1955)

محمَّد خلف

ملخص

تناول المقال أثر السياسة التعليمية البريطانية في السودان خلال فترة الحكم الثنائي، موضحًا أن الاستعمار ركّز على تعليم القراءة باللغة الإنجليزية دون تنمية مهارات التحدث والاستماع والكتابة بشكل متوازن. وقد ساعد هذا النهج في توفير موظفين محليين لخدمة الإدارة الاستعمارية دون تمكينهم الكامل من أدوات اللغة والمعرفة..

يربط الكاتب هذه السياسة بشخصية مصطفى سعيد في رواية موسم الهجرة إلى الشمال، التي تمثل استثناءً نادرًا في إتقان الإنجليزية. فقد استخدم الطيب صالح بطلَه ليكشف تناقضات المشروع الاستعماري، ويُظهر كيف يمكن للغة المستعمر أن تصبح أداة لمخاطبته ومواجهته في قلب مركزه الثقافي.

يحلل العلامات والدلالات التي بنى عليها الطيب صالح شخصية مصطفى سعيد، سواء من خلال الوثائق والغرفة المغلقة أو عبر شهادات الشخصيات الأخرى والتاريخ الاستعماري للسودان. ويرى أن الرواية تحمل رسالة معقدة عن الاستعمار والهوية والعلاقة المتوترة بين الشرق والغرب.

يقارن الكاتب بين مصطفى سعيد وشخصية منسي في كتاب منسي: إنسان نادر على طريقته، حيث يمتلك الاثنان براعة لغوية كبيرة، لكنهما يوظفانها بطرق مختلفة. ويخلص إلى أن آثار تجزئة تعليم الإنجليزية ما تزال حاضرة في السودان، إذ أنتجت أجيالًا تجيد القراءة بدرجات متفاوتة لكنها تعاني ضعفًا نسبيًا في التواصل الشفهي واستخدام اللغة بصورة متكاملة.

بعد الاطِّلاع على التَّرجمة الفرنسيَّة لرواية «موسم الهجرة إلى الشَّمال»، الَّتي صدرت مصحوبةً بمقدِّمةٍ وافية من المستعرب جاك بيرك، أستاذ الكوليج دو فرانس المرموق، علَّق الرِّوائيُّ الفرنسيُّ فرانسوا مورياك، عضو الأكاديميَّة الفرنسيَّة المرموقة، قائلاً: «لم نقرأ قطُّ شيئاً كهذا من قبل، نحن الَّذين قرأنا كلَّ شيء».

حسناً مسيو مورياك! لكن، إلى مَن يُحيلُ ضميرُ المتكلِّمين هنا؟ هل يُحيلُ إلى الأوروبِّيِّين الَّذين كانوا سيتحدَّثون الألمانيَّة لولا التَّدخُّل الأمريكي، وفقاً لدعابةٍ أوردها دونالد ترمب؟ أم إلى الفرنسيِّين الَّذين كانت لغتهم ستسودُ في الولاياتِ المتَّحدة لولا البريطانيِّون، كما تندَّر بعدها الملك تشارلز على سبيل الرَّدِّ على ترمب؟

أمَّا نحنُ السُّودانيِّين، فما زلنا نتحدَّث _ بالمعنيَيْنِ الحرفيِّ والمجازيِّ معاً- بلُغاتٍ متعدِّدة، على الرَّغم من الحضور المديد للاستعمار البريطانيِّ في بلادِنا. ويعودُ ذلك إلى أنَّ الإدارة البريطانيَّة في السُّودانِ الإنجليزيِّ-المصريِّ مارست هيمنةً جزئيَّة للُّغة الإنكليزيَّة، لا عن قصدٍ مبيَّت، بل بحُكمِ الضَّرورةِ الإداريَّة والسِّياقاتِ العمليَّة للحكمِ الاستعماري.

خلال فترةِ الحكمِ الثُّنائيِّ (1899-1955) في السُّودانِ الإنجليزيِّ-المصري، كانت دائرةُ «الخدمة السِّياسيَّة السُّودانيَّة» (خسين سين) تضمُّ بضعَ مئاتٍ فقط من الإداريِّين البريطانيِّين، إلى جانبِ عددٍ محدودٍ من الموظَّفين المصريِّين. وقد كانتِ الخدمةُ في حاجةٍ مُلِحَّةٍ إلى كوادرَ سودانيَّةٍ تُساعِدُها في تسييرِ شؤونِ الحُكمِ اليوميَّة.

وقد أسهمت سياسة التَّعاون مع الزَّعاماتِ المحلِّيَّة في تمكينِ الخدمة من إنشاءِ أنظمةِ حُكمٍ محلِّيَّة مستقِرَّة نسبيَّاً، غير أنَّ تلك النُّخَب التَّقليديَّة كانت في معظمها أُمِّيَّة؛ إذ كان بإمكانِها إدارةُ شؤونِ مجتمعاتِها المحلِّيَّة، لكنَّها لم تكن مؤهَّلةً للعملِ ضمن جهازِ دولةٍ حديث. لذلك، أصبح من الضَّروريِّ أن تستثمِرَ الإدارةُ البريطانيَّة في تعليمِ أجيالٍ شابَّة قادرة على أداءِ هذه المهام.

غير أنَّ التَّحدِّي الَّذي واجه دائرةَ الخدمة السِّياسيَّة تمثَّل في أنَّ عمليَّة تعليم الشَّباب السُّودانيِّ كانت طويلةَ الأمَدِ بطبيعتِها. فقد كانَ هناك نظامٌ تعليميٌّ قائم لتعليم القراءة والكتابة باللُّغةِ العربيَّة عبر المدارس القرآنيَّة (المعروفة محلِّيَّاً بالخلاوي). أمَّا إدخالُ اللُّغةِ الإنكليزيَّة، فكان يتمُّ في مرحلةٍ تعليميَّة متوسِّطة.

ومع ذلك، لم يكن من الممكن عمليَّاً تدريس المهاراتِ اللُّغويَّةِ الأربع _ الاستماع والتَّحدُّث والقراءة والكتابة_ ضمن قيود ذلك النِّظام. لذلك، اعتمدتِ الإدارةُ البريطانيَّة مقاربةً تقوم على اختزالِ اكتسابِ المهاراتِ اللُّغوية، بحيثُ يتركَّز تعليمُ اللُّغة على مهارةِ القراءة بشكلٍ أساسي، على حساب الكتابة، مع استبعادِ مهارتَي الاستماع والتَّحدُّث بشكلٍ شبه كامل.

وقد اعتمد المنهج الدِّراسيُّ في ذلك على سلسلة تعليم القراءة المعروفة بـ«الطُّرق الجديدة للقراءة»، من المستوى الأوَّل («ريدر وَن») إلى المستوى السَّادس («ريدر سيكس»)، من إعداد مايكل ويست.

اضطلَّع السَّيِّد ويست بدورٍ تربويٍّ ضمن السِّياق الاستعماري، حيث كان يعمل في كلِّيَّةٍ لتدريب المعلِّمين بمدينة «دكَّة» في البنغال الشَّرقيَّة (بنغلاديش حاليَّاً). وبحُكمِ الطَّابع العالميِّ للمشروع الاستعماري، فإنَّ الخبراتَ المكتسَبة في مستعمَرةٍ ما كان يمكن نقلُها في ذلك الوقت بسهولة إلى مستعمَرةٍ أخرى.

وقد طُبِّقت طريقة «ويست» في تعليم اللُّغة الإنكليزيَّة في المدارس التَّابعة للكيانِ الاستعماريِّ في «البنغال» على نطاقٍ واسع في كياناتٍ أخرى. ففي السُّودان، تمَّ اعتمادُ هذه الطَّريقة في معهد «بخت الرُّضا»، حيث عمل الطَّيِّب صالح نفسُه قبل أن يشغَلَ لاحقاً وظيفةً مرموقة في هيئة الإذاعة البريطانيَّة في لندن.

غير أنَّ الوضعَ في السُّودانِ الإنجليزيِّ-المصريِّ كان مختلفاً جذريَّاً عن أيِّ مستعمَرةٍ أخرى؛ إذ كان الحكمُ في السُّودان الثُّنائيِّ منقسماً بحدَّة: فالقوَّةُ السِّياديَّة التَّقليديَّة، الممثَّلة في الجيش، لم تكن مكتملةً السَّيطرةِ بيدِ البريطانيِّين، وإن كانوا يسعَونَ إليها بإصرار؛ بينما تُركَتِ الأداةُ الأيديولوجيَّة، المتمثِّلة في مؤسَّساتِ التَّعليم -بحُكمِ الضَّرورة- إلى الإدارةِ المصريَّة.

وكانَتِ السُّلطة البريطانيَّة في حاجةٍ مُلِحَّة إلى ملءِ الفصولِ المدرسيَّة الَّتي أُنشئت حديثاً بأبناء السُّودانيِّين، في ظلِّ مقاومةٍ مفهومة من أولياءِ الأمورِ تجاه هذا النَّمطِ من التَّعليمِ الاستعماري. وفي نهايةِ المطاف، وبعد نجاحِ جهودِ الدُّعاة إلى هذا المشروع، كان هؤلاءِ التَّلاميذ يَتلقَّون الدُّروسَ على يدِ معلِّمين مصريِّين.

وقد أُحضِرَ مصطفى سعيد إلى المدرسة على يدِ رجلٍ يمتطي حصاناً ويرتدي قبَّعة، ثمَّ وُضِعَ في فصلٍ يُديرُه رجلٌ يرتدي جُبَّة. ويُمكِنُ قراءةُ هذا التَّباينِ في الزِّيِّ بوصفِه إحالةً إلى تمايزٍ أعمقَ يتَّصِلُ بأنماطِ السَّيطرةِ على الفضاءِ

الأيديولوجيِّ داخل الصَّفِّ الدِّراسي.

في البدء، يبدو عالم الرِّواية -أيِّ رواية- فضاءً منغلقاً على ذاته: فقد أُنجِزتِ الشُّخوصُ الرَّئيسيَّة قولها الأخير، واستقرَّتِ الحبكاتُ في صيغٍ مكتملة، وانتهى فعلُ الكتابةِ إلى تدوينِ المنجَزِ التَّخييليِّ وإغلاقِ أيِّ إمكانيَّةٍ لاحقةٍ لإعادةِ تشكيلِه أو مراجعتِه.

غير أنَّ الأعمال الأدبيَّة غالباً ما تنطوي على آثارٍ أو علاماتٍ دالَّة تُوحي بإمكانيَّة فتحِ فضائها أمام القرَّاء المتأمِّلين؛ أي أمام أيِّ قارئٍ محتمل، لأنَّ كلًّا منَّا مزوَّدٌ بطبيعةِ الحال بمنظورٍ فرديٍّ يُتيحُ له فتحَ النَّصِّ عبر تلك الآثارِ بطريقةٍ خاصَّة وفريدة.

لكنَّ «الآثار» المقصودة هنا تختلف عن مفهوم الانزلاقِ الدَّلاليِّ أو الإرجاءِ المستمرِّ لمعاني العلاماتِ اللُّغوية المفردة كما صاغه الفيلسوفُ الفرنسيُّ جاك دريدا؛ إذ إنَّ الآثار، بالمعنى المستخدَم هنا، أقربُ إلى الدَّلالة الطَّبيعيَّة، بمعنى أنَّها تتضمَّنُ قدراً كبيراً من المعلوماتِ القابلة للاستجلاءِ من قِبَلِ أيِّ قارئ.

أمَّا الطَّيِّب صالح في موسم الهجرة إلى الشَّمال، فلا يتركُ شذراتِ آثارٍ مبعثرة على نحوٍ عشوائيٍّ أو غير متكافئ، بل يُشيِّدُ لقرَّائه المحتَمَلين نَسَقاً مُحكَماً ومتعدِّد الطَّبقاتِ لتلك الآثار أو العلاماتِ الدَّالَّة، بحيثُ تتداخلُ فيها مستوياتُ المعنى وتتراصُّ بإحكامٍ دالٍّ.

يُمكِنُ تصنيفُ هذه العلاماتِ الدَّالَّة، كما تتبدَّى في موسم الهجرة إلى الشَّمال، إلى ثلاثِ فئات: علاماتٌ داخليَّة، وعلاماتٌ سطحيَّة، وعلاماتٌ خارجيَّة. أمَّا العلاماتُ الدَّاخليَّة، فهي تلك الشَّواهدِ المادِّيَّة الَّتي يُقدِّمُها مصطفى سعيد، بطلُ الرِّواية، لِتكونَ موضعَ تفحُّصٍ من قِبَلِ قرينِه السَّرديِّ -الرَّاوي الرَّئيسي- ثمَّ تُستدرَجُ لاحقاً إلى مسارِ الكشفِ وفضِّ الغموض.

وتشملُ هذه العلامات: (أ) قصيدة من الحرب العالميَّة الأولى، أنشدها مصطفى سعيد خلال جلسةِ سُكرٍ في منزلٍ محجوب، (ب) حزمة من الوثائق تضمُّ شهادةَ ميلادٍ وجوازاتِ سفرٍ متعدِّدةِ الأختام، (ج) غرفةٌ مغلقة مشيَّدةٌ بالطُّوبِ الأحمر، ذات سقفٍ مائل مميَّز.

في البداية، أثار إنشادُ القصيدة فضولَ الرَّاوي، فاشتدَّ هذا الفضولُ وتنامى إلى أقصى

درجاتِه الممكِنة. وإلى جانب ذلك، تُركَت له مفاتيحُ تلك الغرفة الغريبة، كما أُسنِدَت إليه رعايةُ ابنَي مصطفى سعيد، محمود وسعيد، ومن ثمَّ رعاية أُمِّهما الأرملة، حسنة بنت محمود.

وهكذا وجد الرَّاوي نفسَه مدفوعاً -بحُكم هذه التَّرتيباتِ المتشابكة- إلى تركيز تفكيره العميق نحو كشفِ الطَّبيعة الحقيقيَّة لشخصيَّة مصطفى سعيد، ذلك الغريب الَّذي اختار أن يُقيمَ في قريةٍ معزولة عند منحنى النِّيلِ في شمالِ السُّودان.

أمَّا العلاماتُ السَّطحيَّةُ الدَّالة، فهي تلك المرتبطة بخطاباتِ البطل، كما تتبدَّى في ضوء ما تعكسه الشَّخصيَّاتُ الأخرى في الرِّواية من تصوُّراتٍ عنه، ولا سيَّما الرَّاوي نفسُه الَّذي يعمل بوصفِه مرآةً له، وبدرجةٍ أكبر الشَّخصيَّاتُ الثَّانويَّة، مثل المأمور المتقاعد، الَّذي لولاه لضاعَ الكثيرُ من سيرة مصطفى بين التَّفسير المبتسر، والتَّخميناتِ المُرسَلة، والأكاذيب الصَّريحة، والافتراضاتِ غير المبرَّرة؛ وذلك على الرَّغم ممَّا يحمله ذلك الموظَّفُ المتقاعد نفسُه من أحكام مجحِفة وانحيازاتٍ وتلميحاتٍ غير منصِفةٍ تجاه البطل الرَّئيسي.

أمَّا العلاماتُ الخارجيَّة الدَّالَّة، فهي تلك الَّتي تُحيلُ إلى التَّاريخ الفعليِّ لوطنِ الطَّيِّب صالح، فضلاً عن العلاقاتِ التَّناصِّيَّة الَّتي تربط روايته الشَّهيرة بروايات إقليميَّة وعالميَّة أنتجها روائيُّون بارزون سبقوه.

وفي هذه الورقة، نُركِّزُ اهتمامنا على روايةِ المأمور المتقاعد، وعلى حُكمِه المجحِف أحياناً إلى حدٍّ كبير تجاه شخصيَّة مصطفى سعيد؛ كما نُلقي نظرةً على التَّاريخ الفعليِّ للسُّودانِ خلال فترةِ الحكم الثُّنائي، ومقارنته ببعضِ «الوقائع» الَّتي جرى توظيفُها بمهارةٍ داخل الرِّواية.

أراد الطَّيِّب صالح أن يَحمِلَ بطلُه مصطفى سعيد رسالةً حاسمة ومؤثِّرة، لكنَّها في الوقت نفسِه مُركَّبة ومُلتبسة، في مواجهةِ الاستعمار؛ وكان يُدرِكُ أنَّ هذه الرِّسالة، لو قُدِّمت شفهيَّاً إلى الإدارة الاستعماريَّة في الخرطوم، لَتَمَّ تجاهلُها، ولو قُدِّمت مكتوبة، لَتَمَّ حِفظُها في الملفَّات وانتهت إلى سلَّة المهملات. فقد كانت دائرةُ الخدمة السِّياسيَّة السُّودانيَّة _ أي الإدارة البريطانيَّة في الخرطوم_ قد أحكمت إغلاقَ دوائرها الاستعماريَّة داخل غرفٍ موصَدة، بينما أُقصِيَ الموظَّفون المحلِّيُّون إلى مواقعَ دنيا بوصفِهم كَتَبَةً ثانويِّين في أسفلِ الهرمِ البيروقراطيِّ للدَّولة.

لذلك، اختار الرِّوائيُّ السُّودانيُّ أن يدفعَ بشخصيَّتِه الرَّئيسيَّة بسرعة عبر النِّظام التَّعليمي: إذ جعله يقضي عامين في المرحلةِ الابتدائيَّة، وثلاثة أعوام في المرحلة المتوسِّطة، وثلاثة أعوام في المرحلة الثَّانويَّة في مصر. وبحلول سنِّ الخامسة عشرة، كان مصطفى سعيد قد أصبح مثقَّفاً مفوَّهاً على تخوم المركز الاستعماري، ومُهيَّأً بشكلٍ إستراتيجي؛ وفي الوقتِ نفسِه، متأهِّباً في وضع الاستعدادِ لخَوض حربِه الخاصَّة ضدَّ المؤسَّسة الرَّاسخة للاستعمار.

وقد صِيغت شخصيَّة مصطفى سعيد بتعمُّدٍ بوصفِه محارباً شديدَ الانتقائيَّة: فهو يعرِفُ جمهورَه بدقَّة؛ أي أنَّهم: «موظَّفون مدنيُّون متقاعدون خدموا في الشَّرق؛ نساءٌ مُسِنَّاتٌ تُوفِّي أزواجُهُنَّ في مصرَ والعراقِ والسُّودان؛ رجالٌ قاتلوا مع كتشنر وألنبي؛ مستشرقون؛ وموظَّفون في وزارة شؤون المستعمَرات، وفي قسم الشَّرق الأوسط بوزارة الخارجيَّة».

علاوةً على ذلك، كانت دولة الحكم الثُّنائيِّ في الخرطوم أشبه بوحش ذي رأسين: بريطانيا ومصر. وكان لزاماً على الفاعل أن يتعاملَ مع أحدِ الرَّأسين كي يُعمِيَ بصيرة الآخر، أو أن يُراوِغَ أحدهما ليتجاوزَ الآخر. ومن ثَمَّ، فإنَّ إيصال الرِّسالة من موقع بعيد عن الخرطوم كان من شأنِه أن يُتيحَ لمصطفى سعيد تجاوزَ الطَّرفين معاً، ومواجهة الاستعمار في عقرِ داره.

غير أنَّه من الصَّحيح أيضاً أنَّ هذا البطل الرِّوائيَّ ينحرف تدريجيَّاً بفعلِ إغراءِ الحياةِ في المتروبول، فيبدأ في التَّحرُّك على وفقِ منطقِ الحبكةِ ذاتِها، بدلاً عن الخضوع لمقصودِ المؤلِّف. إذ يختارُ مصطفى سعيد الانخراطَ في دوائرَ بوهيميَّة، ويستعمِلُ خطاباً إنشائيَّاً أجوفَ في محاضراته، ويُغوي فتياتٍ فقيراتٍ عبر الأكاذيب والعباراتِ المبتذلةِ الجاهزة، ويُحاولُ أن يؤسِّسَ لعلمِ اقتصادٍ يقومُ على الحبِّ لا على الأرقام.

وقد منحه إتقانُه للُّغةِ الإنكليزيَّة سلاحاً فاعلاً في صياغةِ خطابٍ نافذٍ ضدَّ الاستعمار، لكنَّه أهدره في مطاردةِ مَكاسبَ ليليَّةٍ عابرة. إذ يقول عن نفسِه: «كنتُ نهاراً أعيشُ مع نظريَّاتِ كينز وتوني، وفي اللَّيلِ أستأنفُ الحربَ بالقوسِ والسَّيفِ والرُّمحِ والسِّهام».

لقد تبدَّدت همَّة مصطفى سعيد إلى حدٍّ كبيرٍ في ضجيجٍ لفظيٍّ وسلوكٍ استعراضي، غير أنَّ موقعه الَّذي انطلق منه خطابُه قد احتُفِظَ به إلى حدٍّ بعيد من قِبَلِ مَن اقتفوا آثارَه، وهو ما جعل

الطَّيِّب صالح وبطلَه الشَّهير موضعَ تقدير لدى مفكِّرينَ عالميِّين أمثال إدوارد سعيد، ولدى عددٍ من الباحثين والكتَّاب المنخرطين في دراساتٍ ما بعد الاستعمار وخطاباتِ مناهضةِ الإمبرياليَّة.

يُمكِنُ القولُ إنَّ مصطفى سعيد قد قطع مراحلَ تعليمِه قبل الجامعيِّ في وثبةٍ واحدة، وإنَّ إتقانَه للُّغةِ الإنكليزيَّة بدا له وكأنَّه أمرٌ بديهي، غير أنَّ هذا الأمرَ لا ينطبقُ بالضَّرورة على طرائقِ تدريسِ الإنكليزيَّةِ في المدارسِ المتوسِّطةِ في السُّودان، حيثُ أدَّت تجزئة اكتساب المهاراتِ اللُّغويَّة إلى إلحاقِ ضررٍ تعليميٍّ بالغٍ بمعظمِ التَّلاميذ.

وفي حديثِ المأمورِ المتقاعد عن مصطفى سعيد، قال: «كان نبرةُ الخطابِ الَّتي يُخاطِبُه بها الأساتذة مختلفةً عن تلك الَّتي يُخاطبوننا بها، ولا سيَّما معلِّمي الإنكليزيَّة؛ وكأنَّهم يُلقون الدَّرسَ له وحده ويتجاهلون بقيَّة الطُّلَّاب».

ويُضيفُ المأمور المتقاعد دلالةً لافتة: «كنَّا ننطقُ الكلماتِ الإنكليزيَّة كما لو كانت عربيَّة، وكنَّا نعجزُ عن نُطقِ ساكنَيْنِ متجاورَيْنِ دون إدخالِ حركةٍ بينهما، بينما كان مصطفى سعيد يلوي فمه ويدفعُ شفتَيْه إلى الأمام، فتخرجُ الكلماتُ منه وكأنَّها صادرةٌ عن شخصٍ الإنكليزيَّةُ هي لغتُه الأُم»؛ (هذا وقد جاءت هذه التَّرجمة الرَّائعة للاقتباسِ أعلاه بصياغةٍ بالغةِ الإتقان على يدِ المترجمِ البريطانيِّ دينيس جونسون-ديفيز).

في «موسم الهجرة إلى الشَّمال»، يخلق الطَّيِّب صالح شخصيَّةً متخيَّلة تُتقِنُ اللُّغة الإنكليزيَّة إتقاناً حاذقاً، غير أنَّ هذا التَّمكُّنَ اللُّغويَّ يتحوَّلُ أحياناً إلى أداةِ تهريجٍ لأداءِ سلوكٍ استعراضيٍّ أقرب إلى العبث، وإلى نسيجٍ متوهَّمٍ من الأكاذيبِ والمبالغات.

وفي «منسي: إنسانٌ نادرٌ على طريقته»، ينسجُ الطَّيِّب صالح سرداً نثريَّاً حول شخصيَّةٍ تؤدِّي في الحياةِ الواقعيَّة دوراً يقتربُ من صورةِ «المهرِّج»، إذ يُوظِّفُ صاحبُها إتقانَه للُّغةِ الإنكليزيَّة في ممارساتٍ تقومُ على الخداعِ والمراوغةِ والمبالغةِ الفاقعة. وغالباً ما ينخرطُ هذا البطلُ في نقاشاتٍ حول موضوعاتٍ لا يملكُ عنها معرفةً كافية، معتمداً على فصاحتِه اللُّغويَّة أكثر من رصيدِه المعرفي؛ ومن ذلك، ظهورُه في جدلٍ مع مؤرِّخٍ بمكانةِ البروفيسور أرنولد توينبي، رغم ما يبدو عليه من ضعفِ الإلمامِ بموضوعِ النِّقاش.

ولا يكادُ «منسي» يُرى إلَّا في صحبةِ النِّساء، كما يسهُلُ عليه تكوينُ صداقاتٍ مع شخصيَّاتٍ مثل بيتر فينش وبيتر أوتول، وحتَّى صموئيل بيكيت المعروف بانطوائه المفرط. وفي هذا السَّردِ السِّيَريِّ الَّذي يكتبُه الطَّيِّب صالح، يُمنَحُ البطلُ لحظةً استثنائيَّة للاقترابِ من الملكة، بوصفِها الرَّمزَ الأعلى للإمبراطوريَّة، حيثُ يتجرَّأ في تلك المناسبة على سؤالِها عن تربيةِ وتعليمِ ابنها الأمير تشارلز، ملك بريطانيا الحالي.

يتميَّزُ بطلُ الطَّيِّب صالح في «موسم الهجرة إلى الشَّمال» بإتقانِه الحاذق للُّغةِ الإنكليزيَّة، كما تتمتَّعُ الشَّخصيَّةُ المحوريَّة في عملِه السِّيريِّ بذكاءٍ لغويٍّ وبراعةٍ لافتة في إجادةِ هذه اللُّغة. غير أنَّ واقعَ التَّلاميذ السُّودانيِّين، حتَّى اليوم، ما زال متأثِّراً على نحوٍ عميق بتجزئةِ اكتسابِ مهاراتِ اللُّغةِ الإنكليزيَّة، بما يُفضي إلى إنتاجِ متعلِّمينَ محدودي الكفاءةِ في القراءة، ومتلعثمينَ ومتعثِّرينَ في الأداءِ الشَّفهي.

ومع أنَّ بعضَ الأفرادِ يبلونَ بلاءً حسناً في التَّواصلِ الشَّفهيِّ إلى درجةٍ وُصِفوا معها بأنَّهم «متحدِّثو الإنكليزيَّة السُّود»، فإنَّ الغالبيَّة من المتعلِّمينَ ينتهونَ إلى وضعٍ لغويٍّ هجين، يقومُ على التَّناوبِ بين العربيَّةِ والإنكليزيَّة داخل الجملةِ الواحدة. بل أنَّ بعضَهم يتأرجَّحُ أحياناً بين ثلاثِ لغات، وذلك باستخدامٍ محدودٍ لبعضِ المفرداتِ الفرنسيَّة.

وقد عبَّر الطَّيِّب صالح نفسُه عن انزعاجِه حين رأى لافتةً في مطارِ الخرطوم تحملُ كلمة «مرحباً» بالفرنسيَّة. إلَّا أنَّه في واقعِ الأمر، فإنَّ أهلَ الخرطوم يستخدِمونَ —بتأثيرٍ واضحٍ من وجودِ المصريِّين في البلادِ— عدداً من الكلماتِ الفرنسيَّة مثل «تروتوار» و«أسانسير» و«بلاج»، بدلاً من «بيفمنت» و«ليفت» و«بيتش»، على التَّوالي.

ولو عَلِمَ الرَّئيسُ الفرنسيُّ إيمانويل ماكرون بذلك لربَّما قال: «سي شيك». أمَّا الملك تشارلز، فلربَّما يزدادُ سروراً حين يكتشِفَ أنَّ السُّودانيِّين في هذا السِّياق ما زالوا يستعملون صيَغاً مركَّبة لكلماتٍ من قبيل: «أوفر تايم»، و«ويكند»، و«كتاوت»، إضافةً إلى «باي باي».

*** ورقة مقدَّمة باللُّغة الإنكليزيَّة في مؤتمرٍ انعقدَ في 9 مايو 2026، ونظَّمه «البرنامج السُّوداني» بالتَّعاون مع مركز الشَّرق الأوسط وكلِّيَّة الدِّراسات الآسيويَّة والشَّرق أوسطيَّة بكلِّيَّة سانت أنتوني بجامعة أكسفورد البريطانيَّة تحت عنوان: «قراءة الطَّيِّب صالح في القرن الحادي والعشرين». وقد تمَّت التَّرجمة بواسطة الكاتبة والنَّاقدة ليمياء شمَّت.**

«طقـوسٌ لا تمـــوت»

د. شمس الدين يونس

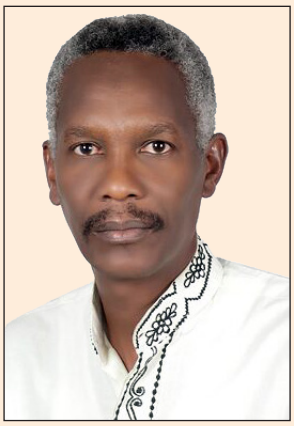

كل اثنين،... كانت القاعة في الطابق الثاني من مبنى المعهد العالي للموسيقى والمسرح.... تتحول إلى محفل من الطقس والسحر الإفريقي...، بل.... كنا في السنة الثانية، ...قسم المسرح، ..... وأستاذنا عثمان البدوي يفتح لنا باباً من ثقافة اليوروبا،.... ويدلف بنا إلى عالمٍ حيث الموت طقس، والحياة مسرح....

كان يقول لنا: «المسرح الإفريقي لم يولد على الخشبة. وُلد في حلقة النار، وفي قرع الطبول، وفي رقصةٍ تمنع المطر أو تستجلبه»... ومن بين يديه خرج إلينا رجلٌ أسود نحيل، يسمونه «شكسبير الأسود»... وول شوينكا....

لم تكن بين أيدينا نسخة عربية من رائعته... «الموت وفارس الملك» The Death and The King›s Horseman. فنهض الزميل عمّر السنوسي، وفي صمت الناسك عكف على الكلمات الإنجليزية يفك سحرها ويعيد نسجها بخيوط الضاد.... وحين اكتملت، تلقفتها أنجيلا ماسيمو كمن عثر على تميمة...، وجعلتها مشروع تخرجها.... من المعهد وهكذا، ...صارت حادثةٌ وقعت في نيجيريا عام 1948، تتجلى في الخرطوم.... عرضاً مسرحياً ينبض بالحياة... ويقول الطقس....:

*: حين يموت ملك اليوروبا، لا يُدفن وحده. يجب أن يموت معه فارسه. ..... ينتحر طوعاً،..... لا كرهاً، ..... لترافق روحه روح الملك في رحلتها إلى العالم الآخر..... إن لم يحدث ذلك، اختلّ توازن الكون.....، وتفككت عُرى مجتمع القبيلة..... هذا هو الطقس....

لكن المندوب «المستعمر البريطاني» رأى في الأمر همجية. فيقيّد الفارس، ولينقذ حياته. فماذا حدث؟ اختلّ الكون فعلاً.... ابن الفارس الذي عاد من بلاد الإنجليز... ليحضر.. موت أبيه...، قد قتل نفسه بدلاً عن أبيه ليصلح الخلل.... والأب، حين رأى ابنه ميتاً،.... لحقه..... فمات الاثنان،... لكن بعد أن انكسر شيءٌ لا يُجبر.....

يقول شوينكا: الصراع ليس بين حضارة وهمجية. إنه بين فهمين... الواجب،... والحياة،.... والموت.

من هناك،.... من دم الفارس .... ودم ابنه، تعلمنا أن للطقس وظيفة.... إنه ليس زينة.... أو احتفالية.... إنه العمود الفقري الذي يحمل خيمة المجتمع فلا تقع.... لكل سلطة طقوسها التي تمنحها الهيبة.....، ولكل طقس رسالته الخفية..... : يقول لك «انتم»،... أو «اخضع»،.... أو «اصمت»..... أو «ثُر» على واقع بائس.... وهكذا يكون الطقس....

فدعوني.... أحدّثكم ...عن طقس ... «جدع النار»..... إنه طقس وُلد في جبال الأنقسنا،... جنوب شرق السودان،... عند قبائل البرتا،... حيث توقد النار شهراً كاملاً في أكتوبر..... ليس للتدفئة، بل للتوازن.... الاجتماعي... حيث... يُعيّن شيخٌ مؤقت...، يُسمى «شيخ العادة»، فيُخلع عليه رداء السلطة لثلاثين يوماً..... يرقص الناس أمام داره، ثم يخرج هو في الصباح بثوب أبيض، ...ليأمر بتفقد المحاصيل..... قانونهم صارم: لا يحصد أحدٌ حتى ينضج زرع الجميع..... ثم يرمي حجراً نحو الشرق،..... فيتبعه القوم بالحجارة، قائلين: «نقتل الأرواح الشريرة الخارجة من الموتى»..... وفي الليلة الأخيرة، .... يحرقون ملابس الرقص كلها. يحرقون الشر نفسه،.... ويعود الشيخ الأصلي إلى عرشه..... ولا يغتصب شيخ العادة الموكل.... السلطة....

إنه طقسٌ ينظم الاقتصاد،.... ويوزع السلطة،.... ويطهّر القلوب.... طقسٌ وُلد من حاجة الناس،.... فصدّقوه.....

وشبيهٌ به طقسٌ نعرفه ...جميعاً.... «رمي الجمرات».

في منى،... يرمي الحاج/ة... سبع حصيات. تقول الرواية الدينية: إن إبراهيم لما مضى

ليذبح إسماعيل...، اعترضه الشيطان...، فرماه بالحجارة.... فصار الرمي رمزاً لرفض الوسوسة..... وتقول الرواية التاريخية: إن العرب قبل الإسلام كانوا يرجمون،.... ربما لطرد الشر...، وربما لرجم قبر شخص مكروه.... فجاء الإسلام، وطهّر المعنى،... ووجّهه للتوحيد.....

انظر... كلها حجارة. لكن النية هي التي تجعل الحجر طقساً، .... أو تجعله سلاحاً....

«طلع مش مهم السلاح
طلع يغني عنو الحجر
طلع مش عويص الكفاح ما دام في إرادة وبشر»

أو كما قال الأبنودي....

وهنا نصل إلى...» بعيداً عن السياسة»....

والسياسة أيضاً لها طقوسها.... لها نشيدها...، وعلمها،.... وقسمها، .... وجنازاتها المهيبة..... لكنها أحياناً تستعير طقوساً أقدم.... تستعير «رجم الشيطان الأكبر»،.... وتصنع «بعاتي» جديداً كلما شعرت بالعري.... تصرخ في المذياع: «اطردوا الأرواح الشريرة»،... وتصنع الدمى.... وترمي بالحجارة... وهي تقصد: «اطردوا من لا يصفق لنا»....

لكن التجربة علّمتنا أن الطقس لا يُستورد، ... ولا يُفرض.... طقس «الموت وفارس الملك» نجح لأن القبيلة كلها آمنت أن الكون سيختل إن لم يمت الفارس..... و»جدع النار» .... نجح لأنه حلّ مشكلة الحصاد.... و»رمي الجمرات» نجح لأنه يجسد صراعاً يعيشه كل إنسان مع شيطانه..... «إن النفس لأمارة بالسوء»...

أما طقوس السلطة التي تُصنع في غرفة مغلقة، .... ويخرج يرمي بالحجر... فمصيرها الفشل.... لأن الناس ترى..... ترى أن «الشيطان الأكبر» يتغير كل عام....، وأن «البعاتي» هو الحار الذي قال .... «لا». عندها، لا ينتج الطقس هيبةً،.... بل ينتج سخريةً مرّة.....

الطقس يا سادتي..... إن لم يخرج من بيت القبيلة، لا يُعوّل عليه... وإن خرج من قصر الحاكم،...(أحرق....)

وشوينكا كان يعلم..... لذلك جعل بطله «إليسن» ضعيفاً، يؤجل موته ليلةً من أجل امرأة.... لأن اللحظة التي يؤجل فيها الطقس،.... ينكسر. وكذلك تنكسر طقوس الساسة حين يؤجلون العدل....، والخبز...، والحرية.....، بحجة محاربة شيطانٍ لا يرونه إلا هم.....

كل اثنين، ..... كنا نخرج من محاضرة الأستاذ عثمان البدوي، ونحن أثقل..... نحمل صخرة سيزيف.... وشعلة بروميثوس... «موت فارس»...، و»حجر جدع النار» ....، وحصاةً من منى.. وفهمنا أن المسرح لم يكن أبداً على الخشبة.... المسرح كان،... ولم يزل، ..في الطقس الذي نصنعه لنعيش معاً... أو في الطقس الذي يُصنع لنا لنموت وحدنا ....

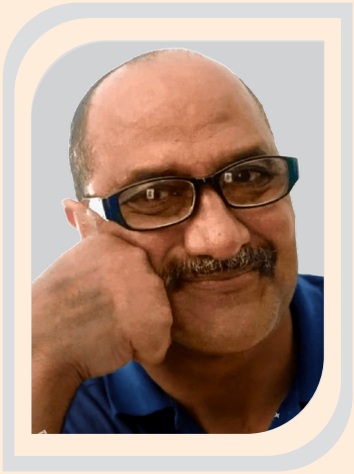

أجيال السودان وإهمال التعليم: المعرفة الكنز الذي لا يفنى

عثمان يوسف خليل

ملخص

تؤكد مقولة «المعرفة كنز» أن أعظم ما يمكن أن يمتلكه الإنسان ليس المال أو الممتلكات، بل العلم والمعرفة التي تبقى معه وتزداد قيمتها كلما استخدمها وشاركها مع الآخرين. فالمعرفة تمثل أساس الفهم والخبرة والقدرة على التعامل مع مختلف جوانب الحياة.

يشير المقال إلى أن التقدم الحقيقي للأمم لا يعتمد على وفرة الموارد الطبيعية بقدر ما يعتمد على الاستثمار في التعليم وبناء الإنسان. فدول مثل اليابان وسنغافورة استطاعت تحقيق نهضة كبيرة بفضل اهتمامها بالمعرفة وتنمية القدرات البشرية.

يوضح الكاتب أن المعرفة تتميز بأنها الثروة الوحيدة التي لا تنقص بالعطاء، بل تتوسع وتنتشر كلما انتقلت من شخص إلى آخر. لذلك ظل العلماء والمعلمون عبر التاريخ من أهم صناع التنمية، لأنهم يسهمون في بناء العقول وإعداد الأجيال القادرة على التفكير والإبداع.

يؤكد إن إعادة البناء الحقيقية في السودان تبدأ من إصلاح التعليم والاهتمام بالمدرسة والمعلم والبيئة التعليمية. فالمعرفة ليست ترفًا، بل هي الأساس الذي تقوم عليه النهضة والتنمية، والجسر الذي يعبر بالأمم من التخلف إلى التقدم والازدهار.

في إحدى المداخلات بقروب نادي 81 للكتاب كتب الأستاذ إسماعيل حميم عبارة قصيرة لكنها عميقة الدلالة:

«المعرفة كنز».

إنها جملة من كلمتين فقط، لكنها تحمل من المعاني ما يستحق الوقوف عنده طويلًا. وقد لاقت استحسانًا من أعضاء القروب، وكان من بينهم صديق طلب مني أن أكتب حولها ضمن هذه السلسلة التي تتناول قضايا التعليم وأجيال السودان.

حقيقة أننا عندما نتأمل هذه العبارة نجد أنها لا تصف المعرفة وصفًا مجازيًا فحسب، بل تعبر عن حقيقة أثبتها التاريخ الإنساني منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا.

لقد بحث الإنسان منذ القدم عن الكنوز. حفر في الأرض وشق الصخور بحثًا عن الذهب، وأبحر في البحار طلبًا للثروات، وخاض أشرس الحروب من أجل السيطرة على الموارد. لكن التجارب أثبتت أن أعظم كنز يمكن أن يمتلكه الإنسان ليس الذهب ولا الفضة ولا الأراضي، وإنما المعرفة.

فالمال قد يضيع، والثروة قد تنفد، والممتلكات قد تتلف، أما المعرفة فإنها تبقى مع صاحبها، بل وتزداد كلما استخدمها وشاركها مع الآخرين.

لا بد أن نتذكر أن المعرفة ليست مجرد معلومات نحفظها أو شهادات نعلقها على الجدران. إنها الفهم والإدراك والخبرة التي يكتسبها الإنسان من التعلم والتجربة والتأمل ومخالطة الناس.

فالطبيب لا تنفعه المعلومات وحدها إن لم يعرف كيف يوظفها لعلاج المرضى، والمزارع لا يكفيه أن يمتلك الأرض إن لم يعرف كيف يستثمرها، والمعلم لا يكفيه حفظ المقرر إن لم يمتلك القدرة على توصيله بمفهومية لطلابه.

ولهذا فإن المعرفة هي الأصل الذي تُبنى عليه كل الثروات الأخرى. وعندما ننظر إلى تجارب الأمم نجد أن الدول التي تقدمت لم تفعل ذلك لأنها كانت الأغنى بالموارد الطبيعية، وإنما لأنها استثمرت في الإنسان. فاليابان، بعد ما أصابها من دمار في الحرب العالمية الثانية، جعلت من التعليم والمعرفة طريقًا للنهوض. وكذلك فعلت سنغافورة التي تحولت خلال عقود قليلة من دولة محدودة الإمكانات إلى واحدة من أكثر دول العالم تقدمًا.

وفي المقابل، توجد دول تملك ثروات ضخمة لكنها لم تحقق ما يوازي تلك الإمكانات بسبب ضعف التعليم وقلة الاستثمار في المعرفة.

ومن أعجب خصائص المعرفة أنها الثروة الوحيدة التي تزداد بالعطاء. فإذا أعطيت شخصًا مالًا نقص ما عندك، أما إذا علمته علمًا أو نقلت إليه خبرة فإنك لا تفقد شيئًا مما لديك، بل ربما ازددت فهمًا ومعرفة أثناء التعليم نفسه.

ظل المعلمون والعلماء عبر التاريخ من أكبر صناع الثروة الحقيقية في المجتمعات، لأنهم لا ينقلون المعلومات فقط، بل يبنون العقول.

كما أن المعرفة تمنح الإنسان القدرة على مواجهة المشكلات. فحين تواجه المجتمعات الأزمات لا يكون الحل دائمًا في وفرة الأموال، بل في وجود العقول القادرة على التفكير والابتكار وإيجاد البدائل.

وكلما ازدادت معرفة الإنسان اتسعت أمامه الخيارات. فهو يصبح أقدر على اتخاذ القرار الصحيح، وأكثر قدرة على حماية نفسه من الخداع والاستغلال، وأفضل استعدادًا للتعامل مع متغيرات الحياة.

لا شك أنه في عصرنا الحالي أصبحت عملية المعرفة أكثر أهمية من أي وقت مضى. فنحن نعيش في عالم تتغير فيه المهن والمهارات بسرعة كبيرة، وصارت التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي جزءًا من الحياة اليومية. ولم يعد التعلم مقتصرًا على المدرسة أو الجامعة، بل صار عملية مستمرة تمتد طوال العمر.

ومن هنا تظهر أهمية التعليم الحقيقي؛ التعليم الذي يعلم الطالب كيف يفكر لا ماذا يحفظ فقط، وكيف يبحث لا كيف يردد، وكيف يفهم لا كيف يكرر.

وبالنسبة للسودان، فإن الحديث عن إعادة البناء لا ينبغي أن يقتصر على الطرق والجسور والمباني. فإعادة الإعمار الحقيقية تبدأ من بناء الإنسان. تبدأ من المدرسة، ومن المعلم، ومن الكتاب، ومن المختبر، ومن بيئة تعليمية تشجع على التفكير والإبداع.

فالأمم لا تنهض بما تملكه من موارد فحسب، بل بما تملكه من عقول قادرة على تحويل تلك الموارد إلى تنمية وازدهار.

إن المعرفة ليست ترفًا، وليست خيارًا ثانويًا يمكن تأجيله، بل هي أساس التقدم كله. إنها الكنز الذي لا يفنى، والثروة التي لا تنقص بالعطاء، والنور الذي يبدد ظلمات الجهل والتخلف.

ولهذا فإن أعظم استثمار يمكن أن يقوم به الفرد أو الأسرة أو الدولة هو الاستثمار في المعرفة، لأنها المفتاح الذي يفتح أبواب المستقبل، والجسر الذي تعبر به الأمم من التخلف إلى النهضة، ومن الفقر إلى الازدهار، ومن التبعية إلى الريادة...

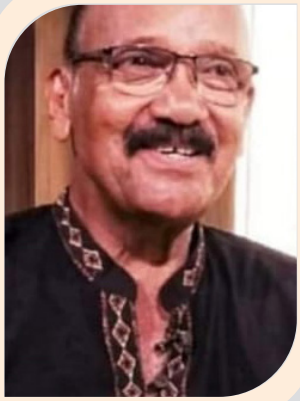

الاتجاه الخامس

نرجع تاني 1990م

د. كمال الشريف

ملخص

يرى الكاتب أن السياسات الاقتصادية التي أعلنتها حكومة بورتسودان مؤخرًا تعيد إلى الأذهان تجربة أوائل التسعينيات، حين اتجهت الحكومة إلى السيطرة على السلع الأساسية وتوزيعها عبر نظام التموين واللجان الشعبية، وهو ما اعتبره كثيرون آنذاك بداية لتدهور الاقتصاد.

يشير إلى أن الحكومة أعلنت عزمها التدخل المباشر في أسواق السلع الاستراتيجية وسعر الصرف، بحجة الحد من التلاعب ومواجهة ارتفاع الدولار، وهي إجراءات يراها امتدادًا لنهج قديم أثبت فشله في إدارة الاقتصاد.

يشكك الكاتب في قدرة الحكومة على تنفيذ هذه السياسات بفاعلية في ظل الحرب المستمرة، وتراجع الإنتاج، واتهامات بتهريب الموارد الاستراتيجية، معتبرًا أن غياب المخزون الاستراتيجي والاستقرار الاقتصادي سيجعل هذه الخطوات سببًا إضافيًا في تفاقم التضخم.

يخلص إلى أن العودة إلى سياسات الرقابة والتدخل المباشر قد تؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، وتفاقم معاناة المواطنين، ما لم تُعالج جذور الأزمة المرتبطة بالحرب وضعف الإدارة الاقتصادية.

بعد أن قُتل في السودان أكثر من 350 ألفًا في الحرب فقط، من غير الأمراض والاختفاءات والموت البطيء، اجتمعت حكومة الحرب والاستثمار والجوع مرة أخرى في اجتماع عاجل في واحد من الأيام المباركة، كما كانوا يقولون في لحظات انفجار الأزمات وسط الناس، بأنهم اجتمعوا في يوم مبارك وساعة مباركة تجلت فيها كل صور الشفافية والروعة الإيمانية في حق تقرير الناس.

والاجتماع كان قبل صلاة الجمعة، لتعود في اليوم المبارك إلى سياستها المعروفة التي بدأت العام 89، الوقت الذي قالت فيه إنها سوف تسيطر على كل السلع الاستهلاكية وسوف تمنع الاتجار بالعملات، ووضعت بطاقات تموينية توزع السكر بالأوقية والبترول بالعدد، ونزلت كتائب لها كانت تتدس في أكياس الرمال وسمتها اللجان الشعبية، التي كانت توزع السكر والعدس والخ... السلع التموينية عن طريق دفاتر للتموين يشرف عليها أولاد الجبهة الصغار وقتها الذين أصبحوا من الأثرياء وكبار الموظفين بعدها.

وهكذا اعتبرت الأوساط الاقتصادية وقتها أن الحكومة بدأت تنسف الاقتصاد من أول أيامها، وأنها سوف تسيطر على كل السلع بواسطة شركات خاصة بأفراد تكون معها شراكات لاستيراد السلع، وتضع آلية ثالثة للتوزيع، ويصبح المواطن تحت رحمة القبض والبسط في كل أركان حياته.

هذا ما بدأت تعلن عنه حكومة بورتسودان في هذا الاجتماع مؤخرًا.

الجمعة الماضية قالت إنها سوف تسيطر على كل أسواق السلع الاستراتيجية بنفسها مرة أخرى لعدم التلاعب فيها، وللسيطرة على سعر الصرف حتى لا يزيد سعر الدولار في تاريخ اجتماعهم عن 5 ألف ج للدولار كاش و6 ألف بالشيكات، وهذا نظام معروف لدى الشركات والبنوك منذ 1990، الوقت الذي بدأت فيه الحكومة في بيع كل شركاتها ومصارفها لتجار، وسمحت للتجار والأفراد بمشاركة الحكومة بأسهم أقل في كثير من المشاريع، وسمحت للأفراد بفتح مصارف خاصة بهم تحت مسمى تشجيع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص.

الحكومة عمرها لا يمكنها أن تنفرد بقوة في إصدار قرار استراتيجي تسيطر فيه على سلع استراتيجية، وهي تحت ظل قيادات لا تستطيع أن تعمر خراب 37 عامًا من عمر السودان، وهي تشارك في تهريب مخزونات استراتيجية مثل الذهب والصمغ والسمسم وحتى نحاس الحرب المنهوب، أن تضع برنامجًا ينقذ الانحطاط والتدهور الاقتصادي بكونها سوف تعود للسيطرة على السوق من جديد.

هذه آليات تضخم أخرى، وأنت لا تملك مخزونًا استراتيجيًا استثماريًا، وأن تسيطر على كل المخزون بطريقة البيع بالمقايضة، بالتعامل مع أفراد لشراء أسلحة وشراء سيارات وشراء عملاء لك، وبمحاولة الاستمرار في حرب استنزاف مستمرة بأشكال مختلفة في كل أنحاء السودان.

وعودة الحكومة كما قالت بأنها سوف تسيطر على سعر الصرف باعتبار أنها تمتلك كتلة نقدية ضخمة أو محفظة ضخمة تصرف من خلالها على شراء نفط وسلع وأسلحة وبشر.

من المستحيل طبعًا في زمن فوضى حرب وصرف على أكثر من 26 مليشيا برتب عسكرية بكل الامتيازات المعروفة، وفي زمن تسمح فيه بالمقايضة من خام استراتيجي لاستيراد سلع أو سلاح، أن تزيد فوضى التضخم، ويصبح الجنيه السوداني ورقة بيضاء حتى نقطة لا توجد فيه.

وأيضًا تساعد في إعادة الدولة البوليسية الأخرى في محاولاتك الإعلامية في تهديد كل من يخزن، وكل من يهرب، وكل من يتلاعب بالسلع التي سوف تستوردها من مخزونك النقدي إن وجد.

هي.. مراهنة أخيرة من مراهنات الجماعة التي تسيطر على البلاد من عشرات السنين في العمل في الوقت الإضافي الثالث.

وهذا خراب في خراب الحرب، ودمار لتدمير الثروات التي تحت الأرض ببيعها ميتة كما حدث سابقًا ويحدث حاليًا في الخفاء.

ويصبح الناس تحت رحمة أمراض وفقر، والبلاد تصبح وكرًا لبيع مخدرات وأعمال غير مشروعة من أجل لقمة العيش.

ويأتي الحل برضك في البل.

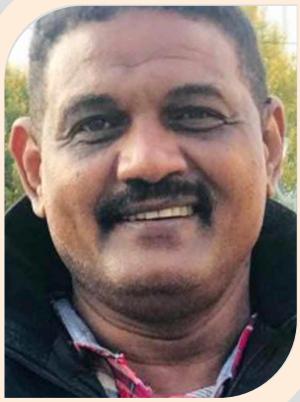

هل النفاج باب المحبة؟

أمير أحمد السيد

ملخص

تناول النص مفهوم «النفاج» بوصفه فتحة صغيرة في الجدار بين المنازل المتجاورة، كانت في البيوت القديمة وسيلة للعبور والتواصل بين الأسر والأحياء، لكنها تحولت في الذاكرة الاجتماعية إلى رمز للتقارب الإنساني والتكافل بين الجيران، بعيداً عن روابط الدم المباشرة.

يرى الكاتب أن النفاج لعب دوراً مهماً في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المدن السودانية القديمة، خاصة في أم درمان، التي جمعت تنوعاً قبلياً وثقافياً واسعاً منذ فترة المهدية، ما ساهم في خلق بيئة اجتماعية منفتحة تقوم على التداخل والمشاركة اليومية بين السكان.

يوضح أن ارتبط النفاج بالذاكرة الثقافية والأدبية، حيث حضر في أعمال وشعر محجوب شريف، الذي استخدمه رمزاً للمحبة والتعايش، وامتد تأثيره إلى الحكايات والأغاني والقصص المرتبطة بالحركة الوطنية، ليعكس روح التضامن بين الناس في فترات تاريخية مختلفة.

يخلص الكاتب إلى أن النفاج لم يكن مجرد عنصر معماري، بل مساحة اجتماعية وإنسانية صاغت قيم المحبة والألفة بين الجيران، حيث تشكلت عبره علاقات عائلية واسعة تجاوزت حدود الأسرة الواحدة، لتصنع مجتمعاً مترابطاً يقوم على المودة والتكافل.

النفاج أو باب الحريم أو تلك الفتحة الصغيرة في الجدار الفاصل بين المنازل المتجاورة، وله أشكال مختلفة، قد يأتي في شكل مزيرة تفصل بين بيتين أو باب صغير يوصل لعدد كبير من المنازل، وقد تدخل في حي وتخرج عبره في حي آخر.

يعتبر النفاج رمزًا للتكافل الاجتماعي وعمق العلاقات الأسرية، وليس بالضرورة أن يفتح النفاج بين أسر ممتدة، بل تفتح نفاجات المحبة تلك بين جيران قد لا تربط بينهم أي صلة دم.

أشهر النفاجات كانت في أم درمان وأحيائها القديمة، وقد عرفت أم درمان بالمدينة الجامعة والتي شهدت أكبر تجمع لجميع قبائل السودان المختلفة، فقد جمعت الثورة المهدية كل تلك القبائل في أم درمان، وفيها انصهرت وتمازجت تلك القبائل وأخرجت أجيالًا مختلفة وثقافات مختلفة امتزجت كلها في ذلك المكون الجديد، لذا نجد أن ذلك النفاج وتلك الطاقة قد أسهمت إسهامًا كبيرًا في التربية والتنشئة والمحبة بين سكان تلك البقعة.

وللنفاجات دور كبير جدًا حتى إبان فترة الحركة الوطنية والتحرر من الاستعمار الذي كان وقتها يجثم على صدر الوطن، فكانت هناك كثير من القصص والحكاوى عن تلك الحقبة، وأيضًا كتبت أعظم الأشعار عبر تلك النفاجات وأسهمت في تطور العلاقات بين الناس.

وقد تأثر بتلك النفاجات شاعر الشعب المتفرد محجوب شريف عليه رحمة الله، وقد كان له عمود راتب بالصحف باسم النفاج، وأيضًا يتضح ذلك جليًا من خلال كتاباته وأشعاره، مثلًا في رثائه لعبد الكريم ميرغني حين كتب:

النفاجو فاتح ما بين دين ودين
نفحه محمدية دفئًا كالضريح
ميضنة كم تلالي
جيدًا في الليالي
مجدًا في الأعالي
مريم والمسيح

ونفاجات عبد الكريم ميرغني اكتسبت شهرة كبيرة لأنها فعلًا فتحت ما بين قبطي وبوذي.

أيضًا في رثاء البروفيسور علي المك كتب شاعرنا محجوب شريف:

ود باب السنط والدكة والنفاج
والحوش الوسيع للساكنين أفواج

هكذا كان النفاج يجمع بين الناس بمحبة كبيرة وتآخ وتقارب لا يعرف قبيلة ولا دين.

قبل أكثر من خمسة عشر عامًا كنت قد أنتجت برنامجًا بإذاعة FM100 تحت عنوان النفاج، واستضافت حلقاته عددًا من الشخصيات من ضمنهم دكتور كمال عبد الكريم ميرغني الذي تحدث عن تجربته ونفاج منزلهم الشهير، والذي أشار إليه شاعرنا محجوب شريف في رثائه لوالده.

وكذلك استضاف البرنامج الشاعر الكبير صديق مدثر والذي تحدث عن نفاجات حي البوستة الشهيرة وقصة قصيدة ضنين الوعد.

وأنا شاهدًا على تلك الحقبة، وقد عشت وجريت ولعبت وأكلت وشربت وتربيت عبر تلك النفاجات، وكنا وقتها ما بين أبوي فلان وأمي فلانة، الجميع آباء وأمهات وإخوان وأخوات.

الفنان عوض صديق..
مقدرة استثنائية على التعبير

السر السيد

ملخص

يعد الفنان عوض صديق أحد أبرز رواد التمثيل في السودان، إذ ارتبط اسمه بالمسرح والإذاعة والتلفزيون والسينما على مدى أكثر من أربعة عقود. وُلد في أم درمان عام 1938، وانضم إلى فرقة السودان للتمثيل والموسيقى خلال خمسينيات القرن الماضي، وظل مخلصاً للفن حتى رحيله في 22 يوليو (تموز) 2002

يذكر الكاتب أن عوض صديق ترك إرثاً فنياً كبيراً من الشخصيات الدرامية المتنوعة التي جسدها ببراعة، متنقلاً بين أدوار الأب والأخ والشرطي والتاجر وغيرها من الشخصيات المركبة. وأظهر قدرة استثنائية على التعبير عن المشاعر المتناقضة، ما جعله واحداً من أكثر الممثلين تأثيراً في تاريخ الدراما السودانية.

يوضح أن مسيرته امتدت عبر مختلف الوسائط الفنية، فشارك في عدد كبير من المسرحيات البارزة مثل «خطوبة سهير» و«مهر حنينة» و«الخفافيش»، كما تألق في مسلسلات تلفزيونية منها «بائع السموم» و«اللواء الأبيض»، وترك بصمته في الإذاعة والسينما من خلال أعمال مثل «تاجوج» و«عرس الزين».

يؤكد أن عوض صديق لم يكن فناناً موهوباً فحسب، بل كان أيضاً نموذجاً للالتزام والانضباط المهني، وهي الصفة التي أجمع عليها زملاؤه في الوسط الفني. فقد عُرف بدقته في المواعيد واحترامه للعمل، ما جعله قدوة لأجيال من الممثلين، وبقي اسمه حاضراً في الذاكرة الثقافية السودانية بوصفه فناناً وإنساناً ترك أثراً لا يُنسى.

لم يغب الممثل الكبير عوض صديق عن خاطري؛ فهو مقيم في الذاكرة والقلب، كفنان عظيم الالتزام، وكشخص حاز - بالإجماع أو قريبًا منه - على تقدير واحترام أبناء جيله ومجايليه من الفنانين والمثقفين، وباق بشخوصه التي جسدها في المسرح ودراما الراديو والتلفزيون والسينما.

عوض صديق، المولود في أم درمان عام 1938، دخل إلى عالم التمثيل في خضم خمسينيات القرن الماضي مع فرقة السودان للتمثيل والموسيقى التي أسسها الرائد المسرحي ميسرة السراج عام 1946. ومن يومها استمر في هذا الدرب الوعر حارسًا لأبجدية التفتح الإنساني، وداعيًا إلى الجمال وقيم الخير والعدالة، حتى رحيله في صباح يوم الاثنين الموافق 22 يوليو 2002

عوض صديق.. كونٌ من الشخوص

يُعد الممثل عوض صديق واحدًا من أهم الأسماء التي ساهمت في ترسيخ فنون التمثيل واستمرارها في السودان. فعوض صديق، صاحب السنوات الطويلة موظفًا بوزارة المالية، والرياضي المطبوع، وفارع القامة، وصاحب الصوت المعبر، هو الاسم المتكرر في المسرح ودراما الراديو والتلفزيون والسينما.

وبالنظر إلى الأدوار المختلفة التي قام بأدائها، نقف على العبء العظيم الذي تحملته روحه وتحمله جسده، وهو يجسد كونًا من الشخصيات الدرامية المتنوعة: الأب، والأخ الأكبر، والخال، وتاجر المخدرات، وضابط الشرطة، وما تنطوي عليه هذه الشخصيات من خير وشر، ومن ملهاة ومأساة، ومن بساطة وتعقيد. ويتجلى ذلك - على سبيل المثال - في المسلسل الإذاعي الحيطة المايلة، والمسلسل التلفزيوني بائع السموم، والتمثيلية التلفزيونية أقنعة من زجاج، ومسرحية الخفافيش، والفيلم السينمائي تاجوج.

إنه كون من الشخوص الدرامية المتعددة والمتنوعة؛ البسيطة والمركبة، الطيبة والشريرة. وقد أتيح لنا عبرها أن نراه في قوته وفي ضعفه، وأن نقف على مقدرته الفائقة في المراوحة بين المشاعر والحالات المتناقضة. ففي التمثيلية التلفزيونية آخر العنقود استطاع، وبمهارة عالية، أن يراوح في أدائه بين الضعف والقوة وهو يواجه أزمة بداية ضياع أخيه الأصغر وانحرافه.

أما في مسرحية خطوبة سهير، فكان عليه أن يجسد شخصية تقف بين شخصيتين هما: المتزمت دينيًا حسنين، والد عاصم، ومدمن الخمر خليل، والد سهير. ولأن الأمر يتعلق بمسألة حساسة هي خطوبة عاصم لسهير، وبما أنه خال عاصم وعلى صداقة قديمة مع خليل، كان عليه أن يدير هذه اللحظة الحرجة، وقد فعل ذلك بجدارة عندما حاول، عبر أدائه الخلاق، أن يزيل التوتر بينهما تدريجيًا بمسحة من الأداء الكوميدي المقتصد. وفي مسرحية مهر حنينة بدأ مغلوبًا، لكنه يقاوم.

إن الشخوص التي جسدها الممثل الكبير عوض صديق في المسرح أو الراديو أو التلفزيون أو السينما من الكثرة والتنوع بحيث يصعب الإحاطة بها في مثل هذا المقال..

الفنان عوض صديق، الرائد، والأخ الأكبر، والأب، والمعلم، والإنسان الجميل، يكاد يكون قد التقى بمعظم الممثلين والممثلات أمام الكاميرا، وخلف الميكروفون، وعلى خشبة المسرح. كما يكاد يكون قد عمل مع معظم المخرجين في مختلف الوسائط، القدامى منهم والجدد، لأن من صفاته النادرة جدًا أنه شخص لا تحركه الأجندة الشخصية، وكان الفيصل عنده دائمًا هو جودة العمل شكلًا وموضوعًا.

في المسرح شارك ممثلًا في مسرحيات: سنار المحروسة، السلطان الحائر، عودة شايلوك، خطوبة سهير، الخضر، أحلام الزمان، نبتة حبيبتي، جوابات فرح، ناس السماء الثامنة، الخفافيش، البرجوازي النبيل، حالة طوارئ، الدهباية، مهر حنينة.

في دراما التلفزيون شارك ممثلًا في مسلسلات: بائع السموم، المال والحب، اللواء الأبيض، سكة الخطر، الشاهد والضحية، الغول، أقمار الضواحي، النقيض، آخر قطار.

في دراما الراديو شارك ممثلًا في معظم تمثيليات وبرامج فرقة السودان للتمثيل والموسيقى، وفي العديد من المسلسلات، مثل مسلسل الحيطة المايلة، كما كانت له مشاركات مستمرة في برنامج ركن الأطفال.

في السينما شارك ممثلًا في
أفلام: تاجوج، عرس الزين، بركة الشيخ

الخاتمة

يُجمع الوسط المسرحي السوداني - الذي غالبًا لا يجمع على شيء - على أن الممثل عوض صديق علمهم الالتزام؛ فقد كان يحضر إلى البروفات وأماكن التصوير والاستديوهات ومواقع العرض المسرحي قبل الموعد المحدد، وكان دائمًا من أوائل الحاضرين، بل أحيانًا قبل المخرج نفسه.

نسأل الله الغفور الرحيم أن يشمله بعفوه ورضوانه.

تحت الجلباب كديس

يوسف الغوث

ملخص

يتناول الكاتب يوسف الغوث المثل السوداني الشهير «تحت الجلباب كديس»، باعتباره من أعمق الأمثال الشعبية التي تكشف التناقض بين المظهر والحقيقة. فالجلباب يرمز في الوجدان السوداني إلى الوقار والتقوى، بينما يرمز «الكديس» إلى المكر وإخفاء النوايا الحقيقية خلف مظهر مطمئن.

يرى أن المثل يعبر عن ظاهرة النفاق الاجتماعي والسياسي، حيث قد تتخفى الممارسات الضارة خلف شعارات أخلاقية أو دينية، ما يجعل الحكمة الشعبية أداة نافذة لفهم السلوك الإنساني ونقد مظاهر الخداع.

يُسقط المقال هذا المعنى على التجربة السودانية المعاصرة، معتبراً أن الحركة الإسلامية التي حكمت البلاد لعقود رفعت شعارات دينية بينما مارست سياسات أفضت إلى إضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الأزمات السياسية والاقتصادية.

يخلص إلى أن استمرار الحرب والأزمات الراهنة يؤكد أهمية عدم الانخداع بالمظاهر والشعارات، وأن يقظة الشعوب ومساءلة السلطة تظل الضمانة الأساسية لمنع تكرار الأخطاء وحماية مستقبل البلاد.

تزخر الثقافة السودانية بعبقريتها الفطرية في صياغة الحكمة الشعبية، حيث تمتلك القدرة على تكثيف أعقد التناقضات الإنسانية في جملة قصيرة لاذعة لا تتجاوز الثلاث أو الأربع كلمات، وهذه الخاصية تجعل المثل السوداني ليس مجرد قول يتوارثه الأبناء عن الآباء، بل موسوعة نقد اجتماعي متكاملة تسبر أغوار النفس البشرية وتكشف ما تخفيه من مثالب وعيوب، ولعل من أبلغ هذه الأمثال وأكثرها إيلاماً في آن واحد ذلك المثل الذي يقول: تحت الجلباب كديس، فهو بحق واحد من أعمق ما أنتجه العقل الجمعي السوداني في رحلته الطويلة مع مراقبة السلوك البشري وتفكيك زيف المظاهر.

المثل كما هو معلوم مركب من طرفين متناقضين، فالجلباب في الوجدان السوداني ليس ثوباً عادياً يقي صاحبه حر الصيف وبرد الشتاء، بل هو رمز ثقافي واجتماعي شامخ، يحمل دلالات الهيبة والتقوى والوجاهة الاجتماعية، فهو ثوب العلماء والفقهاء وأهل الدين والمشايخ ممن يفترض فيهم القدوة والنزاهة والأمانة، بينما الكديس يمثل النقيض التام لكل هذه المعاني، فالقط بطبيعته كائن مراوغ يختبئ في الأماكن الدافئة ويبدو من الخارج كتلة ناعمة هادئة رابضة لا تؤذي أحداً، لكنه في اللحظة التي يأمن فيها صدق من حوله يثب وثبة خاطفة يخرج فيها مخالبه الحادة ليخدش ما يصادفه، ومن ثم يختفي من جديد.

إن الجمع بين هذين الرمزين المتباعدين يخلق صورة صادمة مفادها أن ما يبدو في العلن رمزاً للصلاح قد يكون في الخفاء مصدراً للأذى والفتنة.

التأمل في هذا المثل يقودنا إلى التساؤل عن سر استمراريته في الذاكرة الجمعية، والحقيقة أن السر يكمن في أنه يعبر عن حقيقة وجودية مؤلمة عانى منها المجتمع السوداني على مر العصور، فهو يصف بدقة متناهية ظاهرة النفاق الاجتماعي التي طالما أتعبت البشر، ظاهرة ارتداء الأقنعة وإظهار عكس ما يبطن الإنسان، فقد يكون الشر مختبئاً تحت أكثر الثياب قداسة، وهذا ما يجعل المثل ليس مجرد حكمة عابرة بل نظرية كاملة في نقد السلطة.

إذا انتقلنا من هذا التأمل النظري إلى التطبيق الفعلي على واقع السودان المعاصر فسوف نجد أنفسنا أمام مشهد مهول، فلا يمكن لسوداني يتابع ما جرى في بلاده منذ عقود إلا أن يستشعر صدق هذا المثل في كل تفصيلة من تفاصيل كارثة الحرب التي حلت ببلادنا.

لقد عانى السودان لأكثر من ثلاثين عاماً كاملة من حكم حركة إسلامية سياسية ارتدت جلباب الدين ولبست ثوب التدين العلني، ثم جعلت من الشعارات الدينية البراقة غطاءً لممارساتها التي لا تمت إلى الجلباب الذي ترتديه بصلة.

خرجت تلك الحركة إلى الناس في المساجد والإعلام وهي تردد: (هي لله وشريعة سريعة ولا نموت)، ونظر إليها الناس في مجتمع سوداني محافظ باعتبارها جلباباً طاهراً نقياً يرتديه أهل الله، لكن كان تحت ذلك الجلباب الأبيض الفضفاض كديس ماكر يعمل لتدمير البلاد بلا كلل.

كان للكديس مخالب حادة لا تتوقف عن الخدش والتدمير، بدأ بتفكيك مؤسسات الدولة التي استغرق بناؤها قروناً، وحولها واحدة تلو الأخرى إلى مجرد أجهزة تخدم التنظيم الحاكم.

تحول القضاء إلى أداة للتمكين السياسي يتم عبرها الانتقام من خصومهم السياسيين، ومن ثم تحول الإعلام إلى بوق دعائي يصدح بأكاذيب النظام، أما وزارات الدولة فقد تحولت إلى جوائز توزع على المنسوبين مقابل ولائهم الأعمى لزعيم الجماعة وليس لشعب السودان.

إن أخطر ما فعله الكديس كان بناء الجيوش الموازية والمليشيات المسلحة التي نمت تحت

غطاء الجلباب نفسه، ولعل أخطر هذه المخلوقات التي تحولت من قطط صغيرة إلى وحوش ضخمة هو ما يعرف بقوات الدعم السريع، والتي نمت وتضخمت تحت غطاء الجلباب لسنوات دون أن يجرؤ أحد على التساؤل عن مصيرها.

جاءت ثورة ديسمبر المجيدة عام 2018، والتي خرج فيها ملايين السودانيين إلى الشوارع وذلك لخلع ونزع ذلك الجلباب المزيف الذي أتعبهم ثلاثين عاماً ومارس عليهم الخداع والقمع، وقد نجحوا في خلع ذلك الجلباب حتى ظن كثير من السودانيين أن الكابوس قد انتهى وأن الكديس قد ذهب إلى مزبلة التاريخ بلا رجعة، ولكن القطط بطبيعتها كائنات بسبعة أرواح ولا تموت بسهولة، فالكديس لم يمت بل تسلل إلى الخلف ثم توارى في الظل منتظراً فرصة العودة والانقضاض مرة أخرى.

جاء الخامس عشر من أبريل عام 2023 ليكون هو يوم انقضاض الكديس بكل ما أوتي من قوة، ففي ذلك اليوم اندلعت الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، والكديس من وراء الستار يراقب ويوزع أوراق اللعب على الطرفين معاً، فبعض أبناء الكديس انضموا إلى قوات الدعم السريع، وآخرون بقوا في صفوف الجيش يقودون المعركة من الخلف، والهدف واحد وهو إطالة أمد الحرب إلى أقصى حد وإشعال كل جبهات البلاد حتى لا يبقى مكان آمن أو مستقبل مطمئن لأي إنسان سوداني.

ختاماً، لا يسعنا إلا أن نقف بإجلال أمام عبقرية الشعب السوداني الذي صاغ هذه الحكمة الخالدة منذ قرون. إن تحت الجلباب كديس ليست مجرد مثل شعبي بل هي وصية أخلاقية وسياسية لكل إنسان في كل زمان ومكان، فهي دعوة لعدم الانخداع بالمظاهر وعدم التسليم بقداسة الثياب قبل النظر ملياً إلى ما يختبئ تحت ثناياها.

رحم الله السودان وأهل السودان وعلومهم التي لا تنضب، فقد علمتنا الحكمة أن الخطر لا يكمن دائماً في العدو الظاهر، بل في الكديس الذي يختبئ تحت الجلباب، ولهذا فإن يقظة الشعوب هي الضمانة الوحيدة لعدم تكرار المأساة.

هلال مريخ بين ركام الحرب ومدرجات الحياة..

ملخص

عاد الهلال والمريخ إلى الخرطوم بعد سنوات من التنقل في عدة دول، في رحلة تعكس واقع المنفى الكروي الذي فرضته الحرب. العودة لم تكن مجرد حدث رياضي، بل بدت كعودة رمزية إلى المدينة التي ارتبطت بتاريخ كرة القدم السودانية وبداياتها الأفريقية، وسط شعور عام بأن "الوطن هو المكان الذي تنتهي عنده كل محاولات الهروب".

في قلب الخرطوم، تحولت مباراة القمة إلى حدث يتجاوز الرياضة، إذ تدفقت الجماهير إلى استاد حليم شداد رغم آثار الحرب التي ما تزال حاضرة في المدينة. بعض الحاضرين قطعوا مسافات طويلة في ظروف معيشية صعبة، معتبرين أن الوصول إلى المدرجات فعل مقاومة للحياة التي تعطلت بفعل الصراع.

المباراة، التي انتهت بفوز الهلال، حملت أكثر من معنى رياضي، إذ تداخل فيها الفرح الشعبي مع محاولات سياسية لاستثمار الحدث وإظهار عودة الحياة إلى طبيعتها. غير أن المشهد ظل منقسماً بين من رأى فيه بارقة أمل، ومن اعتبره مجرد واجهة لا تعكس عمق الأزمات المعيشية والخدمية التي تعيشها العاصمة.

وبين هذا وذاك، برزت أصوات الجماهير التي أكدت أن ما حدث في المدرجات هو استعادة لجزء من الحياة المفقودة، ورسالة بأن السودانيين ما زالوا متمسكين بحقهم في الفرح رغم الحرب. فقد بدت المباراة في النهاية كاستفتاء رمزي على الحياة نفسها، حيث اختار الناس أن يكونوا حاضرين رغم كل شيء.

الوطن هو المكان الذي تنتهي عنده كل محاولاتك للهروب، حيث يعود الإنسان إلى نقطة الانتماء مهما طال الغياب أو تعددت المنافي».

الخرطوم - الزين عثمان

من ليبيا إلى تنزانيا، ومن جنوب السودان إلى موريتانيا ورواندا، طاف الهلال والمريخ، قطبا أم درمان والسودان، في جغرافيا المنافي الكروية قبل أن ينتهي بهما المطاف في الخرطوم؛ المدينة التي شهدت ميلاد بطولات إفريقيا وميلاد اتحادها القاري. وبعد ثلاث سنوات من الغياب، عاد الموج الأزرق والمارد الأحمر إلى موطن الحكاية الأولى، مرددين العبارة التي تختصر معنى العودة كله: «الوطن هو المكان الذي تنتهي عنده كل محاولاتك للهروب».

في الأربعاء الفائت، بدت شوارع الخرطوم جميعها وكأنها تنتهي عند «الاستاد». مفارقة المكان أنه كان في زمن مضى مجرد موقف مواصلات تعج أركانه بالضجيج، لكنه ظل في ذاكرة السودانيين مساحة مكتظة بالفخر. ففي هذا المكان ولدت أول بطولة لكأس الأمم الإفريقية، ومن هنا خرجت إلى النور فكرة تأسيس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم «كاف» في خمسينيات القرن الماضي.

هنا الخرطوم؛ «جنة رضوان» التي نسي أحدهم أن يكتب على بواباتها: «مرحباً بكم في الجحيم». جحيم بنت مقرن النيلين الذي بدأ في الخامس عشر من أبريل مع اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. ومنذ تلك اللحظة، ما يزال أهلها ينتظرون شروق أحدٍ جديد يحمل معه السلام والأمان، بينما يخبئون وسط الموت عبارتهم الأثيرة: «وأجمل ما في الحرب نهايتها».

قطع الستيني عبد القادر أكثر من أربعين كيلومتراً ليصل إلى منطقة الاستاد في قلب الخرطوم لمتابعة نهائي بطولة النخبة بين الهلال والمريخ. وبينما كان يهبط من الحافلة القادمة من جبل أولياء، قال لـ«أفق جديد»: «نحن نحب الحياة ما استطعنا إليها سبيلاً»، قبل أن يضيف بإصرار: «سننتزع حياتنا انتزاعاً».

وعند أطلال المكان التي ما تزال آثار الحرب وحريقها تحيط بها من كل جانب، جلس الرجل يحتسي كوباً من العرديب في طريقه إلى المباراة، ثم ابتسم قائلاً: «من قرروا أن يدفنوننا مع طلقة حربهم الأولى نسوا أننا بذور». وأضاف: «سننبت من أول جديد». وبينما كان يناقش صبياً صغيراً حول مآلات المباراة ونتيجتها، ختم حديثه قائلاً: «أنا لا أصدق أننا عدنا مرة أخرى... وعادت الخرطوم».

ولم تكن قصة عبد القادر سوى مرآة لقصص عشرات الآلاف من السودانيين الذين توافدوا إلى المنطقة يومها. عبارة «هرمنا في انتظار هذه اللحظة» كانت تتردد على ألسنة جماهير الهلال والمريخ التي احتشدت في استاد حليم شداد بالعاصمة الخرطوم لمتابعة أول مواجهة تجمع الغريمين داخل السودان منذ اندلاع حرب أبريل.

المباراة التي أقيمت في نهائي دوري النخبة السوداني بدت وكأنها تعيد صياغة رسالة الشعب إلى نخبة سياسية تصنع الموت وتمتطي الدماء في طريقها نحو السلطة والتسلط.

فما جرى يوم الأربعاء لم يكن مجرد مباراة كرة قدم انتهت بتتويج الهلال بالبطولة وخسارة المريخ، بل بدا وكأنه مجموعة من المواجهات المتداخلة داخل مواجهة واحدة. كان تجسيداً لمعركة أخرى تخوضها الخرطوم في وجه الموت، ورسالة واضحة من الذين وصلوا إلى المدرجات مفادها أن الحياة هي الخيار الذي يستحقونه، لا الموت الذي فرض عليهم.

عودة الهلال والمريخ إلى السودان لم تكن حدثاً عادياً في بلد يعيش أوضاعاً غير عادية. المباراة نفسها تحولت إلى مادة للدعاية بين المتنازعين على جثة الوطن. فهناك من رأى فيها دليلاً على عودة الحياة إلى طبيعتها وأن الأمور أصبحت تحت السيطرة، مستشهداً بالحشود التي ملأت المدرجات.

ولم تترك الحكومة المناسبة تمر دون استثمارها سياسياً؛ إذ دفعت برئيس الوزراء كامل إدريس إلى الملعب لتسليم الكأس للبطل ومخاطبة الجماهير. وكان قد سبقه إلى المكان ذاته رئيس مجلس السيادة الذي حضر مباراة أهلي مدني وهلال بورتسودان وتعهد بتذليل العقبات التي تواجه النشاط الرياضي.

اختار كامل إدريس والوزراء المرافقون له الجلوس في المقصورة الرئيسية لملعب جرى تجهيزه على عجل، بينما كان الشعب السوداني في المدرجات يصنع الحدث بطريقته الخاصة، بعيداً عن المنصات الرسمية والخطابات السياسية.

وبالنسبة لياسر، مشجع الهلال الشاب، فإن

«وأجمل ما في الحرب نهايتها، لأن ما بعدها يفتح نافذة صغيرة للحياة وسط الركام والذاكرة المثقلة بالخسارات».

ما يحدث يتجاوز حدود مواجهات الهلال والمريخ المعتادة. يقول وهو يتوشح شعار فريقه: «أنا غير مصدق أننا عدنا مرة أخرى إلى مدرجات الكرة السودانية». ويضيف أن هذه الكرة قد لا تشبه كثيراً ما يشاهده الناس في ملاعب العالم، لكنها تظل جزءاً أصيلاً من حياتهم ووجدانهم.

ويرى ياسر أن الحدث يمثل استعادة لجزء مفقود من تفاصيل الحياة اليومية، وخطوة نحو تطبيع الواقع، لكنه يستدرك قائلاً: «حياتنا نحن من يطبعها، وليست سياسات الحكومة». ثم يشير إلى الجماهير المحتشدة حوله ويضيف: «هؤلاء اقتطعوا من أجسادهم ليكونوا هنا». ويختم حديثه قائلاً: «أنا وكثيرون وصلنا إلى الملعب ركوب رأس، ورسالتنا واحدة: رغم كل الصعوبات ما زلنا قادرين على أن نعيش حياتنا».

حديث ياسر عن «ركوب الرأس» بدا واقعاً ملموساً لكل من تتبع طرق الوصول إلى الاستاد. ففي ظل حرارة تلامس حد الغليان، وأزمة وقود خانقة تلقي بظلالها على تعرفة المواصلات، ومخاوف مستمرة من استهداف التجمعات بمسيرات الدعم السريع التي عادت لتزيد من ضغوط الحياة في الخرطوم، لم يكن الوصول إلى الملعب مهمة سهلة.

يقول معتز إن حضوره المباراة كلفه نحو أربعين ألف جنيه بين المواصلات وثمن التذكرة. ورغم أنه لا يعمل حالياً، شأنه شأن آلاف المقيمين في الخرطوم، فإنه كان أكثر إصراراً على الحضور، ليس فقط لمتابعة المباراة، بل للاطمئنان على منطقة وسط الخرطوم التي لم يزرها منذ الطلقة الأولى للحرب.

وفي المقابل، انتقد كثيرون إقامة المباراة في ظل الظروف التي تعيشها العاصمة. فبالنسبة لهم، لا تمثل كرة القدم أولوية في بلد يواجه أزمات اقتصادية وتعليمية وصحية متفاقمة، بينما تعاني مؤسسات تقديم الخدمات من صعوبات كبيرة، وتنقطع الكهرباء بصورة مستمرة، ويضطر المواطنون إلى قطع مسافات طويلة للحصول على مياه الشرب.

ومن هذا المنطلق، يرى منتقدو الحدث أن وجود رئيس الوزراء في استاد الخرطوم لا يعدو كونه محاولة للهروب من الملاعب الحقيقية التي ينبغي أن يكون حاضراً فيها.

انتهت مباراة القمة في بلد تبدو فيه السلطة عند قاع الاهتمام بحياة مواطنيها. بلد يدفع فيه الناس فاتورة حضور المباريات كما يدفعون قبلها فاتورة الحرب وفاتورة السلام المنقوص. يدفعون ثمن الكهرباء لشحن هواتفهم حتى يتمكنوا من قراءة خبر جديد أو تصريح منسوب لرئيس مجلس السيادة يتحدث عن جهات متورطة في صناعة الأزمات.

لكن وسط كل ذلك يظل سؤال أكبر معلقاً في فضاء الخرطوم: إذا كانت الحكومات تعرف أن هناك من يصنع الأزمات، أليست مهمتها الأساسية أن تجعل حياة الناس أكثر سهولة، وأن تضبط وتحاسب من يقفون وراء صناعة تلك الأزمات؟

في مساء الأربعاء، لم تكن مباراة الهلال والمريخ مجرد نهائي بطولة، بل كانت استفتاءً شعبياً على الحياة نفسها. وكانت المدرجات تقول، بصوت أعلى من الهتافات، إن السودانيين الذين نجوا من الحرب ما زالوا يتمسكون بحقهم في الفرح، ويصرون على انتزاع حياتهم من بين أنياب الموت، مهما كانت الكلفة.